جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

السياسة الخارجية الروسية إتجاه الأزمة السورية

(2011-2014)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الطالبة:
- مالكي مريم

إشراف الأستاذ:
* د.دهقاني أيوب

لجنة المناقشة

د/ تراكة جمال..... رئيسا
د/ دهقاني أيوب..... مشرفا و مقررا
أ/ فخر الدين ميهوبي..... عضوا و مناقشا

السنة الجامعية: 2014- 2015

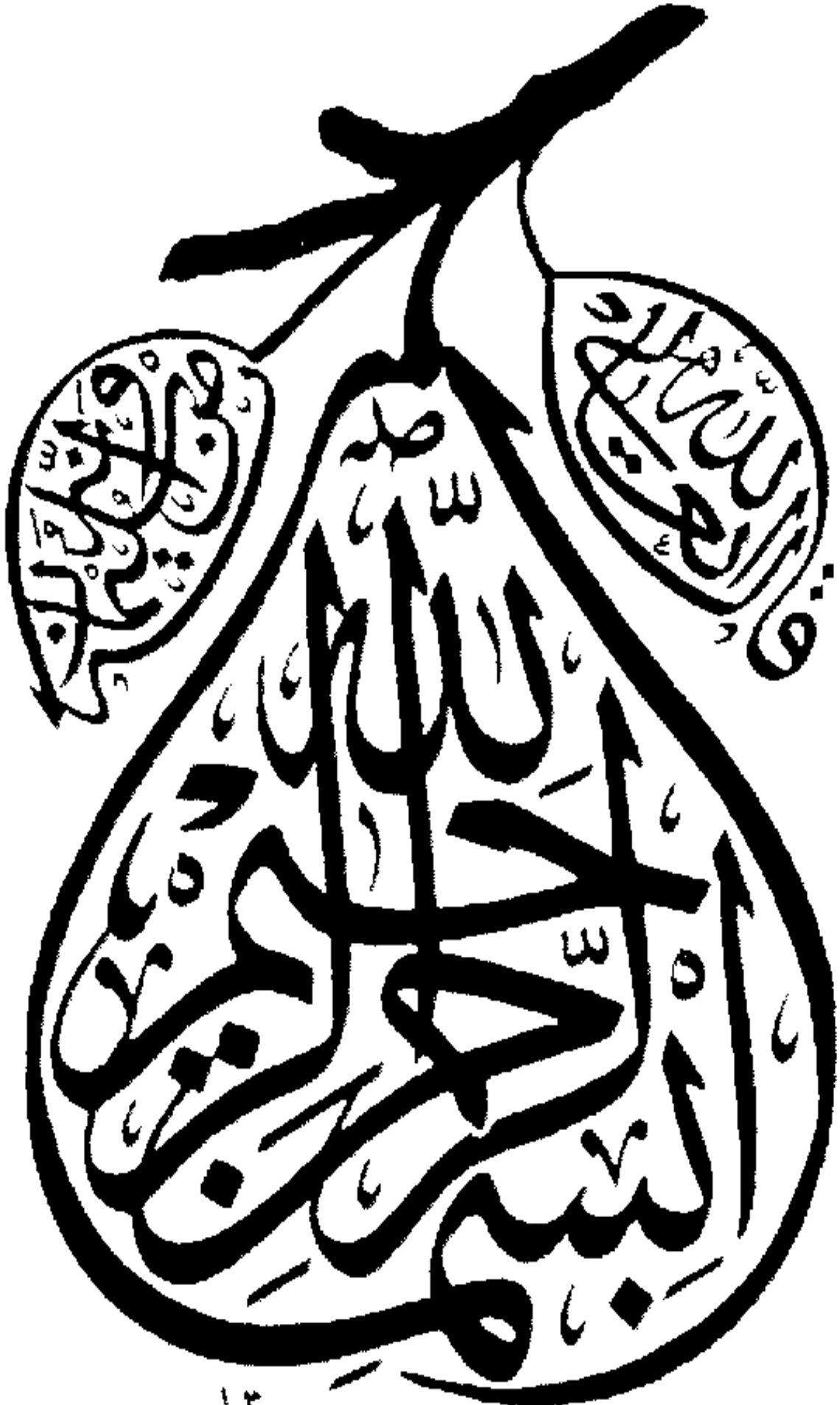
بسم الله الرحمن الرحيم
١٢
٤٣
شيخ عزيز الرفاعي

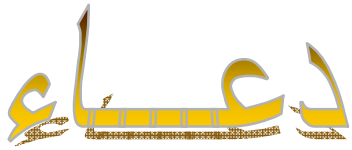

يا رب ..... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا أصاب باليأس إذا فشلت، بل ذكرني دائما

بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح.

يا رب .... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة و أن حب الانتقام هو أقل مفاهيم الضعف.

يا رب .... إذا جردتني من المال أترك لي الأمل.

يا رب .... إذا جردتني من النجاح أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل .

يا رب ..... إذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب .... إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة العفو.

يا رب إذا نسيتك فلا تنساني.

"آمين"

الإهداء

إلى روح سيدي و حبيبي المصطفى محمد صلى الله عليه و سلم، راجية منه الشفاعة و لأهلي يوم الحساب، في البداية أهدي عملي هذا إلى ينبوع العطاء و الثقة إلى من نزع من روحه راحته لإسعادي إليك أبتاه ، إلى مصدر المحبة و الحنان إلى من سهرت و تعبت لراحتي إلى من أنارت دربي بنصائحها إليك أماه ، إلى أحلى بستان بموج الفل و الياسمين و الريحان ، إلى من يقاسمني حضن الوالدين إخوتي: ربيعة، فاطمة الزهراء، حكيمة، فرولة،ريان و رضوان، و إلى إبنة خالتي فاطمة الزهراء،شق مشوار الحياة و جعل القرآن و الإيمان سترهم و إلى من شاركني الحياة بحلوها و مرها: أسامة،و إلى صديقاتي:إبتسام،خنساء، أمينة ، بختة، أسماء ، مريم،خيرة.و إلى كل عائلة مالكي و تمار،و خصوصا خالاتي و جداتي و جميع الأساتذة بكلية الحقوق و العلوم السياسية،و إلى جميع عمال ملحقة المعهد 200 منصب تكويني بخميس مليانة،و خصوصا مدير الملحقة بوبكر محمد الذي دعمني كثيرا و الأستاذة هني الزهور، و تركية رضا و إلى أستاذي المشرف دهقاني أيوب،عاجزة هذه الحروف ، صغيرة هذه الكلمات ، راجية من الزمن البعيد لتعلن تعطير باقتي بالورود أنت اللطيف الجميل و زهر الربيع،و نهر فياض،لا تحرمني من دعائك و رضاك في فرحي و حزني،يا رفيقي و إلى اللقاء حين يأذن درب العالمين، و إلى كل من ساعدني من قريب و بعيد و إلى كل من يحب مريم.

مريم

التشكرات

اللهم لك الحمد حمدا طيبا مباركا فيه بجلال وجهك و عظيم سلطانك و حق قدرتك و الصلاة على نبيك المصطفى محمدا صلى الله عليه و سلم بعد أن وفقني بإذن الله تعالى على إنجاز هذا العمل المتواضع لايسعني إلى تقديم شكري و تقديري و عرفاني،بالجميل إلى كل أساتذة الجامعة كلية الحقوق و العلوم السياسية و على رأسهم الأستاذ المشرف دهقاني أيوب على توجيهه و نصائحه القيمة و إلى جميع عمال مكتبة العثيميين الشكر الجزيل لهم.

مريم

خطة البحث:

مقدمة:

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني:مصادر و أدوات السياسة الخارجية

المبحث الثاني :الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول:نظرية الدور الإقليمي.

المطلب الثاني:النظرية الجيوبوليتيكية

الفصل الثاني: موقع سوريا في السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الأول : السياسة الخارجية الروسية إتجاه الشرق الأوسط.

المطلب الأول:محددات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث:مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثاني: الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول:سوريا نظرة عامة

المطلب الثاني:الموقع و الأهمية الجيوبولبتيكية لسوريا

المطلب الثالث:العلاقات السورية الروسية أثناء و بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: الحراك السياسي و بداية الأزمة السورية

المطلب الأول:أسباب الأزمة في سوريا.

المطلب الثاني: أطراف الأزمة السورية

المطلب الثالث:تأثير الأزمة السورية على التوازنات الداخلية و الإقليمية.

الفصل الثالث :السياسة الخارجية الروسية إتجاه الأزمة السورية.

المبحث الأول :موقف روسيا من الأزمة السورية.

المطلب الأول:صراع القوى الدولية في سوريا.

المطلب الثاني:الأزمة السورية وصراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث:موقف روسيا من الأزمة السورية.

المبحث الثاني :جهود روسيا لحل الأزمة السورية.

المطلب الأول:المبادرات السياسية الروسية.

المطلب الثاني:الدور الروسي في مجلس الأمن الدولي.

المطلب الثالث:الوساطة الروسية بين أطراف الأزمة السورية

المبحث الثالث :سيناريوهات حل الأزمة السورية.

المطلب الأول: التصور الروسي،الإيراني و الصيني.

المطلب الثاني:التصور الأمريكي و دول مجلس الخليج.

المطلب الثالث:التصور الأممي.

المطلب الرابع:مستقبل الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية.

الخاتمة

خطة البحث:

مقدمة:

تعبر روسيا من الدول المهمة على الساحة الدولية ، فبعد عقدين من زوال الإتحاد السوفياتي، لا تزال لاعبا دوليا رئيسيا بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن لها سياستها الخاصة، مستغلة في ذلك ما تملكه من مقومات تاريخية و جغرافية و اقتصادية و عسكرية مع تبنيها للرأسمالية و اقتصاد السوق كحل أمثل لإعادة دورها على صعيد السياسة الدولية،و لم تتوقف إلى هذا الحد بل واصلت سعيها من خلال تطوير دورها و العمل على استعادة مناطق نفوذها التاريخي في آسيا و أوروبا و الشرق الأوسط تدور حول صيانة و حماية وتعزيز مصالحها و الحفاظ على حالة التوافق والتفاهم مع بقية القوى الدولية في المنطقة.

و لأن سوريا تمثل حليف روسيا الوحيد فالصراع هنا يكمن حول أهمية روسيا في منظومة التحالفات والمصالح الاقتصادية هذا من جهة و من جهة أخرى التكلفة السياسية و الإستراتيجية و الاقتصادية التي قد تتكبدها هذه القوى بسبب هذه الأزمة التي خلفت صراعا و دمارا في سوريا مع زعزعت الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، لهذا ثمة ضرورة القيام بعمل دولي مشترك ، لكن الجمود في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حال دون ذلك ، لذلك قامت السياسة الخارجية الروسية بالتدخل لحل الأزمة السورية وهذا قصد تعزيز مصالحها في المنطقة، و حول هذا قمت بدراسة هذا الموضوع و هذا بطرح الإشكالية التالية:

- **كيف تعاملت روسيا في سياستها الخارجية مع الأزمة السورية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية؟**

التساؤلات الفرعية:

- **فيما تكمن محددات السياسية الخارجية الروسية في الشرق الأوسط؟**
- **ماهي أهم المقاربات الفكرية التي تدرس موضوع السياسة الخارجية ؟**
- **فيما تكمن نظرة السياسة الخارجية الروسية للأزمة السورية ؟**

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات أهمها:

ـ إن أهمية الوقع الجيوبولتيكي تدفع بالوحدات السياسية إلى إمتلاك قدرا من القوةو هامش كبير للتحرك على المستوى الخارجي إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات أو السلوكات التي تهدف إلى الحفاظ على نفوذها ومصالحها وإستمرار فعاليتها في المنطقة.

ـ يعتبر التهديد الخارجي أهم العناصر المحركة للسياسة الخارجية للقوى العظمى لذا تسعى هذه القوى إلى تسخير قدراتها وإمكانياتها للتدخل في مناطق الصراع أو الأزمات وتنافس مع القوى أخرى معادية لها من أجل الحفاظ على آمنها ومصالحها .

ـأهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

يندرج هذا الموضوع بشكل عام في إطار التحولات التي يعرفها العالم من خلال بروز دول مهيمنة على الساحة الدولية والعالمية و كذلك المصلحة العامة وهذا في ظل تعدد الأنظمة بالإظافة إلى توزيع القوة بين الفواعل الرئيسية، و بشكل أكثر التجديد ضمن تفاعلات و علاقات القوة بين القوى الكبرى و الصاعدة من ناحية والقوى العظمى من ناحية أخرى،إذ تتعلق المبررات العلمية بمتغيرين رئيسيين هما المستقل و التابع فالمستقل خاص بروسيا بالنسبة لسوريا أما التابع فخاص بسوريا بصفة عامة، إذ تلعب روسيا دورا مهما في الشرق الأوسط ونظرتها للسياسة الخارجية نظرة خاصة،بالنسبة للسياسة الخارجية عرفت تطورا ملحوظا سواء في الاتجاهات التنظيرية المتعلقة بالسياسة الخارجية أو تعدد الرؤى أو المدارس التي بحثت في الدور الخارجي منها نظرية الدور أو نظريات السياسة الخارجية،مع إعادة الاعتبار لروسيا و الاهتمام بالنظريات الجيوبوليتيكية من قبل المنظرين التي تهتم بالموقع الجغرافي إذ تعتمد على مستويين:

- مستوى التحليل:تعتمد على النسق الدولي و النسق الإقليمي.
- وكذلك سلوك السياسة الخارجية التي هي وحدة التحليل.

ب- الأهمية العملية:

ترجع أهمية الدراسة العلمية إلى أهمية روسيا كقوة ثابتة في الساحة الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا من خلال تعاملها مع الأزمة السورية و هذا في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية، إلى جانب فهم إستراتيجيات القوى الكبرى والصاعدة، وهذا بأخذ صورة عامة عن الديناميكيات الحاصلة بين القوى الكبرى والقوة العظمى المهيمنة و المحددات الإستراتيجية التي تضبط تلك الديناميكيات.

مجالات الدراسة:

1- المجال الزماني:

ينطلق المجال الزماني للدراسة من 2011 إلى غاية 2014 باعتبارها مرحلة تحول كبرى في سوريا و كذا تحديد الإستراتيجيات التي إعتمدتها روسيا لحل هذه الأزمة.

2- المجال المكاني:

يتمثل في روسيا الإتحادية بإعتبارها موضوع الدراسةإلى جانب باقي الأقطاب الدولية التي تدخلت في تفاعلاتها معها بالإضافة إلى دولة عربية التي تعتبر قلب منطقة الشرق الأوسط و محور الأزمة.

3- المجال الموضوعي :

و نعني به هنا المجال المراد دراسته و تحليله و المتمثل في الإستراتيجيات و السياسة الخارجية لروسيا إتجاه الأزمة السورية.

المناهج المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على جملة من المناهج العلمية التي تراها ضرورية بغرض بلوغ الأهداف المرجوة منها و جملة تلك المناهج:

- **المنهج التاريخي:**

هذا المنهج الذي لديه القدرة على تحري الأسباب التي تكمن و راء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسات خارجية معينة،كما يساعد على تفهم الكيفية التي يتم بها إتخاذ قرارات السياسة الخارجية و الدوافع التي تملئها و النتائج التي تتبلور فيها، و ذلك الإطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات و إعتمدت في دراستي بعض إستقراء المرجعيات التاريخية للدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط عامة و في سوريا خاصة,

- **منهج تحليل الضمون:**

إستخدمت هذا المنهج لأتمكن من تحليل الإستراتيجيات التي إعتمدتها روسيا لإعادة بعث دورها، و كذا لتحليل سياسات القوى الكبرى و ما تشكل من تحديات إزاء بعث الدور الروسي في السياسة الدولية.

- **منهج دراسة حالة:**

ونعني به دراسة حالة سوريا إتجاه الأزمة و كيف تعاملت معها الأطراف الدولية خصوصا روسيا التي إتخذت موقفا من ذلك و هذا ضد نظام بشار الأسد.

الأدبيات السابقة:

يعتبر موضوع السياسة الخارجية الروسية إتجاه الأزمة السورية(2011-2014) أحد أهم موضوعات السياسة الدولية الذي حظي بإهتمام فئة واسعة من الباحثين و الأكاديميين و هذا لأنه موضوع جديد و حساس تناولوه من مختلف الزوايا، و إختلفت بذلك العناصر التي تم التركيز عليها في هذا المجال هو بحسب الإطلاع في حدود المراجع المتوفرة فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

- مذكرة ماجستر لإستراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الإحتواء الأمريكية حالتي روسيا والصين لمنير مباركية.
- كتاب الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية للمى مضر الأمارة.
- كتاب لنورهان الشيخ الذي يتضمن موضوع صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية العربية.

- مذكرة الماستر للثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيوإستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية للطالب وليد ساعو.

المصطلحات المستخدمة:

الأزمة ،العلاقات الدولية،مجلس الأمن الدولي،القوة،منطقة الشرق الأوسط.

الأزمة: مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي – نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض –وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحّول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

– وفي العام 1937 عّرفت دائرة معارف العلوم الإجتماعية الأزمة بأنها: حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

– ولقد استعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدَّد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، أو إلى الأسوأ – مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم– لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها.

– كما تعّرف الأزمة:بأنها تهديداً خطراً أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار .

العلاقات الدولية:هي علم يلاحظ و يحلل بهدف التفسير و التنبؤ لمسير العلاقات بين الدول .كما تُعرف أيضاً بأنها دراسة التفاعلات بين أصناف محددة من الكيانات الاجتماعية و تشمل أيضاً دراسة الظروف المناسبة التي تحيط بهذه التفاعلات.و العلاقات الدولية هي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدولة سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو علاقات دولية غير رسمية.وينطوي مفهوم العلاقات الدولية على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب و سلع و أفكار الدول عبر الحدود الوطنية.

مجلس الأمن الدولي: مجلس الأمن أهم أجهزة الأمم المتحدة ويعتبر المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء لذلك تعتبر قراراته ملزمة للدول الأعضاء :المادة الرابعة من الميثاق، ويتكون المجلس من 15 عضوا. منهم خمسة أعضاء دائمين ولهم حق النقض (حق الفيتو).

الاتحاد الروسي ،الصين ،فرنسا ،المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الأعضاء العشرة الآخرون تنتخبهم الجمعية العامة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس لفترات مدة كل منها سنتان وهم :

البوسنة والهرسك (2011)، البرازيل (2011)، الغابون (2011)، نيجيريا (2011)، لبنان (2011)، جنوب أفريقيا (2012)، الهند (2012) ،البرتغال (2012)، ألمانيا (2012)، كولومبيا (2012).

وقد زيد عدد الأعضاء الغير دائمين في المجلس من ستة إلى عشرة أعضاء عام 1965 عندما تم تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

ولكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد. وتتخذ القرارات بشأن المسائل الإجرائية بموافقة تسعة على الأقل من الأعضاء ال 15. وتتطلب القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية تأييد تسعة أصوات، من بينها أصوات كافة الأعضاء الخمسة الدائمين. وهذه القاعدة هي قاعدة "إجماع الدول الكبرى"، التي كثيرا ما تسمى حق "الفيتو."

وبموجب الميثاق، يوافق جميع أعضاء الأمم المتحدة على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. والمجلس هو الجهاز الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يتمتع بسلطة اتخاذ قرارات تكون الدول ملزمة بتنفيذها بموجب الميثاق، أما الأجهزة الأخرى فإنها تقدم التوصيات إلى الحكومات

وهو منظم بحيث يستطيع العمل بدون انقطاع، ويجب أن يكون ممثل عن كل واحد من أعضائه موجودا في مقر الأمم المتحدة طول الوقت.

القوة: من أن الفلاسفة والعلماء الإجتماعيين والإستراتيجيين العسكريين قد أفاضوا منذ القدم حول تناول مفهوم القوة واختلفوا في تعريفه إلا أن الإختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العلمية التي تختلف كثيراً فيطبيعتها عن المداولات الأكاديمية؛ على قدر أهمية الأخيرة.

هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك (Power) والقوة فالأقوياء في أي موقف اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة

تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية، وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية والتي تسير الأمور وفقاً لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو أنانية أو مفسدة في الأرض، فالسوء والأنانية والإفساد؛ أمور مستقلة عن القوة،ودليل على ذلك قول الرسول محمد صلي الله عليه وسلم " المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كلٍ خير"ومن ثمَ فإن العامل المحدد لأخلاقية القوة هو استخدامها في الخير والإعمار دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين

منطقة الشرق الأوسط: يستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية. سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية.

حروب منها الحروب العربية 10يعتبر الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توتراً أمنياً حيث شهد أكثر من الاحتلال الأمريكي وشهد غزو العراق 2003 للكويت الإسرائيلية والحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق البريطاني لدولة العراق والمشكلة النووية الإيرانية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والحرب الإسرائيلية على لبنان ولا نستطيع التكهن بأن الحروب في هذه المنطقة ستنتهي لما لها من أهمية اقتصادية وإستراتيجية ومصالح دول كبرى.

شهد الشرق الأوسط عبر تاريخه الطويل العديد من الحروب العربية الإسرائيلية. يعاني سكانه من الفقر بشكل عام. يعتمد غالبية سكان الشرق الأوسط على الزراعة كمصدر رزق عام وعدد ضئيل جداً منهم فقط يعتمد التي تعتمد على الصناعة والزراعة بنفس الوقت حيث تعد دولة غربية على الصناعة باستثناء دولة إسرائيل وقطر متطورة وحديثة . والدول العربية البترولية التي يعتمد اقتصادها على الصناعات البترولية مثل السعودية فتتميز بتطور هياكلها الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة. ما زالت إسرائيل والكويت وعمان والإمارات حتى اليوم تشهد خلافات مع باقي دول الشرق الأوسط بالرغم من اتفاقيات السلام بينها وبين الأردن ومصر.

من المناطقمعظم دول الشرق الأوسط نامية نسبيً ا بسبب سكانها فالدول تهتم كثيراً بعدم الهجرة الداخلية تؤدي إلى انهيار المدن تحت وطئة سكانها المهاجرين .

هناك دول في الشرق الأوسط تشتهر بموارد النفط الكثيرة كبعض دول الخليج. فقد تطورت دول الخليج تطوًرا كبيرً ا بعد اكتشاف النفط فيها بسبب التزايد المستمر في طلبه، فأصبحت دبي من أكبر مدن العالم الترفيهية

والسياحية حيث تطور هناك كل شيء: البنى التحتية والمراكز الترفيهية والعلمية والهندسة البنائية والكثير من الأشياء الأخرى.

الفصـل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مقدمة:

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية و الفكرية، و المرجعية النظرية لها، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي و النظري من جهة و الواقع العملي من جهة أخر ى،و يعتبر فهم و تحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا التي نبحث فيها على السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

ننطلق في بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الإبستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور الباحث مادة بحثه، و يتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية، و سنتطرق في الدراسة محل البحث إلى جملة من المفاهيم الأساسية و هي كما يلي:

1- مفهوم السياسة الخارجية

2- مصادر و أدوات السياسة الخارجية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

لقد ظلت دراسة السياسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري، ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، حيث كانت تقتصر الدراسة على حالات منفردة مع التعمق، ومع التغيرات التي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شأن بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تطرح حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة[1]، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولةإ تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها ويعرفها جيمس روزنو **James Rosenau"** على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.

وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات.

ويتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على إستخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي

[1]- أحمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،الطبعة2 ،بيروت:دار الجيل، 2001 ،ص12 .

فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها[1].

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون

وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة، فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية محبذة ومعينة، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها.

ويظهر هاورد ليتنر**"Howard H. Lentner"** التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب 1973 بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول "اليابان وأوروبا خاصة "إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي . ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية وبالتطرق إلى مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، وتراعي إمكانات الدولة في وضع الأهداف وهي تختلف بحسب القيمة والأهمية فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها كافة القدرات، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس، إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارج و يذهب الدارسون إلى تحديد مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق و شامل للسياسة الخارجية:

أولا: أن السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها،وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية و

[1]- محند برقوق،**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية(ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل و ضغوطات الخارج)**،من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي – جيجل، أيام 5-6 نوفمبر 2007.

بعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف و السلوكيات[1]، بحيث نجد في هذا السياق تعريف Pol Sipirit الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:" مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."

ثانيا: اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ،كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

و لكن بالرغم من هذه العقبات نجد أن هناك محاولات جادة من طرف الباحثين لوضع حدود مفاهيمية للسياسة الخارجية، و نسوق فيما ياي بعض هذه التعاريف:

-لمحاولة الخروج من هذه الإشكالية، حاول Sharles Hermann تعريف السياسة الخارجية بأنها: " تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"[2]

– و قدم James Rosenau تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله: " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة**"** [3].

– أو بأنها" منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق مع الأهداف المحددة سلفا"

– إذا يبدو ان السياسة الخارجية هي مجموع سلوكات صانعي القرار في البيئة الخارجية.

– و **بصفة عامة:** فإن السياسة الخارجية، و بعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر و موحد، تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة و قنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف. لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: **كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي**

ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة، كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد أو عدم الانحياز أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء ودعم الأحلاف.

يرى بهجت قرني Bahgat Korany أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل ، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة ،أم أفعالا محددة ، أم هي قرارات واختيارات صعبة الخارجية هو

---

[1] محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**.مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط 02، 1998 ،ص 8.

[2] المرجع نفسه.ص9.

[3] المرجع نفسه .ص11.

تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع قراراتها و ترسم توجهاتها، و أكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر[1].

[1]- بهجت قرني، و علي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**، ترجمة:جابر سعد عوض،الطبعة الثانية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة،2002،ص 29.

المطلب الثاني:مصادر و أدوات السياسة الخارجية

1- مصادر السياسة الخارجية:

إن السياسة الخارجية لأي دولة يجب أن تتمشى والموارد المتاحة التي تجسد عموما الأبعاد التاريخية، والجغرافية، والبشرية[1]، وتتمثل هذه الموارد أو المصادر في التالي:

- سمعة الدولة على المستويات الجهوية والإقليمية والعالمية.
- إقليم الدولة من حيث الموقع، والمناخ، والتنوع البيئي.
- الموارد الطبيعة المتاحة، مثل النفط والغاز.
- طبيعة السكان من حيث الكم والكيف.
- الموارد البشرية المتاحة، وتوفر المهارات من عدمها.
- التصنيع والتنمية المتحققة على أرض الواقع.
- البنية التحتية المتاحة، ومدى تقدمها أو تخلفها.

2-أدوات السياسة الخارجية:

إن توفر الموارد ونجاح الدول في تحويلها إلي إمكانيات متاحة يقود فيما بعد إلي تحديد الهدف أو الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية، حيث يحدد صانعوا القرار أي من الإمكانيات المتاحة لدولهم يمكنها أن تحقق ما هو مطلوب. ويلاحظ في هذا السياق الأدوات المتاحة للسياسة الخارجية تجسد الأنماط التالية:

- القدرة على إرغام الآخرين لكي يمتثلوا لإرادة دولة ما، وعادة ما يتم ذلك عن طريق الأساليب التالية:

- استخدام القوة العسكرية.
- الردع، أو التهديد باستخدام القوة.
- القدرة على التأثير في قرارات وسياسات الآخرين، وذلك من خلال:
- تقديم المساعدة.
- التأثير طويل المدى .

[1] بهجت قرني، و علي الدين هلال،نفس المرجع السابق،ص 68.

وإذا كان خيار القوة الصلبة "hard power" هو الأداة المتاحة للسياسة الخارجية، عليه يلاحظ أن استخدام القوة أو الردع يعني اللجوء إلي الوسائل التالية:

- القوة العسكرية.
- الدبلوماسية.
- المقاطعة الاقتصادية.
- السعي إلي تدمير الخصم.

أما إذا كان خيار القوة اللينة "soft power" هو الأداة المتاحة للسياسة الخارجية، عليه يلاحظ أن استخدام الإقناع أو التأثير يعني اللجوء إلي الوسائل التالية[1]:

- الدبلوماسية.
- الدبلوماسية الثقافية.
- الدعاية والإعلام.
- تقديم الإغراءات، خاصة تقديم المساعدات الاقتصادية.
- التهديد باستخدام القوة العسكرية.

[1] بهجت قرني، و علي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**، مرجع سبق ذكره،ص 70.

المبحث الثاني:الإطار النظري للدراسة

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية ،حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي .فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية.

المطلب الأول:نظرية الدور الإقليمي

يرجع ظهور إقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع و يصف **بروس بيدل Bruce biddle نظرية الدور**:

"بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها [1]"

نظرا لتنوع تطبيقات نظرية الدور في علم الاجتماع فقد اشتملت على عدة مداخل تحليلية شملها بيدل في خمسة مداخل:

1-المدخل الوظيفي :وتفهم الأدوار على ضوئه على أنه التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر السلوكيات وفقا للحالات الذهنية التي يكونها الفرد من خلال المجموعة الاجتماعية.

2-المدخل التفاعلي الرمزي :يرتكز على أداء الفواعل الفردية وتطور الأدوار ومختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون أدوارهم ويفسرون بها سلوكياتهم.

3-المدخل البنيوي :يركز على البنى المجتمعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك ، وهذا ما يؤدي إلى الإهتمام بأدوار المجموعة الإجتماعية لا الأفراد.

4-المدخل التنظيمي :يركز على الأدوار ضمن النظم الاجتماعية والتي تتحدد وفقا للوضعية الاجتماعية للفرد داخل النظام.

5-المدخل المعرفي :وتهتم بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك من خلال الاهتمام بالظروف التي

[1] -Howard H. Lentner, **"Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange", Review of Policy Research,** Volume 23, Number 1 (2006),p.171.

تؤثر في تحديد التوقعات وأداء السلوك الاجتماعي[1].

مع النجاح الذي حققه الإقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة إستخدامه في تحليل الظواهر السياسية ، حيث قام كال هوستي kal holsti بكتابة مقال عام 1970بعنوان ": تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية"

« National role conception in the study of foreign policy » و أكد على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة .على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف.

كما تناول نفس الموضوع ستيفن وولكرS.WALKER ": بمقاله المعنون ب: "تصورات الدور القومي والنتائج النسقية National role conception and" systemic outcomes و الصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية" **لمناصب** "دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والإلتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية.

ليبقى إهتمام الباحث ستيفن ولكر بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول إقتراب الدور في كتاب عام 1987 بعنوان نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية الخارجية "Role theory and foreign policy analysis

وقد تمحورت أبحاث أصحاب الإقتراب" على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية ربط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1-ماهي مصادر تصورات وإدراكات صناع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟

2-ما طبيعة الظروف التي نشا وتكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول ادوار دولهم على المستوى الخارجي؟

3-ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟

4-مامدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟

يكتسي إقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية، وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وإدراكات

[1]- سفيان صخري، **إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،جريدة اليوم الجزائرية،العدد 2774، 25 مارس 2007 ،ص 08.

صانع القرار وليس[1] نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية ،خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية وهنا تظهر مقولة الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينما يقول:

"أتصور دائما أنه في هذه المنطقة هناك دور يتجول باحثا دون جدوى عن بطل يلعبه.... إننا نحن ونحن وحدنا بحكم وضعنا الذين يمكن أن نلعب هذا الدور. "

[1]- سفيان صخري ،نفس المرجع السابق،ص09.

المطلب الثاني: النظرية الجيوبوليتيكية

يعتبر علم الجيوبوليتيك من العلوم الحديثة الهامة حيث يعبر عن طبيعة العصر الحالي من حيث تكامل وتداخل العلوم الإنسانية المختلفة، والواقع المعاش يستمد جذوره من تركيبة معقدة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية، ولا شك أن إقتراب هذه التشكيلة بعلم الجيوبوليتيك جعل منه منهجا علميا معاصرا يعمل على حل معظم الإشكاليات بصورة شاملة وخصوصا بعد أن أصبحت العالمية تفرض نفسها على عالم اليوم، وتلعب دورا كبيرا في حياة الشعوب والأفراد، وأصبحت إنعكاسات الأحداث المحلية والإقليمية تتعدى بعدها الجغرافي المحلي لتظهر آثارها في كثير من أرجاء المعمورة ومن أمثلة ذلك الصراع الفلسطيني اليهودي .

- الجيوبولتيك :

الجيوبوليتيك مصطلح من أصل يوناني متكون من جزئين أو كلمتين الأولى Geo " جيو "تعني الأرض وترمز إلى علم الجغرافيا، والثانية Politique " بوليتيك "وتعني سياسة الدولة أي أن الكلمة مجملها تعني دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة وهذا مغاير لمفهوم الجغرافيا السياسية بالرغم من أن الجغرافيين الأمريكيين لا يفرقون بينهما.

ويطلق هذا المصطلح في مفهومه الضيق على تأثير السياسة على الجغرافيا و لكنه تطور ليشمل دلالات أوسع ليعبر على الروابط والعلاقات السببية بين السلطة والسياسية والفضاء الجغرافي في شروط محددة.

وغالبا ما تعني الجيوبوليتيك [1]: دراسة تأثير العوامل الجغرافية الاقتصادية والثقافية على سياسة الدول وعلى العلاقات الدولية، كما ينظم إلى هذا المصطلح على أنه دراسة لأشكال التنافس بين الدول للتحكم والتأثير على الأقاليم والسكان وقاطنيها، هذا يعني دراسة علاقات السلطة و الحكم بين مختلف الجهات الفاعلة التي تتولد عن سعي هذه الجهات لمراقبة فضاء معين،فتقوم الجيوبوليتيك بتحليل أهداف الجهات الفاعلة و الموارد و الطرق التي تستعملها لتحقيق تلك الأهداف ، و عند قولنا الأطراف الفاعلة نقصد: الدول ، الحركات السياسية ، الشركات المتعددة الجنسيات،أما عن الفضاءات فتتنوع حسب مساحتها فالتحليل يمكن أن يكون على مستوى وحدات مثل المدينة ،الحي،الشارع أو على نطاق واسع مثل:المنطقة ، الدولة ، مجموعة الدول ،و غالبا ما تكون النظرة للجيوبوليتيك على أنها جزء من الفكر الإستراتيجي الذي يهتم بأهمية القوى البرية و البحرية في تاريخ العالم.

[1]- دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**،ترجمة عماد حاتم،طرابلس:دار الكتاب الجديدة المتحدة،2004، ص 06.

من هنا الجيوبولتيك : هو العلم الذي يدرس الدولة كهيئة أو ككيان جغرافي أو كوحدة في الفضاء : يعني دراسة الدولة كبلد، أو إقليم أو منطقة، وبأكثر خصوصية يدرس من هو السائد، فمثلا علم العلوم السياسية يدرس بدقة الوحدة الوطنية وكيفية المساهمة في فهم طبيعة الدولة. كذلك بمكن تعريف علم الجيوبولتيك بأنه العلم الذي يبحث في قوانين ونمو الدولة وتكييف سياستها الخارجية وفقا لظروفها الجغرافية.

تعريفنا للجيوبوليتيك يتعلق، إضافة للجانب الكلاسيكي الملازم لدراسة العلاقات الدولية، بالمنافسة السلطات والقوى الدولية وعلاقات السيطرة والصراع على إقليم ما، و هذا يعني الصراع بين الدول التي تسيطر على مناطق كبيرة أو صغيرة، ولكن أيضا سلطات متعددة تدخل في تنافس على المستوى الدولي و على المستوى المحلي،من أجل السيطرة، مباشرة أو غير مباشرة، على بلد ما أو على جانب في داخل هذا البلد ذاته.

– أهمية علم الجيوبوليتيك :

يعتبر علم الجيوبوليتيك ضمير الدولة الحي ، وعينها الساهرة، التي تضع الدراسات العلمية للقادة السياسيين العسكريين، للمحافظة علي أمن ووحدة وسلامة البلاد، ومن أهم عناصر تلك الوحدة : الوحدة الوطنية، والتقدم الاقتصادي والقوة العسكرية هي السبيل الوحيد للمحافظة علي تراب الوطن[1]، مهما كانت الأسباب والمبررات، ومن هذا كان التجنيد والتسليح والتدريب المستمر للقوات المسلحة أمر لا تقتضيه واجبات الأمن فحسب، بل ضرورة لتؤمنن مسيرة البقاء والاستقرار للأجيال القادمة.

– علم الجيوبوليتيك والمجال الحيوي (الأرض):

إرتبط علم الجيوبوليتيك منذ نشأته بالأرض والمحافظة علي حدود الدول، حيث تعتبر الأرض محور الدولة ورمز قوتها، ومن هنا بدأ الصراع و الحروب بين الدول لتوسيع رقعتها و مجالها الحيوي.

لقد نمت جذور هذه الفكرة في الدول الأوربية في القرن الثامن عشر، عندما ظهرت فيها تيارات سياسية عاصفة،ألهبتها مشاعر القومية، وجعلتها تنشط وتنادي بضرورة وحتمية الوحدة، والمحافظة على الأرض كضرورة تفرضها النزعة حب البقاء والقوه والتوسع، فلقد شهد منتصف القرن التاسع عشر تحولات كبيرة في خريطة العالم السياسية ، حيث كانت الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني، وظهور بوادر الوحدة الإيطالية، وكذلك تحرير المستعمرات الإسبانية والبرتقالية في أمريكا الجنوبية، ولقد كانت للثورة الفرنسية دور كبير بين الاكتساح النابوليون للأراضي الألمانية، واستقطاع جزء كبير من أراضيها، وعندما بلغ نابليون ذروة مجده في جوان عام 1807 ، صارت بروسيا تحت موطئ قدميه ، ومنذ ذلك الحين كانت ألمانيا لا تستهدف إلا النهوض بالأمة الألمانية، وخلق قوة عسكرية ضاربة، تمكنها من إستعادة أراضيها المغتصبة، وكانت بروسيا هي الفكر والقلب لحركة النهضة واليقظة الألمانية، تجسدت تلك المشاعر في كتابات رواد كثيرون مثل "شارنهرست "و"كلاوزفتز "و"ستاين "و"هاردبنرج "وغيرهم .كل هؤلاء نظروا إلى المسألة البروسية في أوسع

[1]- دوغين ألكسندر،نفس المرجع السابق،ص 07.

معانيها، وعز عليهم أن تفقد ألمانيا جزء من أراضيها، فرأوا أن بلادهم ليس في حاجة فقط لإستعادة ذلك الجزء المغتصب من البلاد فحسب، بل تعداها إلى الإصلاح الغربي والأحياء الوطني واليقظة القومية، وصار تحرير البلاد من نيران طغيان الأجنبي الفرنسي أمنية يشترك فيها الجميع بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية، حيث تعاون الشعراء والفلاسفة علي التبشير بالإنجيل الأمة الألمانية واحدة، حيث كان الدايت الألماني (المجمع الألماني)المكون من39 ولاية لا يجمع بينهما أية روابط سياسية، تتجاذبه دول عدة مثل : الدنمارك ولكسمبورج، بعد ذلك تأججت روح الوحدة في نفوس" الألمان"، ويرجع الفضل في ذلك إلى شخصية "بسمارك "وجهوده، حيث قاد الشعب الألماني في فترة حكمه (1962-1890)إلى سياسات بعيدة الأهداف ، تعددت المجالات الوحدة الألمانية التي حصل عليها عام 1870 ، إلى سياسة تهدف للتوسع، تقوم على تنفيذ برامج بعيدة المدى، وكلما ازدادت طموح الدولة في التقدم والتنمية، ازداد نطاق القوة والتسلح، وكلما زاد نطاق التسلح، اتسعت المجالات السياسة.

وجدت تلك المفاهيم تربة خصبة في أعماق الشعب الألماني ، وإنعكست آثارها على الكثير من المفكرين الألمان، الذين ركزوا جهودهم في تتبع وشرح العوامل الجغرافية التي تتحكم في نمو وتكوين قوة الدولة، ومن أبرز هؤلاء المفكرين"فردريك راتزل ("1844-1904) أستاذ الجغرافيا في جامعة ليزج، حيث إهتم بتأثير البيئة الجغرافية على الوحدات السياسية، وأسهب في وصف الدولة ككائن حي قائم في المجال حيوي المحدد تحافظ عليه، وتعمل باستمرار عل توسيعه حتى تكون قوة كبرى، وتقوم أفكار" راتزل "أساسا على مبدأين بنا : المجال الحيوي(الأرض)؛ والموقع الجغرافي، واعتبر أن هذين العاملين هما اللذان يحددان القيمة الجغرافية ومستقبل أي دولة على سطح الكرة الأرضية[1].

وأضاف" راتزل "إن الإحساس بأهمية الأرض يجب أن يتوفر لدى كل من السلطة الحاكمة والشعب على السواء، فإذا لم يتوفر هذا الإحساس فلن تتمكن الدولة من المحافظة علي أراضيها، وسوف تفقد أجزاء كبيرة منها في صراع على البقاء بين الدول الجوار الجغرافي، أو تتعرض للتفتت والتقسيم إلى دويلات صغيرة.

- تاريخ ظهور علم الجيوبولتيك[2]:

علم الجيوبوليتيك من أصول أوربية، إستخدم كقاعدة لتعريف وتوضيح أهداف الدولة لاسيما في" ألمانيا." يستخدم هذا العلم لدعم الخطاب الاستراتيجي، إنه خطاب الأقوياء أو الباحثتين عن القوة.

[1] - دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**،مرجع سبق ذكره ،ص ص 09-10.

[2]- فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 32.

يرجع استخدام مصطلح" جيوبوليتيك "لعالم الجغرافيا الألماني" فريدريك راتزل" " Friedrich Ratzel (1844-1904)حيث يعتبر الأب المؤسس للجيوبوليتيك الألماني .ويعود

دوغين ألكسندر، أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي،ترجمة عماد حاتم،طرابلس:دار الكتاب الجديدة المتحدة،2004.

الإستعمال الأول للكلمة(اللفظ)للعالم السويدي عالم الجغرافيا والعلوم السياسية Rudolf Kjellen (1922-01904)والذي عرف الجيوبوليتيك في كتابه" القوى الكبرى "أو على أنها ((: علم الدولة ككائن جغرافي أو كيان في الفضاء، أي أن الدولة في وصفها بلد أو إقليم تتميز بكونها حكم مبسوط على هذا الكيان الجغرافي))، طبعا تعريفه لهذا العلم السياسة عندما يرى أن الجوبوليتيك" علم الدولة كبنية جغرافية أو كيان ضمن فضاء معين، أي الدولة كإقليم، مجال، أو بشكل أدق، الدولة كحكم ."وعلم الجيوبوليتيك يساهم في فهم طبيعة الدولة .وبالنسبة لراتزل Ratzel الدولة هي((: كائن حي يولد ينمو ويصل إلى أعلى تطوره، ثم تتهالك (تتقهقر وتموت) الجغرافيا السياسية، 1897 ومن أجل أن تعيش يجب على الدولة أن تتوسع وبحسن أراضيها إذ أنه يجب أن يكون للدولة" مجال حيوي"،فقام المفكرين في" ألمانيا النازية "من أكاديميين وقيادات في أركان الجيش و بوضع نظرة مبسطة للعالم عرفت النظرة الخرائطية من حيث أن الشعوب الكبرى تتقاسم الكرة الأرضية على أساس تحالفات وترتيبات الشعوب ترتيب عرقي.

إننا نعتقد بأن" علم الجيوبوليتيك "ومن خطأ تعريفها علم الجغرافية السياسية لوجود فروق منهجية وعلمية كثيرة،وهي أكبر من أن نضع له حدودا وهو علم متصل ومنفتح على بقية العلوم بشكل كبير وعميق .فقد أنتج لنا علوما جديدا مثل الجيو- إكونومي " géoéconomie - " أو جيو إستراتيجية - " géostratégie "لا بل ابجيو كيلتيغ". géoculture - "

يمكن تتبع مراحل ونشوء وتطور هذا العلم منذ أن بدأ المفكرون والفلاسفة يهتمون بمسألة تحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية وذلك أثناء محاولاتهم دراسة علم الجغرافيا في إيجاد قوانين تفسر ظاهرة الاستسلام والتحدي بين الإنسان والبيئة، لأن كل دولة لها بيئتها الخاصة ومواردها مميزة لشخصيتها وسلوكها ومن ثم فلكل شعب سلوك خاص يميزه عن غيره من الشعوب .وظهرت في هذا الصدد نظريتان هما : **النظرية الحتمية البيئية والنظرية الاختيارية:**

النظرية الحتمية البيئية : (Environmental Deteminism)

تفترض هذه النظرية وجود علاقة سببية بين العوامل الطبيعية والنشاط الإنساني، حيث ترى هذه المدرسة أن البيئة الطبيعية تؤثر على نشاط الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل تتعدى ذلك وتؤثر على قامته ولون بشرته وشكل شعره وتقرر سلوكه وتحدد مزاجه.

- **النظرية الإختيارية (Environmental Possibilism)** :

هذه النظرية تمنح الإنسان والمجموعات البشرية عددا من البدائل المحتملة وإمكانية الإختياريين المجموعة من الفرص التي تتيحها لهم البيئة الطبيعية، وإن إرادة الإنسان في هذا الصدد هي القوة الدافعة التي تلعب الدور الرئيسي في تقرير مصير الإنسان[1].

وقد أوجدت هاتان النظريتان مجالا خصبا، لظهور العديد من العقائد والأيديولوجيات التي لعبت دورا كبيرا في تشكيل أنماط مميزة من النظريات القائمة على أهداف متكاملة، شكلت قوائم برامج سياسية وثقافية وإجتماعية وعسكرية أثرت بصورة واضحة في قرارات ثقافة وحياة العديد من الشعوب.

- الجغرافيا السياسية في القرن التاسع عشر:

"فريدريك راتزل*) Friedrich Ratzel : "" يطلق عليه أبو الجغرافيا السياسية، وهو ممن إستفاد من أفكار" داروين" الثورية وتأثر كثيرا بمفاهيم أستاذه" ريتر "عن الحضارة العضوية

وإستطاع أن يطور نظرية" الإختبار الطبيعي "ووظفها على الدول وأوضح أن الوحدات السياسية الدول" كائنات حية" حيث حلل الدولة، ورأى أنها" كائن حي . "وكأي كائن حي يعيش في صراع دائم للحصول على مساحات أكبر لتكفل له البقاء والحياة عندما يكبر حجمها .وفي كتابه الجغرافيا السياسية،والذي يعد أول معالجة أكاديمية لعلم الجغرافيا السياسية .عرف راتزل "الدولة على أنها كائنات مرتبطة بالأرض .وقد كان مهتما أن لا تأخذ مقولته المضمون اللفظي فقط (و هذا ما حدث فيما بعد.)

وأكد أن الدولة مثل سائر الكائنات الحية تمر خلال عملية تطورية، فهو يحلل الدولة من من خلال علاقتها مع ابجغرافية، ففضائها، موقعها، وإنها إما أن تنمو أو تتحلل وتتلاشى، حيث إنها بطبيعتها لا تظل البقاء ساكنة . وكتب أن الدولة القوية يجب أن تكون لها مساحة أكبر لكي تستطيع البقاء، وأن امتداد أطراف الدولة وتباعد جيرانها لهو دليل على قوتها الداخلية وبنمو وتزايد عدد السكان بها .ووضع" راتزل "ما يعرف" بقوانين النمو المساحي للدول "في ورقة بحثية نشرت سنة 1896 ، أي قبل عام من نشر كتابه الشهير(ابجغرافيا السياسية.)

[2]- الجغرافيا السياسية في القرن العشرين:

"- رودولف كيلين "ونشأة الجيويوليتيك:

شهدت الفترة ما بعد" راتزل "ميلاد أحد أهم الدارسين لنظرية الدولة ككائن حي، والأفكار الأخرى المرتبطة بالجغرافيا السياسية ألا وهو العالم السويدي" رودولف كيلين (1822-1864) "، والذي كان أستاذا في جامعة **جتبرخ** (Geteberg) **"**وتأثر" كيلين تأثرا كبيرا بأفكار " ا راتزل في الجغرافيا السياسية والمتعلقة

[1]- فايز محمد العيسوي،المرجع السابق، ص33.

* ولد فريديريك راتزل في 30 أوت 1844،و توفي في 09 أوت 1904 بألمانيا ،و كان صيدليا و زيولوجيست ثم الجغرافيا.

[2]

بدراسة السياسة العالمية وطبيعة الحكومات.[1] وأكمل" كيلين "نهج" راتزل "في رِية الدولة باعتبارها كائنا حيا، وفي ذلك لم يرى أن الدولة كائن حي فقط، ولكن رآها كائنا عاقلا له قدرة أخلاقية وذهنية، واتفق مع "راتزل "في أن المرحلة النهائية لتطور الدولة هو تحقيق السلطة(القوة.)

ولكن" كيلين "أوضح أن الدولة في سعيها إلى تحقيق السلطة لا تتبع قوانين العضوية البسيطة في التوسع أو التمدد المساحي فحسب، ولكنها توظف أيضا ما لديها من تقنيات حضارية للوصول إلى أهدافها المرجوة.

ورأى" كيلين "أن الدول ليست كيانات شرعية، ولكنها قوى متنافسة في صراع دائم للحصول على السيادة، و الهدف المطلق لتطور القوة السياسية للدولة هو: الحصول على حدود طبيعية جيدة خارجيا ووحدة متجانسة داخليا.

و إهتم" كيلين "مثل" راتزل "بدراسة العملية التي تتحول من خلالها قطعة من الأرض من منطقة جغرافية بسيطة إلى مناطق حضارية وسياسية لكل منها شخصيتها المميزة وغريزتها في البقاء والحفاظ على الذات، ثم الانتشار والتوسع. ويرى" كيلين "إذا توطن الإنسان في قطعة ما من الأرض، بصفة مستمرة، وإتسمت إقامته بها بالتماسك والتعايش والولاء والانتماء يؤدي إلى ميلاد أمة عن طريق ما أطلق عليه"كيلين("الغريزة الجغرافية .)وقد تبنى" كيلين "الخطوات التالية في تحديدي الدول:

- الجيوبلتيك Geopolitic :أي البيئة الطبيعية للدولة؛
- الديمغرافيا السياسية Demopolitic :أي سكان الدولة؛
- الإقتصاد السياسي Oekopolitic :نعتي به موارد الدولة الاقتصادية؛
- علم الاجتماع السياسي Sociopolitic :ونقصد به الهيكل الاجتماعي للدولة؛
- حكومة السياسة Krato politic :حكومة الدولة.

يعد" رودولف كيلين "أول من استخدم لفظ الجيوبوليتيك، والمقصود به دراسة البيئة الطبيعية(المسرح) الذي تقوم عليه الدولة .ولم يضع في حسبانه التحرير الفكري في الهدف من هذا الاسم، والذي استخدمه الألمان وخاصة فيما بعد إنشاء معهد الجيوبولتيك سنة 1924 ، ولفظ جيوبوليتيك Geopolitic يعني علم السياسة الطبيعية.

– الجغرافيا السياسية الألمانية (الجيوبلتيك (Geopolitik بين الحربين العالميتين[2]:

[1]- فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، نفس المرجع السابق،ص 34.

[2]- فايز محمد العيسوي،مرجع سبق ذكره،ص 37.

* "هاوسهوفر ولد في 27 أوت 1869،وتوفي في 10 مارس 1946 كان عسكريا ثم تحول إلى رجل أكاديمي.

أصبحت الجغرافيا السياسية من أهم الموضوعات و أكثرها شيوعا للدراسة في ألمانيا بعد الحرب العالمية، وكان الحافز الرئيسي لذلك الحرب نفسها .فنتيجة لهزيمتها في الحرب إضطرت لتوقيع معاهدة صلح مهينة وغير مرغوبة.

وجعلت هذه الهزيمة كل رجال الدولة والمفكرين والقادة العسكريين فبألمانيا يفكرون في أسباب تلك الهزيمة وشرعوا في إيجاد الطرق والوسائل لسترجاع مجدهم القومي المفقود .وفي سعيهم لإيجاد أجوبة لهذا السؤال جذب إهتمامهم دراسة علم الجغرافية، وعلى الأخص الجغرافية السياسية التي نقلت إليهم بواسطة" راتزل "و"كيلين " . 2 وساهم مفهوم" راتزل "عن الدولة العضوية وتعديلات" كيلين "لهذا المفهوم في إعطاء ألمانيا تبريرا جزئيا وبرنامج عمل لصحوة بسيطة ومتواضعة لفترة ما بعدالحرب، وأعطاها إستراتيجية فعالة لكل من الدفاع الحربي والتوسع المساحي.

ونظرا لأن القادة الألمان، أرادو تبريرا كاملا، وهروبا من ذنب هزيمتهم في الحرب وتعويضها بصحوة ورغبة كاملة للثراء والسلطة(القوة)، لذا رأوا أن مقترحات" راتزل و"كيلين "لن تحقق أغراضهم و أهدافهم، لذلك وضعوا قوانين جديدة وأضافوا تعديلات إلى أفكار الأستاذين الكبيرين" راتزل وكيلين"، والتي أصبحت فيما بعد أسس قيام نظام جديد أطلق عليه**" الجيوبولتيك"**، وهو نظام أبعد ما يكون عن أفكار" راتزل وكيلين."

– كارل هوسهوفر و الجيوبوليتيك: *Karl Haushofer

ولد" كارل هوسهوفر* "سنة 1869 في" ميونخ "بألمانيا ودرس أكاديمية الحرب و عين أستاذا للجغرافيا والعلوم العسكرية في ميونخ "بعد الحرب العالمية الأولى، ثم أسس **معهد ميونخ للجيوبوليتيك** سنة 1924 ، ثم أصدرمجلة الجيوبوليتيك الألمانية بعنوان**" مجلة الجيوبولتيكا "**تحت إشرافه، وتنشر آراءه في الجيوبوليتيك، والتي كانت أول إعلان عن المعهد ، ولقي المعهد والجريدة تأييدا من الجغرافيين الألمانيين اللامعين في ذلك الوقت، وسرعان ما أصبح المعهد أداة في يد الحكومة وجزءا مخططها. أي أصبح أداة للسياسة القومية الألمانية ولأغراضها التوسعية، وباتت جغرافيا الحرب الشغل الشاغل للشعب الألماني، ولقيادته السياسية.

وتأثر" هوسهوفر "بأفكار" كيلين "و"راتزل "خصوصا أن الدولة كائن حي، وأراد تطبيق تعاليم" راتزل "الذي اعتبر أن((المجال قوة سياسية .))ويبدو أن فكرة المجال أخذت تظهر بعد انتصار ألمانيا على فرنسا سنة 1870وظهورها كقوة قارية منافسة لبريطانيا في الصناعة والتجارة، وبعد أن تعرف الألمان على ممتلكات القوى الدولية القديمة على أساس جغرافي .ويعد" هاورهوفر "أكثر من كتب على الجيوبوليتيك ولو سلسلة دراسات ومؤلفات أهمها كتابه ((القوة والعالم))المنشور عام 1935.

ولعل أدق تعريف للجيوبولتيك الذي قدمه (أوتو ماول) : Otto Maul ("الذي كتبه عام1936 ((تهتم الجيوبولتيك بالدولة باعتبارها كائنا حيا، وليس من خلال مفهوم ساكن، فالجيوبوليتيك تبحث وراء علاقة الدولة بالبيئة مساحاتها ثم تحاول معالجة المشاكل الناتجة عن العلاقات المساحية- - .))

والجيوبوليتيك تهتم بالمتتطلبات المساحية للدولة في حين أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الظروف المساحية للدولة .وعندما نضع الجغرافيا في خدمة السياسة المساحية الحالية، نجد أن الجيوبوليتيك تتبنى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمستقبل أي : هل تحققت المتتطلبات المساحية للدولة؟ .و إن لم تكن قد حققت، فكيف يتم الحصول على تلك المتطلبات بما يتناسب مع ظروفها الجغرافية؟ وفي أي إتجاه يجب أن يحدث التغيير؟.

- **هالفورد ماكيندر* وجزيرة Halford John Mackinder Mackinder et le Heart land.**

شغل الجغرافي البريطاني" هالفورد ماكيندر("1861- 1947) Mackinder عدة مناصب علمية، فكان مديرا لمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، وأستاذا للجغرافيا بجامعة لندن ونائبا لرئيس الجمعية الجغرافية الملكية[1].

وحاول خدمة الاستعمار البريطاني في نظريته الجغرافية والدفاع عن مصالح الإمبراطورية البريطانية في أوروبا والعالم، ويعد ماكيندر "أشهر جيوبوليتيكي بريطاني بشهادة" هاوسهوفر."

إعتبر" ماكيندر "أن قلب العالم هو المجال الأورو آسياوي، وأن من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم .وتمتد منطقة القلب من شرق سيبيريا إلى نهر" الفولفا "غربا، ومن جبال الهملايا جنوبا إلى بحر القطب الشمالي .ووجد" ماكيندر "أن هذه المنطقة عصية على الهجوم من قوى البحر. وتحيط بمنطقة القلب جزيرة العالم، و هي هلال أو هامش يمتد من غرب أوروبا مرورا بالبحرالمتوسط وافريقيا ووصولا إلى جنوب شرق آسيا والصين .وبعد جزيرة العالم نجد نطاقا آخرا يعرف بالهلال الخارجي و هو يشتمل على الأمركيتين وأستراليا.

إزدهرت الجيوبوليتيك معتمدة على بعض الأسس مثل :نظرية" راتزل("و هي أن الدولة كائن حي)،والتعديلات التي أضافها" كيلين "والأفكار المتعلقة بالمجال الحيوي والحدود الديناميكية على أساس أنها منطقة متغيرة لاستيعاب نظرية" هالفورد ماكندر "عن قلب العالم) Heart land (والتي أبرزت بعض النقاط المتعلقة بالإستراتيجية العالمية، والتي تم عرضها من خلال الأسئلة التالية:

– من يسيطر على شرق أوروبا ؟، يتحكم في قلب العالم؛

– من يسيطر على قلب العالم ؟، يتحكم في جزيرة العالم؛

– من يتحكم جزيرة العالم ؟، يتحكم في العالم كله.

وتقو م نظرية" ماكيندر "على الصراع بين قوى البر وقوى البحر، وأن الغلبة ستكون لقوى البر، ذلك لأن العصر البحري قد مضى وليس هناك أراض جديدة تنتظر الكشف، وإن أعظم مساحة أرضية توجد في العالم

[1] – عدنان السيد حسين،**الجغرافيا السياسية و الإقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**،ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1994،ص63.

* ولد هالفورد ماكيندر في 15 فيفري 1861،و توفي في 06 مارس 1947،و هو جغرافي و جيوبوليتيكي بريطاني.

القديم(آسيا وإفريقيا وأوروبا .)وقد اعتبر" ماكيندر "أن مقاومة الاتحاد السوفياتي للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية تدعيم لنظريته، وأن الإتحاد السوفياتي سيتمتع بأقوى مركز دفاعي من الناحية الإستراتيجية.

نيكولاس سبيكمان والهلال الهامشي: Nicholas Spykman et le Rimland[1]

قام" سبيكمان "بنقد مدير معهد" **ييل**) Yal ("للعلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، نظرية ماكيندرواعتبر أن الجيوبوليتيك هي((تخطيط لسياسة أمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية)) فهو قد ربط بذلك أمن الدولة بالجيوبوليتيك وما يستتبع ذلك من تخطيط إستراتيجي، خصوصا وأنه دعا إلى دراسة موقع الدولة بالنسبة للعالم لتفهم سياستها الخارجية. اعتبر" سبيكمان "على خلاف نظرية" ماكيندر "أن من يحكم المناطق الساحلية(الهلال الداخلي أو الهامش- -) يحكم أوراسيا .ومن يتحكم بهذه الأخيرة يتحكم بالعالم . ونلاحظ كيف أن السياسة الخارجية الأمريكية ركزت بعد الحرب العالمية الثانية على نشر الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادي وإقامة علاقات التحالف مع بعض الدول المحيطة بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وخاصة تلك التي تتمتع بدوافع إستراتيجية الشرق الأوسط مثلا مما يدل على الإنسجام بين السياسة الخارجية الأمريكية و أفكار" سبيكمان".

خلاصة الفصل الأول:

تبرز أهمية الإطار النظري للدراسة في مسألتين تتعلق الأولى بالتبرير النظري للدراسة بما يبعد التحليل السفسطائي العشوائي سواء فيما تعلق ببناء الدراسة أو مموناها أو كيفية التعامل مع المعطيات المتاحة و تنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة.

أما المسالة الثانية فتتعلق بأن إقتراب الدور له من الأهمية في مناهج تحليل السياسة الخارجية بما يؤسس لمنهج متعدد الأصول و المرجعيات حيث يمكن من الاعتماد على كافة أطر التحليل التي ظهرت في ميدان تحليل السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية على وجه العموم، دون إهمال لعنصر أو متغير يساهم بشكل من الأشكال في فهم و تفسير عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية.

[1] عدنان السيد حسين،نفس المرجع السابق ، ص 65.

الفصل الثاني:

موقع سوريا في السياسة الخارجية الروسية

مقدمة:

تعتبر سوريا واحدة من أغنى بلاد العالم بالحضارات والتاريخ، والشواهد كثيرة ومتنوعة؛ حيث تعتبر متحف كبير يحتوي مواقع أثرية وتاريخية تتعلق بأكثر من 20 عهدا مختلفا من الحضارة الإنسانية، وتقع في بيئة حضارية تشكل القلب مما يعرف بالعالم القديم، بما أنها سادت حضارات متعددة و لها تاريخ متشابك في* المنطقة .كانت تحتل مكانا مهما على امتداد التجارة التي كانت تتعمق إلى الصين وتنتهي عند مشارف البحر الأبيض المتوسط لتواصل الرحلة برا إلى أوروبا عبر تركيا و بحرا عبر موانئ سوريا وأرضها وبلاد الشام، كانت تجئ القوافل العربية من جنوب الجزيرة وشمالها، كما أن سوريا جزء من العالم الذي اكتشفت فيه الكتابة لأول مرة.

*تعاقب على سوريا الكثير من الشعوب :**السومريون** و**الفينيقيون** و**العموريون**، و**الفرس** و**الإغريق** و**السلجوقيون** و**البطالمة** و**الرومان** و**العرب** و**البيزنطيون**، ثم كان الفتح العربي والإسلامي حيث تعاقب على حكم سوريا **الأمويون** و**العباسيون** و**الطولونيون** و**الإخشيديون** و**الفاطميون** .ثم تعرضت سوريا لحملات **الإفرنج** المتعددة في العهود **السلجوقية** و**الأتابيكية** و**النورية** و**الأيوبية** و**المملوكية**، إضافة إلى غزوات **المغول** و**التتار**، ثم دخلها الأتراك العثمانيون وبقوا حتى نهاية الحرب العالمة الأولى ثم وقعت سوريا في قبضة الفرنسيين، وأخيرا حصلت على استقلالها في 17 أفريل 1946م انضمت إلى جامعة الدول العربية في العالم نفسه.

الفصل الثاني:موقع سوريا في السياسة الخارجية الروسية

تعتبر سوريا الحليف الإستراتيجي لروسيا في منطقة الشرق الأوسط حيث تكمن أهمية سوريا من الناجية الإستراتيجية بإحكام القبضة على كل من العراق و تركي و مصر التي تشكل سوريا نقطة الالتقاء بينهم و من يسيطر على هذه النطاقات الجيوسياسية الثلاث يمكنه الإحكام و السيطرة على الشرق الأوسط.

المبحث الأول:السياسة الخارجية الروسية إتجاه الأزمة السورية

تمثل سوريا الملاذ الأخير لموسكو بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها على منطقة الشرق الأوسط و تهديد المصالح الروسية في المنطقة كإقامة الدرع الصاروجي في تركيا و محاولة إستمالة أكرانيا إلى جانب الغرب فللسياسة الخارجية الروسية أهداف و مصالح.

المطلب الأول:محددات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط

يمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظّف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. وعند الحديث عن الدور الروسي في المنطقة العربية، فلا يمكن فهم المحددات دون النظر إلى تاريخية هذا الدور، لا سيما في ظل الحقبة السوفييتية، كمدخل لقراءة الدور الراهن، أو فهم مدى إمكانية إعادة تفعيله ،فقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات إستراتيجية مع السوفييت، وهي الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع وريثتها الروسية، وذلك من خلال متابعة المواثيق والمعاهدات المبرمة مع الاتحاد السوفييتي السابق، مع الأخذ بعين الاعتبار اختفاء الطابع الأيديولوجي الذي كان ينطلق منه النظام السوفييتي المنهار. وهذه العلاقات الروسية مع دول المنطقة لا تزال تحتفظ بمرراتها وأسبابها، خاصةً أن روسيا ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها المتميزة والتاريخية مع الجزائر وسوريا والعراق وإيران ولبنان وفلسطين،هذا القول مفاده أنه ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، فقد شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية.

ويظهر هذا واضحًا من مقولة الرئيس الروسي بوتين عندما أكد على أن "العالم يتغير بسرعة، ومسارات العولمة تخفي أخطارًا متنوعة، فيما الأزمة الاقتصادية والهزات التي تشهدها مناطق من العالم تشجع بعضهم على حل مشاكله على حساب آخرين باستخدام وسائل الضغط العسكري. وبالتالي فإن بروز قوى هدامة في بعض مناطق العالم يهدد أمن الشعوب، كما أن الدول التي تحاول تصدير الديمقراطية، ولا تتوانى عن انتهاك القانون الدولي وسيادة الدول من أجل ذلك تبقى حليفةً لهذه القوى".[1]

[1]. نبية الأصفهاني، "السياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، العدد 136، مجلد 34، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999)، ص 228.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى تلك المناطق التي تشهد هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد والخطورة. ففي تلك المنطقة المترامية الأطراف، يوجد العديد من الملفات الحساسة التي تأخذ طابعًا دوليًّا، ولها امتداداتها،كما أن التعامل مع تلك الملفات لا يمكن بحال من الأحوال أن يتجاهل التداخلات والصراعات ذات الأعاد الإستراتيجية؛ كونها على تماس مع قضايا تتعلق بمستقبل البشرية بشكل عام، وبمصير العديد من الدول، وبموازين القوى الدولية بشكل أكثر خصوصية.

وعلى هذا، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الوطن العربي على وجه الخصوص، وذلك على النحو التالي:

الأولى: العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيًّا عن طريق مزاحمتها في المنطقة: وذلك من خلال استدراج واشنطن في مشاغبات على أكثر من ساحة –والشرق الأوسط أحدها بطبيعة الحال– وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية –على الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت قريب شاءت– فإنه يمكنها حينئذٍ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمُنهكة للولايات المتحدة،ومثال ذلك ما جاء على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال **Vladimir Masorin** في أغسطس 2007 من الإعلان عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعومًا بقاعدة عسكرية روسية تُفضَّل أن يكون مقرها سوريا؛ وذلك ردًّا على إعلان الولايات المتحدة عن نيتها بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام 2015.

إضافةً إلى هذا، فإن روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى رأسها العراق، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة؛ وذلك دعمًا لحليفتيها إيران وسوريا من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة خصمًا من حساب الولايات المتحدة بالطبع من ناحية أخرى، وتخفيفًا من قوة التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

ولعل معارضة روسيا الاتحادية للحرب على العراق كان إثباتًا واضحًا على سعي موسكو إلى إفشال المشروع الأمريكي الأحادي في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ حيث أدركت

موسكو أن المستنقع العراقي لن يكون بحال أسهل من المستنقع الأفغاني الذي وقع فيه الاتحاد السوفييتي في ثمانينيات القرن العشرين، وكلَّف السوفييت ماديًّا ومعنويًّا، وكان من بين عوامل نهايتهم.[1]

ولذلك أدركت روسيا تمامًا أن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارًا جديدًا في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلّف فراغًا سياسيًّا وعالميًّا في خارطة النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة.

الثانية: ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط: فروسيا قد نجحت في عهد الرئيس بوتين في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية بالمنطقة، ومصلحتها الإستراتيجية السابق ذكرها أعلاه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن طبيعة التعاملات الروسية مع دول المنطقة مختلفة حاليًّا عما كان عليه الحال في الفترات السابقة التي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي الذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي.

الثالثة: أمنية حَتَّمتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا: إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز –في إحدى مرتكزاتها– على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الإستراتيجية؛ لما تمثّله من قلب العالم: حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وتمثّل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أو روسية أو أوروبية.

وتعتقد موسكو أن إمكاناتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكيل العالم الجديد. ومع ذلك تعمل روسيا بحذر في هذه المنطقة المليئة بالألغام السياسية، وتحاول ألا تخسر أحدًا من الأطراف.فمثلاً تدعم موسكو طهران، مع محاولة الأولى ألا يجلب ذلك عليها استعداء دول

مجلس التعاون الخليجي، كذلك تدعم دمشق، مع مراعاتها ألا يثير ذلك قلق الدول العربية الأخرى.[2]

والشرق الأوسط يمثل حزامًا غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيويًّا لها، وتُسخِّر كل إمكاناتها لمنع أي تعدٍّ يهدد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكلٍّ من تركيا وإيران؛ ذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبةً

[1] د. السيد أمين شلبي، "**بوتين وسياسة روسيا الخارجية**"، السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 2009)، ص 257.

[2] السيد أمين شلبي،نفس المرجع السابق،ص 258.

في النفاذ إلى هاتين المنطقتين، ومحاولة اختراقهما والسيطرة عليهما؛ وهذا نظًرا لوجود نوع من الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى، ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة، وفي جني أرباح اقتصادية لا بأس بها من إيران.

وبالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران كانت تعتبر إحدى الوسائل الهامة التي استخدمتها روسيا في تحجيم طهران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا الذين يُقدَّر عددهم بنحو 20مليونًا، وبالأخص في منطقة القوقاز التيتعاني فيها موسكو مشكلات حادة، علاوةً على منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالاً حيويًّا يجب أن يظل مقصورًا عليها.

كذلك مثَّلت مسألة الإسلام السياسي العابر للحدود، والذي اقترن لدى غالب دول الغرب والشرق بفكرة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت روسيا بوتين تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة، وهو ما دفع موسكو للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي، لا سيما بعد أحداث الربيع العربي؛ تخوفًا من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا -والذي شهد من قبل ما عُرِف باسم "الثورات الملونة"- وذلك في ظل الصعود الإسلامي في الحكم الذي شهدته معظم دول أحداث الربيع العربي.

والجدير بالذكر أن الأمر لم يقتصر آنذاك على فتح قنوات بين أجهزة الاستخبارات الروسية ونظيراتها في بلدان الشرق الأوسط العربية، وإنما استطاعت روسيا توسيع علاقاتها مع بلدان المنطقة، ومنها إسرائيل التي تجري روسيا معها منذ عام 2004 تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب، ناهيك عن قيام **DmitryKozak** -الممثل الرئاسي المفوض للمقاطعة الفيدرالية الجنوبية التي تشمل شمال القوقاز ومنطقة روسيا الأوروبية الجنوبية- فور تعيينه في مارس 2004 بعدة زيارات إلى إسرائيل أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن مكافحة الإرهاب، من بينها بيع طائرات إسرائيلية بدون طيار إلى روسيا لمراقبة الحدود حول جمهورية الشيشان.

-تسعى روسيا إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة[1].

المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط

فمن أهم أهداف السياسية الخارجية الروسية إتجاه الشرق الأوسط مايلي:

[1] د. السيد أمين شلبي، "**بوتين وسياسة روسيا الخارجية**، مرجع سبق ذكره،ص 259.

– تجنب حرب النووية ووضع التهديد بحرب العالمية جانبا

– بناء علاقات تحالف و تعاون بين الديمقراطية الصناعية المتقدمة .

– إنعاش الاقتصادي الروسي و تحسين مستوى معيشة الشعب [1].

– تعزيز الديمقراطية في روسيا.

– السعي إلى تعزيز النفوذ روسيا في ضوء الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي سابقا مع الصراعات السياسية والعسكرية التي تؤدي إلى عدم استقرار في آسيا الوسطى.

– تأييد التمسك بمبدأ الشراكة الغرب بين روسيا والغرب وهذا يعني قبول ضم حصن للجمهوريات السوفيتية السابق.

– أهمية الشرق الأوسط وما تحويه من ثروات بترولية وغيرها، ويعد برلمان كوف من أفضل خبرائها بعد مرحلة من تراجع في علاقات بين موسكو وهذه المنطقة المهمة.

– دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

– السعي إلى علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد سوفيتي السابقتين وخصوصا مع الهند وإيران والصين.

– الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة التوصل إلى التسوية عادلة للمشاكل التي تواجه المنطقة البراغماتية والتعاون في العلاقات مع كومنولث الدولة المستقلة (CIS) صفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية والتأكيد على ضرورة استيراد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة.

– السعي إلى وضع مساو وإستغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى، كانت هذه قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

– تقوية منطقة الأمن والتعاون الأوروبي(OSCE)لكي تمارس دورا رئيسيا و في نفس الوقت تسعى لمنع التوسع شرق لخلف الأطلسي و تقييد من لعب دور رئيس في شؤون الشرق.

– خدمة إستراتجية، حب و اقتصاد الروسي، و محاولة تجاوز الصعوبات الحديد خصوصا نقص لأصدر الشمالية و صعوبات الإستثمار و تراكم المشاكل الاجتماعية والبطالة.

– تقوية الوقف و التأثير الروسي كقوة أوراسية و توضيح إقامة الجيوستراتجية حول الحدود الغربية الروسية.

– مرحلة النمو ومدى الاستقرار السياسي و الاقتصادي و في كل هذه الدوائر كان الهدف الأساسي هو تحقيق الإستراتجية الأمنية البعيدة المدى[2].

---

[1] ساخروف، تاريخ روسيا،**معهد تاريخ روسيا الأكاديمية الروسية**،موسكو،2000، ص 10.

[2] ساخروف،نفس المرجع السابق، ص11.

- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.
- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.
- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.
- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق.
- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.
- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي... إلخ.

المطلب الثالث:مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية.

- **فواعل الرسمية-الحكومية-:**

تلعب الجوانب الحكومية دورا بالغ الأهمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول حيث تتحدد درجة تأثير هذا المتغير حسب طبيعة النظام السياسي المنتهج من طرف الدولة. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الروسية فإنه من المهم أن نتساءل عن الأجهزة والفواعل التي تساهم في عملية صناعة السياسة الخارجية الروسية.

- **الدستور الروسي:**

لقد تبنى الاتحاد السوفيتي دستور 1978 إلى غاية أجواء استفتاء عام على دستور 12 ديسمبر 1993. يتكون هذا الأخير من ديباجة وجزأين الجزء الأول وهو الجزء الأكبر الذي يحتوي على أحكام الدستور في تسعة فصول حيث تتضمن على الترتيب ما يلي: أسس النظام الدستوري، حقوق وحريات الإنسان والمواطن، الدولة الروسية، رئيس الدولة، البرلمان، السلطة القضائية، الحكومة المحلية، أحكام متعلقة بتعديل الدستور. أما الجزء الثاني، يتضمن تسعة تدابير ختامية. تعتبر روسيا وفقا للدستور الروسي دولة فدرالية ذات طابع جمهوري وعاصمتها موسكو، لغتها الرسمية هي "الروسية" وتعتمد عملة "الروبل" وهي دولة علمانية لا تتبنى دين رسميا للدولة تتمتع الحكومة الفدرالية الروسية في موسكو بالعديد من الصلاحيات منها المشاركة في رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن المشاركة في رسم السياسة الخارجية وكذا توقيع المعاهدات بالإضافة إلى مجالات الدفاع الوطني والأمن القومي والإنتاج الحربي ناهيك عن الأمور المتعلقة بالحدود والدفاع عن الإقليم والطاقة النووية...إلخ بالرغم من الصلاحيات الواسعة للحكومة الفدرالية إلا أن موارد الدستور الجديد تعطي صلاحيات واسعة للرئيس على حساب بقية المؤسسات الأخرى، حيث يعتبر الرئيس[1] بموجب الدستور الجديد ضامنا وحيدا لتنفيذ الدستور وحاميا لحريات المواطنين بحيث يخول له الدستور اتخاذ القرارات المتعلقة بالحفاظ على وحدة الأراضي الروسية واستقلالها وسيدتها، كماله الصلاحيات واسعة في توجيه السياسات العامة للدولة في كافة القطاعات وخاصة النشاط الخارجي للدولة.

يعتبر رئيس الجمهورية ممثلا في الداخل والخارج حيث يحدد المحاور الكبرى في السياسة الداخلية والخارجية وله صلاحيات تشكيل رئاسة مجلس الأمن القومي وتعيين قادة القوات المسلحة بدون موافقة البرلمان، بالإضافة إلى تحديد السياسة الدفاعية للدولة بحيث يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة لرئيس الدولة كذلك الحق في إعلان حالة الحرب والطوارئ إضافة إلى الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام وكذا اقتراح تعديل القوانين، كما يقوم بترؤس مجلس رؤساء الاتحاد السوفيتي وله الحق في تعيين ممثله في مختلف أنحاء الدولة فضلا عن تعيين الرئيس البنك المركزي وقضاة المحاكم العليا والمحكمة الدستورية.

[1]- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا العلاقات الروسية–العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة عربية، 1998، ص 13.

ينبغي القول أن الصلاحيات الواسعة المخولة لرئيس الجمهورية وفقا لدستور 1993 ليست المتباطئة بل هي الظروف التي مرت بها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي حيث فرضت المرحلة الانتقالية والظروف الأزموية التي عرفتها روسيا في بداية التسعينات تخفيف الثقل البيروقراطي من خلال تقليص عدد الأجهزة المشاركة في عملية صناعة القرار في رسم السياسات العامة بهدف ربح الوقت في عملية البناء الداخلي وتجاوز المعارضة الداخلية التي يمكن أن تمارس ثقلا بيروقراطي كبيرا على صانع القرار أن الأجهزة الأخرى بما فيها الحكومة لا تعد أن كون إلا أجهزة استشمارية معاونة في صناعة القرار وليس لديها القدرة على معارضة قرارات الرئيس.

يظهر مما تقدم أن الرئيس هو مركز الثقل في عملية صنع قرار في روسيا، فإليه يرجع القرار نهائي في تسيير كافة القطاعات وبالتالي يمكن وصف السلطة في روسيا بالشخصانية – Pouvoir Personnifie– مما لا شك فيه أن الرئيس له دور كبير في توجيه النشاط الخارجي لروسيا باعتباره أحد أهم قطاعات السياسة العامة وإدارة تحقيق المصلحة القومية وهذا ما يبرر وصف النشاط الخارجي الروسي بالسياسة الخارجية الشخصانية. لقد علق ميخائيل غورباتشوف. رئيس الاتحاد السوفيتي سابق على الصلاحيات الواسعة للرئيس بالقول أن الرئيس الروسي حاليا يملك صلاحيات لم يملكها قيصر روسيا قبل الثورة البلشفية[1].

- **وزارة الخارجية الروسية:**

وزارة الخارجية دورا معتبرا في توجيه السياسة الخارجية الروسية بحيث يظهر ذلك خاصة في شخص وزير الخارجية.

يمثل تعيين بريماكوف وزيرا للخارجية الروسية تحولا في السياسة الخارجية نحو منظور الهيمنة ودليلا على إعادة تقسيم روسيا لسياستها اتجاه الجمهوريات المستقلة.

ينتمي الوزير بريماكوف إلى مدرسة تؤمن بأن الجمهوريات الإسلامية منطقة نفوذ طبيعية بروسيا في حين ينتمي سلف كوزير يف إلى مدرسة تؤمن بأن الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي يهدف إلى نقل الحضارة إلى الجناح الأسيوي البدائي.

- **البرلمان:**

يتكون البرلمان الروسي وفقا لدستور 1993 من مجلسين بحيث لا بد من موافقتها وموافقة الرئيس لإقرار القوانين:

[1] - نورهان الشيخ،نفس المرجع السابق،ص14.

- **المجلس الأعلى:** مجلس الفيدرالية: يتكون من 178 عضوا أي عضوين اثنين لكل وحدة من الوحدات المكونة لروسيا الاتحادية، على أن يكون أحد العضوين من السلطة التشريعية للوحدة الممثلة ويكون الأخر من السلطة التنفيذية، يتولى الأمور المتعلقة بالفدرالية كتلك المتعلقة باستخدام القوات المسلحة خارج روسيا الموافقة على الأحكام الحرفية وحالة الطوارئ المتخذة من طرف الرئيس.

المجلس النيابي (مجلس الدوما) هو مجلس التشريعي الأول الغرفة السفلى في البرلمان تتكون من 450 عضوا بحيث ينتخب نصفهم من المترشحين الجزئيين والمستقلين بالانتخاب الفردي المباشر والدوائر الانتخابية، أما النصف الآخر ينتخب عن طريق التمثيل النسبي بحد أدنى5% من أصوات الناخبين لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان.[1]

أما النسب الباقية التي تحصل عليها الأحزاب الخاسرة فتوزع مقاعدها على الأحزاب الفائزة وفق النسبة المئوية التي تحصل عليها كل حزب، يتولى مجلس الموافقة على تعيينات الرئيس لرئاسة مجلس الوزراء و البنك المركزي و كذا تحديد الضرائب ومراقبة الإصدار النقدي فاز القومين بزعامة جيرينوفسكي في الانتخابات التشريعية عام 1993 وفي الاستفتاء على الدستور بنسبة 22.8% حيث احدث صدمة الكرملين الذي يطمح في تشكيل البرلمان يسيطر عليه الاصطلاحيون وليبراليون، في حين فاز الشيوعيون عام1995بأكبرنسبة أي 175 مقعدا من مجموع 450 مقعدا برلمانيا،يليهم القومين بنسبة 11.30%.احتفظ، شيوعيون في تشريعها عام 1999باكير نسبة من مقاعد الدوما أي 113 مقعدا و لم تتغير الخريطة البرلمانية كثيرا في تشريعات 2004حيث تراجعت الأحزاب البرلمانية و تحصل حزب روسيا الموحدة المدعوم للرئيس على المرتبة الأولى في حين تحصل الحزب الشرعي على المرتبة الثانية بحصوله على 52 مقعدا.

لقد كان لتركية البرلمانية تأثير نسب مع سياسية يلتسين الخارجية نظرا للشعبية التي يتمتع بها أفكار الحزب الشيوعي و القومي حيث كيف الكرملين سياسته مع الاتجاه الجديد وأصبح ينادي باستعادة مكانته روسيا و عظمة أمتها بالرغم من اختلاف التوجهات الإستراتجية والإيديولوجية للقومين والشيوعيين إلا أن الوضع الروسي في بداية التسعينيات أفرز تنسقا علينا و ضمنيا بينهما مما آثر نسبيا مع السياسة الروسية داخليا وخارجيا تنادي التيارات في البرلمان بضرورة لا تساعده،استعادة روسيات لأمجادها التاريخية من خلال الهيمنة على الجمهوريات المستقلة و أحياء اتجاه السوفيتي، أن هذا التوجه العام تتبناه معظم القوى السياسية حتى البرلمانية ينبغي العود إلى النهج التاريخي ومواجهة محاولات الغرب بتطويق روسيا[2]

المؤسسة العسكرية:

لقد كان للجيش الروسي دورا كبيرا في وصول إلى السلطة و لكن عجز الرئيس على حل الأزمات التي يعرفها الجيش الروسي دفع هذا الخير إلى الأحزاب القومية والشيوعية في انتخابات التشريعية في 1995.

[1]- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا العلاقات الروسية– العربية**،مرجع سابق،ص ص 15-16.

[2]ماجد صالح ، **حول نتائج الإنتخابات التشريعية لعام 1999**،مركز الدرايات و بحوث الدول النامية،1999،ص12.

يعمل اللوبي العسكري الروسي على التأثير على سياسيات الكرملين من خلال مطالبة معظم جنرالات المؤسسة العسكرية الروسية بإحياء الإمبراطورية الروسية، حيث يركز هؤلاء مع إعادة بناء الجيش بصورة حديثة، كما يؤكد معظم إطارات المؤسسة العسكرية على فكرة روسيا العظمى والدولة الوطنية القومية ورفض تقليص الدور العالمي لروسيا ونفوذها العسكري ويظهر ذلك في تأثير المجمع الصناعي على السياسة الروسية.

من خلال كشف دور الجوانب الحكومية، يظهر في النظام السياسي الوطني الروسي له دور كبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية، فمنذ القديم لا يزال النظام الداخلي يجسد انحصار عملية بلورة النشاط الخارجي في شخص الرئيس.

بالرغم من العقلية البراغماتية لكل من الرئيسين "يلتسين وبوتين" إلا أن طول الحقبة حملها في العهد سوفيتي قد رسخ العقلية السوفيتية في تحركاتها حيث أن كليهما ما زال يؤمن بأن الدولة الروسية القوية لها مشروعية احتكار الهيمنة على المجال السوفيتي السابق لذلك يصر كل من الرئيسين على ضرورة إبقاء تلك الجمهوريات تحت التأثير الاستراتيجي الروسي[1].

2/الفواعل غير الرسمية " غير حكومية " :

- النخب السياسية:

إن الامتداد الجغرافي الواسع لروسيا الاتحادية على قارتين أدى إلى تباين مواقف النخب السياسية والثقافية بحيث تتأرجح ما بين المجموعة الأطلسية والاوراسية، أهمية النخب السياسية تظهر في إعدادها لكوادر الدولة فمنها تتشكل المؤسسات الرسمية الروسية. تنقسم النخبة السياسية الروسية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- اليمين أو الاصطلاحيون الراديكاليون : المجموعة الأطلسية

من أهم رواده "أناتولي تشوباييس" منفذ برنامج الاصطلاحيون الاقتصادي، ينظر هذا التيار إلى الغرب على أنه نموذج لذلك ينادي بالتوجه إلى اقتصاد السوق و الفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى تبني العلاج بالصدمة therapy shock لإصلاح الاقتصاد الروسي.

أما في مجال السياسة الخارجية، فيسعى إلى توثيق العلاقات مع الغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- اليسار أو القوميون و المحافظون و الشيوعيون:المجموعة الأوراسية :

التيار القومي: يتبنى موقفا سلبيا تجاه الغرب حيث يتفوق من المساعدات الغربية و يدعو إلى الإصلاح انطلاقا من الموارد الذاتية كما يتمسك بالثقافة الروسية القومية ووحدة الأراضي الروسية، يرى هذا التيار في مجال السياسة الخارجية أن مشكلات روسيا تنبع من الغرب و يدعو روسيا إلى إتباع سياسة توسعية لسيطرة على الجمهوريات السوفيتية السابقة التي يعتبرها جزءا لا يتجزأ من الحدود الروسية السوفيتية أن تصورات هذا

[1] ليليا شيقتوسوقا، **روسيا بوتين**، (ت.بسام شيحا) بيروت، الدار العربية، 2006، ص 470.

التيار من الثقافة الروسية التقليدية التي تؤكد تفرد الأمة الروسية التي تحمل تدفعها على الحفاظ على الكيان الروسي و احتلال مكانته و مهمته في أوروبا و آسيا .

المحافظون: يدعو هؤلاء إلى التخطيط المركزي و العمل مع زيادة القدرات العسكرية الروسية، كما يرفضون تتمتع دول الجوار بامتيازات تتساوى مع تلك التي تتمتع بها روسيا في مجال الترتيبات الأمنية يدعو هؤلاء، كذلك إلى بناء دولة روسية قوية قادرة على العودة إلى الحدود التقليدية و حماية الأقليات الروسية في الخارج .

- **الشيوعيون:**

يدعو التيار ذو التوجهات القومية إلى توسع نطاق الأسواق و النقود الروسي و كذا توثيق العلاقات مع الدول الأسيوية، كما ينادي كذلك بإعادة أحياء الإتحاد السوفيتي ومحاصرة النفود الغربي في آسيا.

- **الأحزاب السياسية:**

تتباين درجة تأثير الأحزاب السياسية في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي من دولة آخرة إلى أخرى نظرا التباين أنظمتها السياسة، حيث يكون[1] للأحزاب السياسية تأثير معتبر في بلورة السياسية الخارجية من خلال تحريك ألردي في حين يتقلص دورها في الأنظمة الشمولية و فيما يلي توضح الموقف الأحزاب السياسية في روسيا من سياستها الخارجية.

أ-الحزب الشيوعي:

ظهر خلال العهد السوفيتي بزعامة جينادي زيوجانوف حيث كان يسطر على الحياد السياسية،لكن بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ظهر خمسة عشر حزبا شيوعيا مثل حزب البلاشفة والحركة الديمقراطية شيوعيون و كذا حزب العمل الشيوعي ... و لكن ظل الحزب الشيوعي القديم يتمتع بقاعدة عريضة من المناضلين من مبادلته في السياسة الخارجية:

- زيادة قوة روسيا.
- التعددية القطبية.
- انتهاج سياسة خارجية تحقق المصالح القومية لروسيا .
- إحياء الإتحاد السوفيتي بالرسائل السليمة من خلال توثيق العلاقات مع الجمهوريات المستقلة[2].

ب-الحزب الوطني الليبرالي:

[1] - ليليا شيقتوسوقا،نفس المرجع السابق،ص 471.

[2] نفس المرجع السابق ص472.

تعتبر أول الأحزاب غير الشيوعية، تأسيس في مارس 1990 من عام بزعامة أحد ابرز قيادات الإتحاد القومي جيرينوفسكي، من أهم مبادئه في السياسة الخارجية:

- تشجيع تجارة الأسلحة.
- الاهتمام بالأقاليم التي طرد منها الروسي.
- إبعاد الغرب من الجنوب الروسي.
- التوجه نحو المياد الدافئة حيث يؤكد زعيم في كتابة"الانطلاقة الأخيرة

نحو الجنوب" بأنه يريد خروج روسيا نحو شواطئ المحيط الهندي و البحر المتوسط كبير وحيد لإنقاذ الأمة الروسية.

- يدعو إلى الإمبراطورية القديمة و العودة إلى السوفيتية و بالتالي فإن التقارب مع الأحزاب الشيوعية و التطلع إلى التوسع هي مبادئ ثابتة في برنامج الحزب.

ج- حزب روسيا الموحدة :

تأسيس الحزب في 1 ديسمبر 2001 باتحاد عدد حركات هي"وحدة"التي قادها رئيس هيئة الإنقاذ الطوارئ سيرغي شويغو، و حركة الوطنية بقيادة عمدة موسكو أنذاك يوري لوبكوف،و حركة عموم روسيا بقيادة رئيس تاتارسان السابق مينت يميرشايمييف و أعرب رئيس فلادمير بوتن في شهر أكتوبر 2007 في موسكو عن موافقته على أن يترأس القائمة الانتخابية لحزب روسيا الموحدة في انتخابات البرلمانية لمجلس دوما الروسي عام 2007،و في الفترة ما بين عام 2002 و عام 2008[1] كان بوريس غريزلوف رئيس مجلس الدوما يتولى رئاسته الحزب ، حل محله في ماي عام 2008 فلادمير ربوتين الذي لا يزال يترأس الحزب لحد الآن، و بادر رئيس الوزراء الروسي فلادمير بوتين في ربيع 2011 إلى تشكيل الجبهة الشعبية الموحدة لعموم روسيا و ذلك بغية توسيع القاعدة الجماهيرية لحزب روسيا الموح

المبحث الثاني:الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية

نظرا للأحداث و التطورات القائمة في الأزمة السورية التي نتجت عنها نتائج هامة في الأزمة السورية و على ضوء ذلك وجب دراسة سوريا دراسة معمقة و هدا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:سوريا نظرة عامة

أ- الموقع :تقع الجمهورية العربية السورية في الجزء الغربي لقارة آسيا شرق البحر الأبيض المتوسط، ويحدها لبنان وفلسطين والبحر المتوسط غربا والأردن جنوبا وتركيا شمالا و العراق شرقا.

حدود الدولة الكلية: 200253 كلم2 منها 605 كلم مع العراق و 76 كلم مع فلسطين المحتلة 276 كلم مع الأردن، 375 مع لبنان، و 822 كلم مع تركيا، طول الشريط الساحلي 193 كلم.

[1] نفس المرجع السابق، ص473.

- **المساحة :**الإجمالية للجمهورية العربية السورية 185180 كلم 2 و مساحة الأرض 184050 كلم2.

- **المناخ :**حار وجاف صيفا في معظم مناطق البلاد، في المناطق الساحلية حار، ورطب ومعتدل في المرتفعات، أما شتاءا فبارد و ماطر مع تساقط الثلوج على بعض المرتفعات.

التبوغرافية :سطحها عبارة عن هضبة تغلب عليها الصحاري والسهوب الرعوية، أهمها سهول ساحلية وهي شريط ساحلي ضيق يطل على البحر المتوسط .

- **الموقع :**تقع الجمهورية العربية السورية بين درجتي عرض 33-38 شمال خط الإستواء.[1]

- **الحدود :**تشغل سوريا القسم الشمالي من بلاد الشام، وتبلغ مساحتها 185180 كلم 2 ماعدا **لواء إسكندرون** ومساحته 5000 كلم 2، أما طول حدودها فيبلغ 2413 كلم، يحد سوريا من الغرب البحر الأبيض المتوسط ولبنان وفلسطين، ومن الشرق العراق، ومن الشمال تركيا، ومن الجنوب الأردن.

أ -الملامح الطبيعية:

يمكن تقسيم سوريا العربية من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى أربع مناطق المنطقة الساحلية محصورة بين الجبال والبحر، المنطقة الجبلية و التي تضم الجبال و المرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها موازية للبحر الأبيض المتوسط .

– **المنطقة الداخلية :**أو منطقة السهول وتضم سهول دمشق وحمص وحلب وحمات والحسكة وذرعة.

– **منطقة البادية :**وهي السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على حدود الأردن و العراق.

ب – حدود الجوار السوري:

-الحدود السورية العراقية:[2]

وضعت أسس الحدود السوريا–العراقية بادئ ذي بدء في اتفاقية **سان ريمو**، ورسمت حسب الاتفاق المعروف باتفاق **ليشمان بين بيرسي كوكس وفيصل** .وكانت تسير من مصب **خابور الدجلة**

[1] نبيل موسى الجبالي، **جغرافية الوطن العربي**. عمان :مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012 ، ص.72 .

[2] نبيل موسى الجبالي،نفس المرجع السابق،ص 73.

مسايرة لنهر **دجلة** حتى شمال **سنجار**، ثم ترسم الحدود خطا مستقيما ذا اتجاه جنوبي غربي ينصف جبل **سنجار** وينتهي عند **البوكمال**، والمقسم الأخير من خط الحدود وهو الذي تغير فيما بعد لصالح العراق، ولقد أقر خط الحدود السورية–العراقية الحالي عام 1932.

-الحدود السورية-الأردنية:

الحدود السورية–الأردنية هي الحدود الوحيدة التي بقيت كما رسمتها معاهدة **سان ريمو**، وثبتت في بروتوكول الحدود الموقع في 31 تشرين الأول 1931 وتمتد عبر البادية من **التنف** شرقا إلى الحمة بطول 365 كم.

– الحدود السورية-الفلسطينية:

تشكل الحدود السورية مع فلسطين أقصر حدود لسورية مع قطر مجاور إذ لا يتجاوز طولها 70 كم فقط، لكنها رغم ذلك كانت مجالا لصراع وتنافس ومساومات لصالح الصهيونية العالمية على حساب الأمة العربية و أراضيها.

وبعد مناقشات ومفاوضات فرنسية–إنجليزية في مؤتمر سان ريمو حول الحدود السورية–الفلسطينية انبثقت اتفاقية 23 كانون الأول 1920 ، التي أصبحت بموجبها منطقة **الحولو** و**الجليل** الأعلى ضمن فلسطين، وتغير خط الحدود، وأصبح يسير بشكل خط مستقيم ذي اتجاه شمالي–جنوبي يخترق **بحيرة طبريا** من منتصفها حتى **سمخ** التي أتفق على أن تكون محطة مشتركة للطرفين.

وهكذا أصبحت الحدود بين سوريا وفلسطين ممتدة بين **بانياس** و**سمخ**، وتمت المصادقة على هذه الحدود الجديدة في 23 شباط 1922.

ويمكن اعتبار عام 1949 عام إعلان الهدنة **السورية-الإسرائيلية** بدء المرحلة الثانية في القضية الفلسطينية بشكل عام، وبالنسبة للحدود **السورية-الفلسطينية** بشكل خاص، إذ تغيرت الحدود

عام 1926 تغيرا طفيفا، فدخل قسم صغير من جنوب **بانياس**، وكذلك مساحات صغيرة من **سهل الحولة** الشرقي وجنوب شرق **طبريا** مع منطقة و**لسان الحمة** ضمن الأراضي السورية، واعتبرت مناطق منزوعة **السلاحو عاد خط الحدود** ، فتقدم من جديد زاحفا باتجاه الأراضي السورية

في1967/06/04 .عندما إحتل الصهاينة منطقة **الجولان** تنفيذا للمخطط التوسعي–الاستعماري الذي رسموه لاحتلال أج ا زء من الوطن العربي، و لازال محتلا باستثناء جيوب صغيرة أعيدت لسوريا بعد حرب عام1973.

-الحدود السو رية-اللبنانية:

تبدأ الحدود السورية اللبنانية من **ضفة الحاصباني** وترتقي جبال **حرمون** ثم تقطع **وادي البقاع**

إلى سهل **عكار** عند قرية العريضة شمال **طرابلس** ويبلغ طول هذه الحدو359 كلم.

-الحدود السورية-التركية[1]:

تغيرت هذه الحدود لصالح تركيا بدءا من عام 1920 ثم عام 1921 و أخيرا عام 1939 حيث سلخ **لواء الأسكندرون.**

الإسكندرون مدينة في شمال غرب **لواء إسكندرونة**، وهو مقاطعة سوريا تم ضمها إلى تركيا عام 1939 ، إلا ان سوريا لم تعترف بذلك، تقع **الإسكندرونة** في رأس خليج **إسكندرون** على البحر المتوسط وهي أهم الموانئ في تركيا اليوم.

تعتبر المدينة مركزا تجاريا ويستخدم ميناؤها لتصدير النفط القادم إليها عبر الأنابيب، كما أنه منتجع سياحي هام، بناها **الإسكندر** الأكبر عام **333 ق.م** تخليدا لانتصاره على **الفرس**، كانت قديما مركز للتجارة بين الشرق والغرب، واستخدمت منفذا بحريا لسكان مدينة **حلب** والشمال السوري، وفي عام 1939قامت فرنسا، السلطة المنتدبة في سوريا وقتئذ، بالتنازل على **لواء إسكندرونة** لتركيا .

ويعتقد بأن ذلك حدث لضمان تأييد تركيا للحلفاء في بداية الحرب العالمية الثانية، خالفت فرنسا بذلك صك الانتداب الذي يوجب على السلطة المنتدبة الحفاظ على الاراضي التي انتدبت عليها، لم تعترف سوريا قط بضم تركيا للواء، وما ا زلت الخرائط السورية والعربية ترسمه ضمن أراضي سوريا، عدد سكان الإسكندرون 203.600 نسمة في تقرير 2009.

ج – **التقسيمات الإدارية:**

تقسم الأراضي في سوريا إلى 14 محافظة وتقسم كل محافظة بصورة عامة إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي، وتضم الناحية مجموعة من القرى هي أصغر وحدة إدارية، و يرأس المحافظة محافظ كما يرأس المنطقة مدير المنطقة والناحية مدير الناحية ويمثل القرية مجلس القرية ويرأسه المختار الذي يشرف على القرية و المزارع التابعة لها، ويعين المحافظون بمرسوم، ويعين مديرو المناطق والنواحي من قبل وزراء الداخلية، أما المخاتير فيرتبطون إداريا بالمحافظ ويكون المختار عادة مسؤولا أمام مدير[2] الناحية، ومدير الناحية مسؤولا أمام مدير المنطقة وهذا بدوره يكون مسؤولا أمام المحافظ .وبالإضافة إلى ذلك، فإن مراكز التي سميت المحافظات بأسمائها، و مراكز المناطق هي المدن التي سميت المناطق بأسمائها، ويبلغ عدد المحافظات 14 محافظة وعدد المناطق 61 منطقة، وعدد النواحي 610 ناحية .

[1] نبيل موسى الجبالي، **جغرافية الوطن العربي**، نفس المرجع السابق ، ص7 .

[2] إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، الرياض :مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2000 ، ص 109.

د - العنصر البشري:

بلغ عدد سكان الجمهورية العربية السورية عدد السكان :16728000 نسمة .وتقدر الكثافة السكانية90 نسمة/كلم 2 .عدد السكان بأهم المدن :دمشق 2041000 نسمة، حلب 1590000 نسمة.

حمص 549000 نسمة، اللاذقية 320000 نسمة .وتبلغ نسبة عدد سكان المدن 65 ونسبة عدد سكان الأرياف46، يقدر معدل الولادات :30.64 ولادة لكل ألف شخص أما معدل الوفيات : 5.21

لكل ألف شخص .معدل وفيات الأطفال 33.08 حالة وفاة لكل ألف طفل .نسبة نمو السكان معدل الإخصاب(الخصب)3.95 مولود لكل إمرأة .بالنسبة لتوقعات مدى الحياة عند الولادة : 2.54.% الإجمالي 68.8 سنة، وكل هذه الإحصائيات لسنة 2009 حسب تقرير الأمم المتحدة

قامت إسرائيل في 1981 بضم الأراضي السورية المحتلة في الجولان وفرض الهوية والقوانين الإسرائيلية على سكانها فأصدر مجلس الأمن قراره رقم 397 لعام 1981 الذي أعتبر ضم الأراضي السورية باطلا.

خريطة توضح موقع سوريا

المصدر: نبيل موسى الجبالي، **جغرافية الوطن العربي**. عمان :مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،ص 80 .

المطلب الثاني:موقع و أهمية سوريا الجيوبوليتيكية

تظهر الأهمية الإستراتيجية والجيوإستراتيجية لسوريا أكثر في اعتماد الخارطة الطبيعية للمنطقة، أي قبل رسم الحدود السياسية المعاصرة للمنطقة، بدءا من سوريا الطبيعية بحدودها الممتدة حتى جبال طوروس شمالا، والمتوسط غربا بما فيها قبرص، ومابين شمالي الحجاز مع سيناء جنوبا، و زاغروس في الشرق؛ حيث إيران متجاورة مع سوريا الطبيعية بحكم الامتداد الجغرافي التاريخي مع بلاد ما بين النهرين. لكن هذه الحدود تقلصت شيئا فشيئا بحكم المتغيرات السياسية الدولية، التي نتجت عن المسألة

الشرقية، ونهاية الحربين العالميتين وما تم خلالهما من اتفاقات دولية اقتضتها سياسة الانتداب على المشرق العربي، والتي عقدت عام **1916** بموجب معاهدة **سايكس-بيكو**، فأصبحت حدود سورية السياسية الجديدة مشتركة من الشمال مع تركيا " كيليكيا واسكندرون "من الشرق ومع العراق من الجنوب مع الأردن وفلسطين، وبقي الحد الغربي مفتوحا على البحر الأبيض المتوسط نافذة مهمة على العالم وبذلك تشكل سوريا قلب المنطقة العربية الذي يشكل أهم جسر اتصال مابين آسية وأوروبا، ومابين أسيا وافريقيا،و على رأي **هنري بولور** سنة 1860 بقوله ":إن سوريا كانت دائما تعد لدى أولئك الذين أنشؤوا إمبراطوريتهم في الشرق، المرتكز الخاص الذي يبنون عليه أي تخطيط عتيد للفتوحات الشرقية .فهي في الواقع حلقة اتصال بين إفريقيا من جهة و آسيا من جهة أخرى ."

أ -السياسة الخارجية:

تميزت سياسة سوريا الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، بكونها نتاج عوامل موضوعية تكمن في أوضاعها التاريخية و الجغرافية والثقافية[1]، دون استبعاد الطابع والتأثير الشخصي لقادتها في صياغة سياستها الخارجية في شكل خاص خلال تاريخها المعاصر.

وعلى مدار عقود شكلت أحد أهم مصادر الشرعية للنظام السياسي الذي أرتكز في هذا المجال، إلى ما يسمى" الشرعية الثورية"، نتيجة سيادة نمط الانقلابات العسكرية، وانطلاقا من هذا الواقع وظفت السياسة الخارجية في سوريا لتثبيت مواقع الانقلابيين في الحكم، من خلال صوغ أنماط سياسية تميزت بمحاكاتها للمزاج الشعبي، خصوصاً لجهة معاداة الغرب والتشدد اللفظي تجاه إسرائيل .غير أن ذلك لم يمنع أيضا من توظيف هذه السياسة لخدمة هدف تقوية النظام في بيئة الإقليمية والدولية، عبر مسايرة الموقف الدولي في لحظة إقليمية معينة، وهو ما أصبغ على السياسة الخارجية السورية صفة البرغماتية ."

من جهة أخرى شكلت الخصائص الجيوسياسية لسوريا مركزية في الصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً بعد خروج مصر من معادلة الصراع، فضلاً عن محاذاتها لتركيا" القاعدة الأميركية المهمة"، مؤثرا في توجهاتها لجهة بناء تحالفات سياسية معينة.

و ترافق ذلك مع تميز صانع السياسة الخارجية **حافظ الأسد** بحس إستراتيجي عال، طالما تطابقت تصوراته لمركز سوريا، مع توقعاته لحجم التغيير الدولي المحتمل في النسق الدولي، وذلك في إطار حسابات شاملة للعلاقة بين الأهداف والوسائل(الإستراتيجيات المتبعة .)

[1] ياغي أحمد إسماعيل،مرجع سابق،ص112.

مما أتاح لسورية أن تلعب أدوارا مهمة في منطقتها، نظر إليها على أنها أكبر من حجمها وقد راتها الحقيقية، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، غير أنه كان لذلك أيضا أثر سلبي، على اعتبار أن الدور السوري لم يبنى على مقومات حقيقية، بقدر ما بني وتأسس على وقائع ظرفية وظروف دولية عابرة.

ب - دور سوريا الإقليمي:

وبتسارع المتغيرات الدولية واجهت سوريا عقبات كبيرة في وجه دورها الإقليمي، وتوجهات سياستها الخارجية .وكان ذلك نتيجة متغيرات مهمة في بنيان النسق الدولي في ظل هيمنة القطبية الأحادية، و تراجع دور الأنساق والنظم الفرعية...وسواها لمصلحة هيمنة المنظومة الإستراتيجية الموازية والداعمة لنهج وسياسات القوى العظمى الوحيدة في العالم [1].

وثمة من يرى حدوث متغير مهم كان له أثر كبير في صنع السياسة الخارجية، وتحقيق نجاحات مهمة على صعيدها، وهو غياب الرئيس **حافظ الأسد** الذي طالما تميز بخصائص و قدرات قيادية، بخاصة لجهة قدرته على حسن التصرف مع مقتضيات الظرف الدولي، وفهمه لحقيقة متطلباته وطبيعة توجهاته ما أتاح لسوريا تحقيق مكاسب مهمة على صعيد سياستها الخارجية وتعزيز مواقعها الإقليمية والدولية. غير أن القضية تخرج عن إطار مسألة تطابق البيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية، مع متغيرات البيئة الموضوعية، وتدخل في إطار المتغيرات البنيوية في النسق الدولي، وواقع توجهاته والذي قلل من فرص القوى الإقليمية في لعب أدوار مؤثرة، ويسعى إلى تحويلها إلى مجرد لاعبين هامشيين، وان سمح بأدوار معينة فلن يتعدى الأمر القيام بمهمات خدمية في إطار مصالح القوى العظمى .لا شك في أن معطيات السياسة الدولية وتحولاتها، كانت تفرض قيوداً متعددة على سياسة سوريا الخارجية، لدرجة لم يبق أمامها سوى العمل في إطار رهانات سياسية معينة كالرهان على فشل المشروع الأميركي فبالعراق غير أن ذلك يحمل في طياته شبهة عدم" رشادة "في السياسة الخارجية باعتبار أن هذه السياسات للدول تبنى على أساس معطيات ومؤشرات منطقية وحسابات إستراتيجية معقدة؛ أي أنها عملية عقلانية بالدرجة الأولى وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية لدولة ما، تصاغ في سياق قضايا معينة، وتنفذ من خلال مجموعة من الأدوات (الاقتصادية، الدبلوماسية والعسكرية)، فإن واقع الظروف القومية السورية وطبيعة متغيرات النسق الدولي وتوجهاته، باتت تتطلب من صانع السياسة الخارجية السورية التكيف مع المتغيرات التي تؤثر في دولتها، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات في شكل يتفق ورؤيته لما يجب أن يكون عليه موقع دولته في النسق الدولي، وذلك من دون شك يتطلب صوغ أنماط جديدة في التعامل، تأخذ في الاعتبار مصالح سوريا الحقيقية، وكذلك قدراتها وإمكاناتها مع المحافظة على دورها المميز في بيئتها الإقليمية والعربية، وذلك

[1] مرجع سبق ذكره،ص 113.

يتطلب من القيادة السورية صياغة معادلة إستراتيجية مختلفة في مبناها ومعناها عن الممارسات المرتبكة في السياسة الخارجية الحالية[1].

المطلب الثالث:العلاقات السورية الروسية أثناء و بعد الحرب الباردة

لم تعد النظرية القائلة بأن التاريخ يعيد نقسه تلقى اهتماما من المفكرين او حتى من المحللين غير المفكرين، لكن يبدو ان صانعي القرار وصانعي السياسة الأميركيين والإسرائيليين ينتمون للفئات الأخيرة فهم يعتقدون ان التاريخ يعيد نفسه ...وطبق الأصل. هذا ما يدل عليه الموقف الذي تبنوه إزاء زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لروسيا مؤخرا .

زيارة رسمية لمدة يومين قام بها الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو أعادت ملف العلاقات السورية . الروسية

[1] تقرير الشرق الأوسط، "**أي شيء إلا السياسة :وضع المعارضة السياسية السورية**"، تحت رقم 22 أكتوبر 2012 ، ص ص 12-17.

بالكامل في دوائر صنع القرار الأميركية إلى عهد العلاقات السورية . السوفياتية.. أي إلى حقبة الحرب الباردة . فجأة حولت الدوائر الرسمية الأميركية توقعاتها أو تخميناتها إلى ما يشبه الأخبار الرسمية :

– إن ثمة علاقة بين زيارة الأسد لموسكو وأزمة جورجيا التي فجّرت اخطر أزمة بين الولايات المتحدة وروسيا منذ تفكك النظام السوفياتي، فهذه الدوائر تعتقد أن التعاقب الزمني بين هذين الحدثين ليس مجرد صدفة... بل إنها ترى أن الدعوة وجهت إلى الأسد لمحادثات رسمية مع الرئيس الروسي ميدفيديف قبل وقت قصير للغاية من اندلاع الأزمة الجورجية. والهدف هنا هو الإيحاء بأن روسيا إنما ترد في سوريا على الدرع الصاروخي الأميركي في بولندا وتشيكيا.. والذي تفكر واشنطن في مده إلى جورجيا لاحقا بعد ضم هذه إلى حلف الأطلسي .

– ان سوريا وروسيا عقدتا صفقة أسلحة كبرى، أهم بنودها الصواريخ الروسية لسوريا .وهو أمر وصفته الدوائر الرسمية الأميركية بأنه يثير قلق واشنطن إلى أقصى الحدود[1].

– إن روسيا طلبت وسوريا وافقت . هكذا قالت واشنطن . على إعادة نظام بحري وصاروخي روسي يطل على المياه السورية. أطلقت هذه الشائعات وكأنها خبر مؤكد من طرفيه . السوري والروسي . قبل أن يؤكد الطرفان أن روسيا لم تطلب وسوريا لم توافق وأن هذه تكهنات زائفة .

– إن العلاقات الروسية . السورية تعود الآن وبسرعة إلى ما كانت عليه إبان ذروة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية. ما الذي كانت عليه وفقا للرؤية الأميركية؟ كانت علاقات اقرب إلى التبعية للشبكات الدفاعية السوفياتية، وإن التسلح السوري من روسيا كان الضمان الوحيد للدفاع عن سوريا.

– في مواجهة إسرائيل . وإن هذا الضمان قد انهار بانهيار النظام السوفياتي... الأمر الذي أدى حسب الدوائر الأميركية إلى انهيار الدفاع السوري الجوي الصاروخي والبحري بصورة تكاد تكون تامة. وليس من الصعب الآن إدراك نصيب الوهم والتفكير بالأماني في هذا التصور الأميركي. فلا الدفاعات السورية انهارت ولا العلاقات السورية . الروسية انقضى زمانها .

– والمشكلة هنا أن الحرب الباردة لم تضر . استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا . أية منطقة في العالم كما أضرت بمنطقة الشرق الأوسط، وليس هذا لغزا ولا هو تناقض، إنما الحقيقة أن الشرق الأوسط لكونه مركزا لمصالح أميركية إستراتيجية يبقى هدفا في كل الأحوال: هدفا لخطط محاصرة الاتحاد السوفياتي في حقبة الحرب الباردة وهدفا لخطط التوسع الامبريالي الأميركي في حقبة ما بعد الحرب الباردة وهذه الخطط استمرار لسابقاتها .

إسرائيل وسياساتها عامل مشترك أساسي في الحقبتين، والتحالف الاستراتيجي الأميركي . الإسرائيلي محرك أساسي في كليهما .

– قد تكون أميركا واهمة في تحليلها القائل بأن صفقات الأسلحة الروسية لسوريا تعيد سياسات الحرب

[1] دينا شحاتة، مريم وحيد،" **محركات التغيير في العالم العربي**"، السياسة الدولة، العدد4 ،ص 20.

الباردة، إنما الأحرى أن أميركا هي مصدر الترويج لهذا الوهم. ولكن الأوهام تلعب في كثير من الأحيان أدوارا فاعلة في سياسات الدول سواء كانت أوهاما صادقة أو مخادعة... أي سواء كانت واشنطن لا تعي حقيقة أوهامها أو تعي أنها غير حقيقية .

إنما مجرد الادعاء بعودة الحرب الباردة من أبواب أو نوافذ العلاقات السورية الروسية يحدث التأثير نفسه إذا كان الادعاء صحيحا أو زائفا. فأدوات الحرب الباردة موجودة ومستعدة للاستجابة لهذا الادعاء كحقيقة: وزارة الخارجية الأميركية، بالنشأة والثقافة والتركيب السياسي احدى اخطر هذه الأدوات. البنتاغون بالمثل، وقد زاد نفوذه في عهد المحافظين الجدد حتى تجاوز الحدود التي تعرفها وزارة الخارجية. مجلس الأمن القومي الأميركي، (أي البيت الأبيض في دوره الاستراتيجي)[1]. كذلك حلف شمال الأطلسي بأكمله، بعلاقاته وأدواره وإيديولوجيته لا يزال يتسع ويتغذى على أفكار الحرب الباردة. وإسرائيل إحدى اخطر أدوات الحرب الباردة في يد الاستراتيجيين وصانعي القرار الأميركي .

ولا غرابة إذا ما بدأنا نلمس أن اتفاقات الأسلحة الروسية لسوريا تتحول . في أيدي هذه الأدوات الهائلة . إلى مشكلة حرب باردة بامتياز... شأنها في ذلك أن الملف النووي الإيراني. ومن المؤكد أن مشكلتين من هذا الحجم في منطقة واحدة أكثر من كافيتين بما يفوق احتماله من صناعات الحرب الباردة، خاصة ان مشكلة جورجيا تبدو بسبب دور إسرائيل شرق أوسطية بقدر ما هي أوروبية كمظهر جديد للحرب الباردة الجديدة .

ليس يلائم سوريا، كما لا يلائم روسيا، أن تستعيد الحرب الباردة طبيعتها الساخنة السابقة . طبيعة الحقبة من بداية الخمسينات إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي . فإن البلدين يدخلان مرحلة جديدة من التطور العام ويخرجان باقتدار من وضع الحصار الذي سعت الحرب الباردة بكل السبل لسجنهما فيه .

ولعل من أكثر العوامل ايجابية في صف مقاومة سياسات الحرب الباردة وجود رأي عام عالمي مناهض لها، خاصة داخل الولايات المتحدة، واستعداد هذا البلد لفتح أبوابه لإدارة جديدة لديها فرصة لإعادة النظر في أخطاء إدارة المحافظين الجدد الحالية... هل تستخدم هذه الفرصة أو لا تستخدمها أمر قد يؤثر فيه كثيرا اتضاح الطابع الدفاعي للاتفاقات السورية الروسية مع الوقت .

في كل الأحوال فإن معركة صواريخ الحرب الباردة التي فتحتها أميركا وإسرائيل ضد روسيا وسوريا لن تحقق أيا من أهدافها :

- لن تغطي على الدور الأميركي والإسرائيلي في أزمة جورجيا.. لا سياسيا ولا إعلاميا .
- لن تثني سوريا عن سياسة تحقيق التوازن الاستراتيجي، الحتمي في مواجهة إسرائيل .

[1] دينا شحاتة، مريم وحيد،نفس المرجع السابق،ص 21.

- لن تباعد بين سوريا وأي من إيران وروسيا .
- لن تعيد سوريا إلى حالة حصار.. ولن تؤثر في فاعلية دور سوريا الإقليمي.

بعد الحرب الباردة:

تعتبر الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 مهددة لإطلاق الحلقة الثانية من الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة حول سوريا،حيث أدرك بوتين أن سوريا أهم وأخطر من أن تترك لعناصر متطرفة تهيمن عليها وتتحكم في مصيرها ومصير العراق ولبنان والأردن وربما أيضا تركيا ، السؤال الذي طرحه بوتين، وغيره من المفاوضين الروس مع الأطراف الأخرى المشاركة في المحادثات حول سوريا هو ماذا ينوى الأمريكيون عمله في شأن المتطرفين الإسلاميين بعد سقوط حكومة الأسد؟ .

قامت الولايات المتحدة بحشد المجتمع الدولي ضد روسيا والصين في الأمم المتحدة من أجل شن الحرب على سوريا ولكن الحرب الباردة امتدت معاركها إلى داخل أروقة الجمعة العامة ومجلس الأمن وتم إحباط التصويت على شن حرب على النظام السوري من خلال الفيتو الروسي والصيني.

العالم تحزب حول سوريا بين القطب الشرقي بقيادة روسيا والصين وإيران وبعض دول أمريكا اللاتينية في مواجهة القطب الغربي بقيادة أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربي[1].

وتعد روسيا أن قضية سوريا هي أهم معركة لها في البحر المتوسط لأن بخروجها من هذه المياه فإنها تكون قد غادرت الشرق الأوسط كله بعد أن خرجت من ليبيا والعراق، ويثبت هذا تحرك الأساطيل والاستعراض بالقوة البحرية من خلال تواجد الأسطول الروسي أمام الساحل السوري وتواجد الأسطول السادس الأمريكي وبعض سفن الأسطول الفرنسي والبريطاني في عرض المتوسط وأمام السواحل الليبية،وقد هدأت المعركة العسكرية بعد الاتفاق بين القطبين على نزع السلاح الكيماوي الخاص بالأسد في لقاء جنيف لكن المعركة لم تنتهي في أروقة الدبلوماسي[2].

[1] مرجع سبق ذكره،ص 22.

[2] دينا شحاتة، مريم وحيد،" **محركات التغيير في العالم العربي**"، نفس المرجع السابق،ص 24.

المبحث الثالث:الحراك السياسي و بداية الأزمة السورية

تمتلك سوريا تاريخا غنيا من تطور المؤسسات الرسمية منذ الاستقلال، قادت النزعات و الثورات الإقليمية، وضمنها الاستعمار الغربي والاحتلال الإسرائيلي لأراضي سوريا، والاعتداءات أو الحروب الإسرائيلية المتواصلة في المنطقة إلى عسكرة سياسيات الدولة.

المطلب الأول:أسباب الأزمة في سوريا

- **الأسباب السياسية:**

لقدخصصت موارد هائلة من النشاطات المنتجة للجيش وقوات الأمن، مما ترك أثره على طبيعة النظام وشكل الحكم في سوريا، ومنذ**1963** على الدولة، ومن ضمن ذلك الاتحادات و النقابات، ولم تتغير

هذه الهيمنة دستوريا إلا بعد إلغاء(**المادة 08**) في الدستور الجديد في **2011** ، نتيجة لانطلاق الحراك الاجتماعي [1].

أعاد حزب البعث العمل بقانون الطوارئ عام **1963**، ومنذ ذلك الوقت تزايدت الفجوة بين المؤسسات القائمة بحكم القانون، والتي تؤكد على حقوق الإنسان و المسألة، ومؤسسات الأمر الواقع كي تكون محابية للنخبة، المؤلفة من ضباط الأمن والجيش من ذوي الرتب العالية، إضافة إلى كبار الرجال الأعمال من القطاع الخاص. وتظهر فعالية حزب البعث على العوامل التالية:

- تبني القومية العربية الهادفة إلى توحيد الدول العربية وتحرير الأراضي العربية ومرتفعات الجولان.

تطبيق السياسيات الاشتراكية التي دعمت الطبقة الوسطى، والى درجة أقل الطبقة ذات الدخل المنخفض، ودعم الغذاء والطاقة وبناء البنية التحتية. خلال الثمانينات، انخرط النظام من النزعات الداخلية والخارجية، ويشمل ذلك الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1991 و النزاع المسلح مع الإخوان المسلمين، وبالتالي تنامي دور الأمن في النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى قمع الحريات المدنية[2] والحركات السياسية. ومنذ ذلك الحين وخاصة منذ التسعينات من القرن الماضي، دفع النظام باتجاه تبنى سياسات وخلقت ما يسمى برأسمالية المحسوبية، وفي عام2000 كان ثمة إصلاح جدي مطروح في الأبعاد التنموية والسياسية . لكن الجانب السياسي لهذا الإصلاح علق، في حين طبق إصلاح تدريجي وغير شامل في بعض الجوانب الاقتصادية و الجوانب المتعلقة بالإدارة العامة .وفي عام 2005 جرت محاولة ثانية للقيام بإصلاح جدي وأيضا هذه المرة تم تأجيل الإصلاح السياسي وحول مسار الإصلاح الاقتصادي ليكون شكلا أخر من تطبيق السياسات التحريرية .

-الأداء المؤسساتي الضعيف[3]:

إن المؤسسات بتعريفها الواسع، هي من يحدد قواعد اللعبة في المجتمع، ويمكن تصنيفها ضمن فئتين رئيسيتين :المؤسسات السياسية، ومنها القواعد والأنظمة التي تؤطر صنع القرار السياسي، والتوازن مابين مختلف السلطات، وأنظمة المساءلة السياسية، والقوانين، وقواعد تمثيل الأفراد والمجموعات، أو المؤسسات الاقتصادية، ومن ضمنها حقوق الملكية والمؤسسات التعاقدية .

إن تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي وجود تنمية تضمينية، ومساواة اجتماعية، وفقر أقل، وثقافة غنية وحية وبيئة صحية كلها أمور تتطلب وجود مؤسسات كفوءة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة، فهذه

[1] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، الأردن :دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2011 ، ص ص28 .

[2] نجيب الأرمنازي، **سوريا من الإحتلال حتى الجلاء**، القاهرة: د.د.ن، 1970 ، ص ص12 .

[3] عمر عبد العزيز عمر، **في تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2005 ، ص ص 108.

المؤسسات تضمن بناء القدرات البشرية، وإيجاد فرص متساوية، وصون الحقوق الكرامة للجميع.
فضعف الأداء المؤسساتي في سوريا هو أمر يثبته تقييم منتصف المدة للخطة الخماسية العاشرة، فقد كشف التقييم عن التنفيذ الضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب شبه التام لتنفيذ الإصلاحات و المبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد، كما أظهر التقرير الوطني للتنافسية أن سورية تعاني معقدة، وضعف مساءلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة، وغياب السياسات العامة الشفافة.

-الاختناق السياسي كمحرك أساسي للأزمة:

أفضت السياسات الاقتصادية في سورية إلى نتائج متضاربة، فمن جهة كان نمو إجمالي الناتج المحلي مرتفعا نسبيا **4.45 %** وكانت الأسس الاقتصادية الكلية تبدو متينة، حيث كل من العجز المالي والدين العام ومعدل البطالة منخفضة نسبيا في الوقت الذي حقق ميزان الحساب الجاري فائضا، و ترافقت هذه المؤشرات بتغير هيكلي في الاقتصاد، وتحديدا انخفاض حصة النفط في كل من إجمالي الناتج المحلي و الإرادات العامة والصادرات، مع ارتفاع هام في الصادرات المصنعة .

ومن جهة أخرى لم يكن النمو الاقتصادي تضمينيا، وتجلى ذلك الانخفاض في الاستهلاك الحقيقي للأسر السورية، وإضافة إلى ذلك، أخفق الاقتصاد في خلق فرص العمل بسرعة تتماشى مع النمو السكاني ناهيك عن إيجاد فرص عمل لائقة، وعانت السياسة المالية من التجنب والتهرب الضريبيين، و تزايد الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة، وعدم كفاءة الاستثمار العام .

علاوة على ذلك أثقل كاهل الاقتصاد بيئة أعمال يعوقها الفساد والاحتكار، وتهيمن عليها مجموعات المصالح الجديدة التي برزت في أوائل تسعينات من القرن الماضي بعد ظهور السياسات التحريرية الاقتصادية التي تغاضت عن البعد التنموي المستدام .وقد انخرطت نخبة رجال الأعمال ذوي النفوذ السياسي القوي، جنبا إلى جنب مع شركائهم في المضاربة العقارية، المر الذي عزز احتكارهم لمختلف الفعاليات الاقتصادية بشكل كبير .

ويظهر ذلك جزئيا في المرتبة المتدنية لسوريا بحسب مؤشر التنافسية العالمية **78** من بين **134** دولة في عام **2008** و **97** من بين **139** دولة في **2010** ، وعليه لم تترك السياسة الاقتصادية سوى أثر إيجابي عنيف على بيئة الأعمال، وظلت الإحتكارات سمة رئيسية للحياة الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي عكس نفوذ مجموعات المصالح التي لم تدعم أي إصلاحات اقتصادية أو السياسية حقيقية .وفي

غضون ذلك لم يكن للسياسة النقدية، التي يهيمن عليها هدف تقليدي يتمثل بإستقرار الأسعار، أي أثر تنموي يذكر[1] .

في **2005** وضعت الخطة الخماسية العاشرة تصورا لإجراء إصلاحات عميقة؛ حيث كان الإصلاح المؤسسي من الموضوعات الرئيسية في الخطة، ولكن عوضا عن تبني أجندة التنمية البشرية التي كانت موضوعية في صلب الخطة، وجه التنفيذ نحو السياسات الاقتصادية التحريرية التقليدية، بالتالي خفض الإنفاق العام، وزيدت الضرائب غير المباشرة، وأجلت إصلاحات القطاع العام، وحررت أسعار الطاقة أوقف تنفيذ الحماية الاجتماعية المخطط لها، ومن ضمنها أنظمة الرصد والتقييم، وكانت كل هذه الإجراءات متناقضة بشكل صريح مع مضمون الخطة، وأتى الإعداد للخطة الخماسية الحادي **عشر للفترة 2011–2015 ليرسخ فكرة عدم جدية الإصلاحات.**

فشلت المؤسسات السياسية في سورية في تلبية الحاجة إلى عملية تنموية تضمينية تشاركية، كما أنها أخفقت في إيجاد نظام صارم للمساءلة بغية التصدي بشكل فعال للفقر والتفاوت الاجتماعي. وعلى رغم من جسامة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وندرة المياه، والارتباط الوثيق بين الفقر وسوء إدارة الموارد الطبيعية، لم تتمكن الحكومة السورية من التصدي بشكل كاف للتحديات البيئية الرئيسية، بما فيها تدهور الموارد الطبيعية، وتجلت مضاعفات هذا الإهمال بوضوح في البعثات الكارثية للجفاف وما تلاه من آثار على الفقر والهجرة الداخلية لما يقارب **300** ألف مواطن، كما فاقم الفرار الحكومي بتحرير أسعار الطاقة والسماد من العبء الاقتصادي الثقيل أصلا على المزارعين، ومن الجدير بالذكر أم معظم الموارد المائية السورية من خارج حدود البلد، مما يزيد من التحدي المائي، ويضعف قدرة البلد على التحكم بموارده المائية النادرة .

وفي الوقت الذي تشير فيه المؤشرات الإقتصادية الكلية إلى وضع اقتصادية مستقر نسبيا من حيث التضخم والذين العام، وعجز الموازنة الحكومية، و الميزان التجاري، والنمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد السوري يعاني من سوء الأداء المؤسساتي، وانخفاض الإنتاجية وضعف خلق فرص العمل و تزايد الفقر والتنمية الإقليمية غير المتوازنة مما يكشف عن تحديات عميقة تواجه الاقتصاد السوري.

3-الأسباب الاقتصادية:

حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال العقد الماضي، بمعدل نمو وسطي يبلغ ما يقارب **4.45 %** خلال الفترة الواقعة بين العامين **2001** و **2010** . بيد أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفي ضوء معدل النمو المرتفع للسكان، كان أخفض بكثير عند حدود **2.0بالمئة**

[1] زهيدي عبد المجيد سمور، **تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة :الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جماعة القدس للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص ص 07-08.

وبالمقارنة مع المنطقة العربية، كان أداء النمو في سوريا أعلى بقليل من المعدل الوسطي، غير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان لا يزال منخفضا نسبيا ولم يحقق تقارب مع مستوى الدول النامية الناجحة . بشكل عام تأثر نمو مجمل الإنتاجية عوامل الإنتاج سلبيا بالأزمات الداخلية والخارجية على حد سواء، وقد اعتمد النمو على تراكم العوامل أكثر من اعتماده على الإنتاجية، وتأثر بالبيئة الإقليمية غير المستقرة، بما في ذلك الحروب التي نتجت عن الصراع العربي الإسرائيلي والذي أثر سلبا على كل من النمو الاقتصادي و الديمقراطية في المنطقة العربية[1].

شكل توسع قطاعات الخدمات ولاسيما فعالية القطاع غير المنظم، المحرك الرئيس للتحول البنيوي للاقتصاد السوري، فقد توسعت تجارة الجملة والتجزئة مع تنامي الاستهلاك المحلي تراجع القيود على استيراد المنتجات النهائية .كما توسعت خدمات الاتصالات نتيجة للنمو السريع لأسواق الهاتف الخلوي إضافة إلى التوسع الكبير للقطاع المالي والزيادة في المضاربات العقارية والمالية .علاوة على ذلك توسعت الخدمات الحكومية جراء زيادة الخدمات الاجتماعية الحكومية وارتفاع الأجور في القطاع العام.

شهدت القطاعات الإنتاجية توجهات نمو متباينة فقد بلغ معدل النمو الصناعات التحويلية **7.1 بالمئة** خلال العقد الماضي ويعود ذلك بصورة جزئية إلى إنشاء المناطق الصناعية، التي وفرت بيئة أفضل للمنشآت، ومن الجدير بالذكر هنا أن معظم منشآت القطاع العام الاقتصادي ظلت تترك آثارا سلبيا على النمو سلبية بسبب تراجع الإنتاج .

وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة في عام **2006**، ذلك بعد عقد من الزمن كان النفط فيه مصدرا رئيسا لكل من الصادرات و الإيرادات في الموازنة الحكومية شكل هذا التحول تحديا جوهريا للإدارة الاقتصادية، و ا زد من الحاجة إلى التجاوب عبر إدخال تعديلات رئيسية على السياسيات و أخيرا شهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف، وإساءة إدارة الموارد المائية، والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، ومن ضمن ذلك الري الحديث، وإضافة إلى تبني السياسات التحريرية لحوامل الطاقة، وأسعار السماد، وكان لهذا الانكماش الزراعي أثر على خلق فرص العمل، والأمن الغذائي، أسعار السلع، وبطبيعة الحال، على النمو الاقتصادي وقد ظهر بعد تقصي تحليل هيكلي التحديات المعمقة والكامنة :

– يواجه زياد الحساب الجاري نموا سريعا في المستوردات، وانخفاضا في صادرات النفط، وبيئة عمل ذات تنافسية ضعيفة.

[1] ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، **الأزمة السورية :الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية(الجذور التنموية للأزمة)**، المركز السوري للبحوث، ص 48.

– يخفي العجز المالي المنخفض ت ا رجع في الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي، و المترافق مع حصيلة منخفضة للإيرادات الضريبية المباشرة.

– بقى معدل التضخم منخفضا حتى العام2008 الدعم الكبير للوقود، وبالتالي عندما حررت الحكومة أسعار الوقود بشكل كبير، شهد معدل التضخم ارتفاعا قياسيا.

حافظ معدل البطالة في سوريا والذي يقع دون المعدل الوسطي للمنطقة العربية، على مستوى مستقر يبلغ ما يقارب **08 %** خلال الفترة الواقعة بين **2003** و **2010** بالمقابل احتل معدل البطالة[1] بين إناث في العالم **2010** والذي كان بحدود **22 %**المرتبة الثانية أعلى المستويات في الدول العربية كما بين تقرير التحديات التنموية في الدول العربية **2011** ، غير أن البطالة المستقرة ت ا رفقت بانخفاض هام في معدلات المشاركة في قوة العمل، وبضعف في معدلات خلق فرص عمل جديدة .

ج - الأسباب الاجتماعية والثقافية:

تعتبر سورية بلداً غنياً بموارده الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصبة ومياهاً وافرة، وتحتوي أيادي عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال ووديان وسهول، وقد عمل الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها للصالح العام. وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة من معظم الخدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها **42** بالمائة من السوريين(المتوسط العالمي 8بالمائة.)

توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء ، فوفق تقديرات عام **2010** فإن حوالي **7** مليون نسمة **34.3 %** من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، في حين أن خبي ا ً ر اقتصادياً قدره ب **37 %** بالمائة في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولار في اليوم، وب 52بالمائة في حال انطلق الحساب من دولارين . وتوصل التقرير الوطني الثاني للسكان إلى أن معدل البطالة وصل إلى **16.5 بالمئة و لقد إنخفضت** القدرة الشرائية بحوالي 28 % خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة 16 مليون سوري إلى 24 % من الدخل الوطني .

– إنعدام كرامة المواطن السوري:

أحس المواطن السوري بأنه لا كرامة ولا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون مبررات و لا حتى مكان اعتقاله وقد يعتقل أحيانا بدون عودة دون أن يعرف عليه شيء، وهذا الأمر قد حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السوريين، إن إحساس المواطن بأنه لا كرامة له عند هذا النظام عاملاً من العوامل

[1] ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، المرجع السابق، ص21 .

التي دفعت المواطن إلى الثورة من أجل تثبيت حقه في الكرامة؛ حيث يصبح النظام في هذه الحالة عاجز على توفير الأمن و مبدع في تضييق الخناق على أفراد المجتمع.

- تفشي الظلم وانعدام المساواة:

يعاني المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، وذلك بعدم قدرته على الحصول على أبسط حقوقه ببساطة وسلاسة في أي مجال اقتصادي أو تجاري أو سكني أو مالي أو تعليمي .بشكل متساوي مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية، ولا يصل إلى بعض حقوقه إلا من خلال الأجهزة الأمنية و هذا كان أحد العوامل التي دفعتهم إلى الثورة على هذا النظام .

- تغوّل الأجهزة الأمنية على المواطن السوري:

عطّل نظام الأسد كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية من حياة سياسية واجتماعية واقتصادية، وربطها بالأجهزة الأمنية؛ أي أتباع النظام البوليسي كما هو الحال في تونس في فترة **زين العابدين**[1] لذلك يعد عصب نظام الأسد هو الأجهزة الأمنية، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها(**17**)جهازا ً، عدد العاملين فيها **365** ألف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، وشكلت– هذه الأجهزة– في مجموعها أخطبوطا أحاط بالمواطن وأحصى أنفاسه، وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الخوف والرعب اللامحدود في كل كيانه، وجعله قلقاً ومتوترا ا ً ر من أن يقع في قبضة أحدها، وربط النظام بهذه الأجهزة كل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع و شراء وتجارة وتعليم وإعلام، وهذا ما جعلها تتغول وتصبح كابوساً في حياة الأفراد .ولقد كانت هذه الأجهزة الأمنية وتغولها عاملاً رئيسياً في دعوة السوري إلى الثورة ليتخلص والى الأبد من عذابات هذه الأجهزة الأمنية.لتصبح هي الأخرى أحد العوامل التي دفعت المواطن السوري إلى الثورة، لأنه يريد أن يعيش حياة عادية يمارس فيها حقوقه وواجباته، ويساهم في بناء وطنه، لتكون البداية متواضعة وبعد أن انتصرت الثورتان في تونس ومصر، فتنادى بعض المواطنين إلى التظاهر السلمي في **2011/03/15 لكن تلك المظاهرات قمعت و لوحقت من قبل الأجهزة** ثم قام بعض أطفال درعا بكتابة شعارات تندد بحكم الأسد، وهنا بدت وحشية النظام فاستدعى الأطفال واستدعى الأهالي وعوقبوا بشدة، ومن هنا كانت البداية، فتنادت المحافظات الأخرى لنصرة أهل **درعا**، وهكذا استمر اشتعال فتيل الثورة، وعمت المظاهرات معظم المدن السورية و قراها مطالبة بالحرية والإصلاح والمساواة والعدل وغيرها، وكانت المظاهرات سلمية، لكن النظام قمعها بالقوة، وقتل عشرات المتظاهرين– في البداية –واعتقل الآلاف، وأصر الشعب على سلمية الثورة واستمر الأمر على هذا المنوال، لمدة ستة

[1] سمير سعيفان، **الغضب :ديناميكية القوى الإجتماعية في الثورة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات،2012 ، ص ص 02-07.

أشهر[1] دون أن يتغير شيء على الأرض مما اضطر بعض الجنود والضباط إلى التمرد على القيادات التي تأمرها بالقتل والانشقاق عنها، وقد تشكل" **الجيش الحر** "من هؤلاء المنشقين من أجل حماية المدنيين، وبهذا تشكل جناح عسكري للثورة، كان القصد منه الدفاع عن المدنيين ورعايتهم منبطش النظام الوحشي وتنكيله لتجد نفسها جميع الوفود التي توسطت لحل الموضوع مهددة أمام خطة ذات **ثلاث شعب** :

الأولى :تهديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتخويفهم، وإرهابهم، من أجل ألا يعودوا إلى التظاهر، واستخدام القوة معهم، واللجوء إلى الاعتقال والتعذيب والقتل أحيانا، لكن كل ذلك لم يرهب الجماهير ولم يخفهم، بل استمروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام و ما لحظناه هو العكس كلما اشتد قمع المتظاهرين زاد من عزيمتهم للصمود أكثر وتضافر جهودهم للإستمرار.

الثانية :إعترافه بأن هناك حاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، منذ مجيء بشار إلى الحكم، وأكد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام **2005** لكن ذلك لم يتحقق لسبب احتلال أمريكا للعراق عام 2003 ، وتقديم الأمن على الإصلاح، لذلك فإن النظام بعد أن اشتعلت الثورة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورية بيد حزب البعث، والتي تعتبر أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع، وبالفعل أجرى بعضا لتغيرات فيه، فأصدر قانوناً جديداً الانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر **ماي** من عام 2012 من أجل انتخاب مجلس شعب جديد، لكن الشعب استخف بكل هذه الإجراءات ، واعتبرها غير حقيقية لأن النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصرة على مطالبها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن و الكرامة الديمقراطية...وغيرها.

الثالثة :إدعاء النظام أن مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة، وأن هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورية عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والامبريالية العالمية، ثم إتهم صراحة كلاً من قطر والسعودية بأنهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام إلى القتل والبطش والتدمير والاعتقال والتعذيب وكافة أعمال العنف .مستخدم اً كل أجهزته الأمنية التي بناها والتي **أتمل** أن لها المقدرة على حل هذه الأزمة، لكنه تجاهل أنه هو سبب هذه الأزمة، وأن أجهزته الأمنية هي عامل رئيسي في تفاقم الوضع، وتجاهل[2] أن الشعب مصر على أن يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلم.

---

[1] أسامة عبد الرحمن، **الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي**، الجيزة :هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2012 ، ص ص79-80.

[2] سلام الكواكبي، **رقصة المذبوح" هل يعد جنيف 2 فرصة بشار الأسد للبقاء في منصبه؟"**، العرب السياسية" شهرية سياسية"، العدد 1589 نوفمبر 2012 ، ص ص08-11.

المطلب الثاني: أطراف الأزمة السورية

الجيش العربي السوري أو **القوات المسلحة العربية السورية** هو الجيش النظامي الرسمي العامل في الجمهورية العربية السورية يخضع لإمرة القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة وهو نفسه رئيس الدولة .حالياً، القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة هو الفريق بشار الأسد ونائب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ووزير الدفاع العماد فهد جاسم الفريج[1]. الخدمة العسكرية إلزامية في سوريا لكل ذكر غير وحيد (له أشقاء

[1] يحى محمد نبهان، **مقومات الأمن العربي القومي**، عمان :دار أيلة للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 100.

ذكور من كلا الوالدين) تجاوز الثامنة عشر من عمره.مدة الخدمة الإلزامية ثمانية عشر شهراً تبدأ من تاريخ سوق المكلفين من المناطق التجنيدية إلى معسكرات السوق وتنتهي في اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ انقضائها وتعد الأيام الزائدة عن الثمانية عشر شهراً خدمة إلزامية .أما المكلفون الذين لم ينجحوا في الصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي وما دون فتعتبر مدة خدمتهم الإلزامية واحداً وعشرين شهراً. بعد التعديلات الأخيرة في القوانين السورية للخدمة العسكرية عام 2007 .تفاوتت فترتها قبل ذلك وكانت تستغرق سنتين ونصف أو أكثر في أوقات العمليات العسكرية،لدى الجيش ترسانة من الصواريخ القادرة على الوصول إلى معظم المناطق المأهولة من إسرائيل المعادية لسورية منذ أمد طويل في المنطقة. في أوائل التسعينات، وصواريخ سكود- سيصل مداها إلى أكثر من 300 كيلو متر، وصواريخ سكود- ديصل مداها إلى أكثر من 700 كيلومتر كما يمتلك الجيش دبابات من نوع تي-90تي-72وتي-64وتي-55 ،نتيجة لمشاركة الجيش السوري في العمليات الأمنية خلال المظاهرات الشعبية سنة 2011، أقدم بعض عناصر من الجيش على الانشقاق عن قيادته في دمشق والانضمام إلى الجيش السوري الحر، وذهب بعضهم إلى الدول المجاورة مثل تركياولبنان والعراق تجنبا للمشاركة في حملات الجيش ووفق تصريحات رئيس أركان الجيش الحر رياض موسى الأسعدفإن إجماليَّ عدد المنشقين يَبلغ 40,000 جندي حتى شهر سبتمبر2011،ومن أبرز القيادات التي انشقت عن الجيش العميد في الحرس الجمهوري مناف طلاس والمقدم حسين الهرموش والعقيد رياض موسى الأسعدوقد شكلت الفرق المنشقة لاحقاً حركتي لواء الضباط الأحرار،والجيش السوري الحر لحماية المدنيين مما يَقولون أنها هجمات تشنها القوات الموالية لنظام بشار الأسد،قبل أن تعلن الحركتان عن توحدهما تحت لواء الجيش السوري الحر في أواسط شهر سبتمبر عام 2011.

كما تقول بعض الأطراف أن قوام الجيش السوري الحر هو مئات الجنود المنشقين إضافة إلى مقاتلين جهاديين استُقدموا من العراق ولبنان وليبيا لدعم النشاط المسلح ضد النظام في سوريا، وتدعي هذه الأطراف أن أولئك المقاتلين مدعومون لوجستياً وعسكرياً وماديا ً من الدول التي تهدف إلى إسقاط النظام السوري.

المعارضة الداخلية:

هما المجموعات والأفراد الذين يطالبون بتغيير النظام في سوريا والذين يعارضون حكومة حزب البعث .ولقد سلكت جماعات المعارضة في سوريا دربً ا جديدًا عام 2011 عقب الأزمة السورية حيث توحدت تلك الجماعات لتشكيل الائتلاف الوطني السوري وحظيت بـ دعم دولي وتم الاعتراف بها ك شريك في الحوار. ولقد اعترفت بالائتلاف الوطني السوري دولة واحدة على الأقل وهي ليبيا. ولقد تشكل في شهر نوفمبر عام 2012 مجموعة معارضة شاملة جديدة تحت اسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ولقد اعترف

به مجلس التعاون الخليجي كـ "الممثل الشرعي للشعب السوري" وباعتباره "ممثل طموحات الشعب السوري" لدى جامعة الدول العربية [1].

لقد ظلت سوريا خاضعة لحكم قانون الطوارئ منذ عام 1963 عندما استولى حزب البعث على السلطة في انقلاب عسكري. ولقد كان رأس الدولة منذ عام 1971 أحد أفراد عائلة الأسد. وفي أثناء فترة تولي حافظ رئاسة سوريا، منذ عام 1980، تم حظر المعارضة لنظام البعث. وتم إنشاء خمس هيئات أمنية رئيسية لتعمل بصورة أساسية على مراقبة المعارضة السياسية .وتعني دولة الطوارئ محاكمات عسكرية وتطبيق القانون العسكري والمحاكمات الخاصة للقضايا السياسية دون اعتبار حقوق الإنسان أو عملية التقاضي الطبيعية. وكان السجناء يعذبون بصورة دورية ويتحفظ عليهم في ظروف مزرية .وعقب وفاة حافظ الأسد في يونيو من عام 2000، تم تنصيب ولده بشار رئيسًا لسوريا. وعندما اندلعت ثورات الربيع العربي، بدأ المتظاهرون السوريون في تشكيل ائتلافات معارضة.

تباين المواقف حيال المبادرة الروسية قسم المعارضة السورية الى قسمين بين داعم لمقترح موسكو ورافض من حيث المبدأ محاورة النظام السوري ففي تطور سريع ومتوقع، أعلن كل مما يسمى الائتلاف السوري المعارض والرئيس الأسبق للائتلاف أحمد معاذ الخطيب و«تيار بناء الدولة السورية» اعتذارهم عن عدم تلبية دعوة موسكو لحضور اللقاء التمهيدي والتشاوري الذي أطلق عليه «منتدى موسكو».

أما مجموعة عمل قرطبة السورية المعارضة فقد أصدرت بيانا حددت فيه موقفها السياسي من المبادرات السياسية الساعية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، واعتبرت فيه أن الحل سياسي، يجب أن ''ينطلق من مبادئ جنيف ١، ويعمل على الحفاظ على مؤسسات الدولة، مع إعادة بناء المؤسستين العسكرية والأمنية وفق مهام وطنية مهنية بعيدا عن العمل السياسي .''

ومجموعة عمل قرطبة هي جسم سياسي سوري معارض عقد لقاءه التأسيسي في مدينة قرطبة الإسبانية في فترة سابقة.

وأضاف البيان أنه ''من أجل ضمان نجاح هذا الحل يجب البدء بإطلاق المعتقلات والمعتقلين، وتحرير المخطوفين، وضمانات عودة المهجرين والنازحين،معا للتأكيد على حقوق أسر الشهداء والمتضررين، والتخفيف من معاناتهم معنويا وماديا .''

[1] يحى محمد نبهان،نفس المرجع السابق، ص101.

أما جماعة الإخوان المسلمين في سوريا فقد أصدرت بياناً رفضت فيه المبادرة الروسية الساعية للبحث عن مخرج لـ "الأزمة السورية ."[1]"

في غضون، ذلك كشف منذر خدام، رئيس المكتب الإعلامي فيما يسمى بهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي للمعارضة السورية عن بدء التنسيق الأسبوع القادم بين أكثر من ٢٠ فصيلا معارضا للإعداد لعقد لقاء في القاهرة بهدف التوصل إلى رؤية سياسية واحدة تحت عنوان "خريطة الطريق لإنقاذ سوريا" يمكن التوجه بها إلى لقاء موسكو الموسع بالنسبة للمعارضة .

- الحكومة السورية:

من جانبها أعلنت سوريا استعدادها للمشاركة في لقاء تمهيدي تشاوري يضم وفداً من الحكومة ووفداً من المعارضة تسعى روسيا لعقده في موسكو بهدف التوصل إلى توافق على عقد مؤتمر للحوار بين السوريين أنفسهم دون أي تدخل خارجي من أجل حل الأزمة التي تمر بها البلاد منذ نحو أربع سنوات . وأوضح المصدر، أن قرار المشاركة يأتي انطلاقا من حرص سوريا على تلبية تطلعات السوريين لإيجاد مخرج لهذه الأزمة مع تأكيدها على استمرارها بمكافحة الإرهاب أينما كان وفي أي بقعة على التراب السوري توازيا مع تحقيق المصالحات المحلية التي أكدت نجاعتها في أكثر من منطقة .

وأضاف المصدر إن سوريا تؤكد أنها كانت ومازالت على استعداد للحوار مع من يؤمن بوحدة سوريا أرضاً وشعباً وبسيادتها وقرارها المستقل بما يخدم إرادة الشعب السوري ويلبي تطلعاته في تحقيق الأمن والاستقرار وحقناً لدماء السوريين كافة .

الأمم المتحدة:

وفي هذا السياق، أعلنت الأمم المتحدة دعمها للمبادرة الروسية الرامية إلى تنظيم لقاء في موسكو، يجمع النظام والمعارضة السورية، من أجل التوصل إلى حل للأزمة السورية[2].

وأفاد المكتب الإعلامي لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون في بيان له، إن الأمم المتحدة تتابع عن كثب المبادرة الروسية .

[1] يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص104.

[2] نفس المرجع السابق،ص 45.

وأكدت الأمم المتحدة في بيانها، دعمها للحل السياسي الرامي لإنهاء الأزمة في سوريا "المدمرة" بحسب البيان، كما أعربت عن ترحيبها بكل أنواع المبادرات التي من شأنها تقليص العنف في سوريا .

إذا" تحتاج سوريا إلى الحل السياسي، الذي هو مطلب للجميع، لكن على أية قواعد سينتظم هذا الحل،قواعد مشتركة بين المعارضة والحكومة السورية، أم القواعد التي يرسمها كلا "من روسيا وامريكا؟

لكن وقبل الختام لا بد الإشارة إلى أن هناك فصائل جهادية لا ترتبط بالمعارضة السورية وإنما بالسعودية وقطر, وأيضا " الدور التركي الذي فتح حدوده لتدفق الأسلحة والمقاتلين وعليه فإن أي مبادرة لا تأخذ بعين الاعتبار هاتين المسألتين فإن المبادرة ستراوح مكانها, لكن يرى مراقبون إن مجرد موافقة أمريكا على المبادرة سيؤدي إلى قبول خليجي وتركي.

المطلب الثالث:تأثير الأزمة السورية على التوازنات الداخلية و الإقليمية.

انطلقت الثورة السورية في ظل واقع جيوستراتيجي معقد، فالقيادة السورية التي وظفت تقاطعات السياسة الخارجية السورية كإحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على نظام الحكم، قد اتجهت نحو التقرب من الغرب الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن واقع تبريد جبهات التوتر، التجأت إلى البحث عن التقاطعات الملحية في ساحات جيوساسية مختلفة، خصوصا العراق قبيل الانسحاب الأمريكي منه .وحافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الإستراتيجي مع إيران، خاصة في ما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف آخر تركي" عده النظام تحالفا إستراتيجيا.

ربما تفاجأ النظام السوري بانتقال عدوى التغيير الثوري إليه، إذ كان محكوما بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري لاحتجاج، لا سيما عندما وضع شرعية بقائه في سلة السياسة الخارجية المقبولة شعبيا.

كان الخوف من المصير السوري من مصير المجتمع العراق الماثل للعيان، من أهم عناصر تردد[1] القوى المحلية والدولية في الاندفاع لدعم هذه الثورة، ويضاف إلى ذلك ارتباط ملفات عديدة بموقع سورية المهم جغرافيا، ودورها عربيا وإقليميا، أما الدول الكبرى المنشغلة بمعطيات التدخل العسكري في ليبيا فقد تراجعت عن اللهجة التصعيدية ضد أسلوب القمة والعنف .

اتسعت الحراك السوري وفشل النظام سياسيا في التعاطي إيجابيا مع المطالب السياسية، عندما نزل الركبة الاحتجاجية في خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن قائما وتطور قياسا بطول مدة الثورة و حجم القمع و الضحايا الذين سقطوا بين المدنيين أمام الحل العسكري الذي تبناه النظام، و إصرار الشعب السوري على الإستمرار في الثورة، بدأت المواقف الدولية تتفاعل، وبدأت تدب الانقسامات بين القوى الكبرى واللاعبين الإقليميين.

فقد دفع تعاطف الرأي العام العربي مع الثورة .وتفاعل دور الجامعة العربية في الثورة السورية مع الشارع بين السوري والعربي، علت نبرة الخطاب الغربي داعية الأسد إلى التنحي، وتصاعدت اللهجة الدبلوماسية التركية لتنهي فصلا من التحالف بين تركيا وسورية استمر ما يربو على ستة أعوام.

أمام هذا الواقع الجديد جيوسياسيا، وقفت إيران إلى جانب النظام السوري سياسيا ولوجستيا، فاتحة الباب لإستمرار الاشتباك جيوستراتيجيا مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، و إستطرادا مع تركيا، أبرز الفاعلين الجيوإستراتيجي الإقليميين في المنطقة، وكان لوقوف نظام **نوري المالكي** في العراق مع النظام السوري وهو المنتمي إلى عالم آخر كونه نتاج التدخل العسكري الأجنبي وصاحب نظرة سلبية جدا على مستوى الرأي العام العربي أثره الكبير في تعميق طابع التحالف بالنظام السوري.

أما روسيا فقد قاربت الثورة في سورية من منظور جيوإستراتيجي بحث، إذ لا ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصلحتها أو أمنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقليمي، ولا سيما بعض دول أسيا الوسطى، لكنها تعد سوريا من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها.

فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسط، يتيح منفذا لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة" **سيفاستوبول** " إلى مياه البحر المتوسط .بيد أن موقفها في سورية جاء ضمن معطيات تتعدى هذا التفسير المبسط، ويتعلق بانكفاء الولايات المتحدة عن التدخل المباشر ونزوغ روسيا إلى استغلال هذا الانكفاء لتمنح نفسها ودورا مقابلا للإستراتيجية الأمريكية .وقد رأت فيما جرى في ليبيا

[1] - Joseph Yacoub، **les minorites dans le monde** : **faits et analyses** , (PARIS: DESCLE DE BROUWER ، 1988، p 33.

حدثا معاكسا لنزعة التطور هذه، ورفضت أن يحوله **الناتو** إلى عملية تمدد مجددا، بعد أن سبق لها وقف هذت التمدد في جورجيا، من هنا جاءت محاولة **بوتين** نفخ الحياة في سياسات الدولة بتوجهات ذات بعد دولي خارج محيطها الإقليمي.[1]

وترى روسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفا، كما أنه في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات إقتتال أهلي، ستبقى حاضرة عبر بدئها بتطوير خطاب أبرز عناصره موروث عن الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقليات، الذي يسيء لها، فلقد أصبح واضحا ولا يجوز أن ، *منذ عهد بعيد أن المواطنين العرب من الطوائف المختلفة لا يقبلون أن يعاملوا كأقليات تفرض عليهم حماية الاستعمار أو الاستبداد .لقد قررت روسيا مناهضة الثورة و مواجهة من يؤيدها، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حق النقض" **الفيتو** "مرتين في مجلس الأمن، وأعقاب بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضد النظام السوري .وقد أ ري المحللون ا الإستراتيجيون في مواقف روسيا من الثورة ومحاولة لجمع أكبر قدر من الخصائص والمميزات المتعلقة بالأقلية والذي ينص على أن الأقلية هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها، وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثير منها بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والاستبعاد في شتى القطاعات.

السورية دليلا على نمو دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي .ولكن روسيا البعيدة غير قادرة على جمل إرادة الشعب السوري التي سوف تقرر في النهاية .

موقف روسيا من الثورة السورية وضعها في تضاد مع اتجاهات الرأي العام العربي، ما فرض عليها إجراءات أرجع" تكتيكي "بإنتاج توافقات مع الجامعة العربية والغرب تجلت في خطة **كوفي عنان،** عندما أرت أن التغيير في سوريا لا مناص منه، وأن انتصار النظام السوري عسكريا بقمع الثورة أمر غير واقعي، فنجحت في فرض إيقاع الحل السياسي حتى الآن، واستطاعت أن تكون اللاعب الأبرز جيوإستراتيجيا في الثورة السورية، في ظل عدم رغبة الغرب وتركيا والجامعة العربية في التدخل، وغياب الصمت لديهم على أن يكون لهم دور فاعل حتى الآن، وبقي إصرار الشعب السوري على الاستمرار في ثورته هو عامل الدفع الرئيس، وأخطأت القوى السياسية السورية التي أرهنت منذ البداية على التدخل الخارجي وحددت موقفها وخلافاتها على هذا الأساس وضيعت وقتا ثمينا في مناقشة هذا الموضوع.

[1] يحى محمد نبهان، **مقومات الأمن العربي القومي**، عمان :دار أيلة للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 100.

وربما الحالة السورية قد تعمل على عناصر دولية وتعمل على تعديل المعادلة،[1] حيت أن الأزمة السورية فيها نظرية المؤامرة ، فهي لا تمضي رغم التقاعس العالمي فحسب، بل يقود الشعب بثورته نضالا ضد النظام السوري وحلفائه الذي عدوا الثورة السورية معادية لهم. ولذلك تبدو تحالفات النظام السوري مع إيران وروسيا و العراق عوامل بقائه الرئيسة، ولكنها سوف تؤدي في النهاية إلى دعم السماح للنظام السوري بالانتصار على الثورة المستمرة حتى تحقيق أهدافها، فتشخيص بقاء النظام كانتصار لهذا المحور سوف يسهم في منعه دوليا.

أما على صعيد التفاعلات الإقليمية، فقد أنتجت الثورة السورية واقعا جيوإستراتيجيا معقدا في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا و إيران، إذ أسهمت المرونة السابقة في النظام الدولي في إعطاء الدول الإقليمية دورا أكثر فعالية تعبر به عن سياستها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة، يمكن تفسير مواقف **نوري المالكي** من الثورة السورية، إذ تجاهل الخلافات السياسية والعداء الشديد مع نظام الرئيس بشار الأسد في مراحل سابقة، وأنتج مواقف سياسية داعمة له، و إجراءات اقتصادية أسهمت في تلافي تأثير العقوبات الأوروبية، ولا سيما ماتعلق بالاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية .تباعدت العلاقات الإيرانية التركية تبعا للخلافات الحادة بشأن الثورة السورية، حيث بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ولخيرنا بين تركيا وسوريا، فسوف نختار سورية بلا شك، وذلك من خلال ظهور التوتر الإيراني التركي إلى العلن بعد أن استدعت تركيا السفير الإيراني للاحتجاج على انتقادات إيرانية لها على خلفية استضافتها مؤتمر أصدقاء سورية، وترشيح إيران لبغداد لاستضافة محادثاتها مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي بدلا عن أنقرة [2].

لقد أفرزت الثورة السورية حالة من التنافر بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبيا، لكل منها مصالحة في الوطن العربي.

[1] مركز الجزيرة للدراسات، **خطة عنان :محنة وقف القتال والحوار بسوريا**، عن مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص12 -14.

[2] مركز الجزيرة للدراسات،مرجع سابق،ص 15.

خاتمة الفصل الثاني:

أصبحت الأزمة السورية تمثل نقطة تحول في سياسة موسكو الخارجي، فلم تعد روسيا ذلك المتفرج السلبي الذي لا يفعل شيئا سوى الغضب كما كان حالها في العراق في العام 2003، أو المرافق العاجز و الحزين ، كما كان حالها في ليبيا في عام 2011،فمنذ وقت مبكر، اتخذت روسيا موقفا واضحا ولم تتوان عن الدخول في خلاف قوي جدا مع الولايات المتحدة و أوروبا كما تحملت وطأة ازدراء الشعوب الغربية والعربية لها ورفضت الضغوط التي موست عليها لتغيير موقفها ، في الوقت نفسه،أظهرت موسكو استعدادها للتعاون مع الأطراق الأخرى و خاصة واشنطن على أساس الند للند مع مراعاة الاحترام المطلوب للقانون الدولي التقليدي.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السوريـة

مقدمة الفصل الثالث:

تعد موقف روسيا من الأزمة السورية من أهم المواقف وقضايا التي تشهدها دول العالم الثالث تمثلت في موقفا مناصرا لبعض القضايا في أوقات معينه فإنما الغاية الكبرى والنهائية لها ستأتي وبدون أدنى شك ضد قضايانا ومصالحنا الكبرى في المنطقة ، هذا ما يجعل الشارع العربي يتهم هذه الدول بأنها ضد العرب والمسلمين بل يسير إلى أبعد من ذلك حينما ينادي بنظرية المؤامرة ليؤكد أن الأمة العربية مستهدفة بكل طاقاتها و قدراتها وثرواتها البشرية والمادية لضمان استمرار مصالح تلك القوى الكبرى في الحفاظ على ممتلكاتها وإقطاعياتها التي عششت في منطقتنا العربية.

الفصل الثالث:السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية

لقد شكلت الأزمة السورية نقطة اشتباك بين النظم الإقليمية و النظم الدولية،و أمتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية و إقليمية و هذا على الساحة السورية، و تبدى الفارق بين سياسات إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي و بين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الإستراتيجية.

المبحث الأول:موقف روسيا من الأزمة السورية

لقد شكلت مواقف القوى الدولية منعرجا مهما على الساحة الدولية خصوصا في ظل النزاع القائم في سوريا و تردي الأوضاع فكل دولة كان له دورا مهما و أساسيا يخدم مصالحها.

المطلب الثالث:صراع القوى الدولية في سوريا

- **الدور الصيني:**

للدور الصيني دوافع مشابهة إلى حد ما للموقف الروسي، فالصين التي أصبحت دولة صناعية عظمى باتت في نموها الاقتصادي عالمياً من أهم الدول المنافسة للولايات المتحدة وأوروبا .فالاستئثار الأميركي في السيطرة على منابع النفط والطاقة في الشرق الأوسط و خاصة سوريا يشكل هاجساً مهماً للصين يدفعها إلى اتخاذ المواقف الملائمة دولياً للدفاع عن مصالحها، وخاصة عندما تدرك أنّ المواقف والادعاءات الأميركية، وبعض الحلفاء العرب والأوروبيين، لا تستند إلى أسس صلبة في القانون الدولي، وتخلق سوابق خطيرة في مجلس الأمن قد تعاني منها الصين في المستقبل .

- **الدور الأمريكي:**

في الجبهة المعادية للنظام السوري، وبخاصة لدور سوريا في دعم القوى المقاومة للسيطرة الصهيونية، تلعب الولايات المتحدة الدور الأساسي،هدفان يشكلان الدوافع الرئيسية لمواقف الولايات المتحدة ونشاطها في الأزمة السورية:[1]

- الدفاع عن المصالح الإسرائيلية ودرء المخاطر عنها.
- حماية المصالح الأميركية، وبخاصة فباستمرار السيطرة على أنظمة وحكومات الدول المنتجة للنفط، وتحديداً دول الخليج العربي.

ففي الخمسين سنة الماضية، لم يحدث أن قامت إدارة أميركية باتخاذ موقف سياسي في الشرق الأوسط تعتبر إسرائيل أنّه لا يخدم مصالحها، ومن يراقب عن كثب درجة نفوذ أدوات الضغط الصهيوني على صانع القرار الأميركي في السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن الإعلام الصانع للرأي العام في الولايات

[1] وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ، ص ص 05- 06.

المتحدة، يدرك مدى إلتزام الولايات المتحدة بالمشيئة الصهيونية ومن يعي أنّه لا هاجس يؤرق الظالم المحتل أكبر من أن يتبنّى المظلوم المحتلة أرضه ثقافة المقاومة وعدم الاستسلام للأمر الواقع ويمارسها بنجاح، يدرك مدى القلق الإسرائيلي والحاجة إلى القضاء على المقاومة ممارسة، وانتشارها ثقافة في المحيط العربي الذي عانى ويعاني من الظلم الإسرائيلي من هذا المنطلق، يمكن فهم تشدد الولايات المتحدة في رغبتها في إطاحة النظام السوري، بعدما عجزت في محاولاتها لإبعاده عن دعم واحتضان المقاومة في لبنان وفلسطين قناعتي أنّ هذا هو الدافع الأساسي لموقف الولايات المتحدة وليس سواه، والتصوّر ولو للحظة أنّ الولايات المتحدة تتحرك بدوافع إنسانية أو رغبة منها في أن يسود سوريا حكم ديمقراطي، يعكس إرادة ومصالح الشعوب العربية، هو إنكار للواقع وتجنّ على الحقيقة .فلم يحدث أن وقفت حكومة أميركية ضد انتهاك حقوق الإنسان العربي، لا في فلسطين ولا في أيّ بقعة من بقاع العالم العربي، لا بل إنّ أقرب الأنظمة العربية للولايات المتحدة هو أكثرها ابتعاداً عن الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، وأكثرها نأياً عن الشرعية المستمدة من إرادة شعوبها وأشدها التصاقاً بالفساد.

أما الوسائل التي تعتمدها الولايات المتحدة في الضغط على مجرى الأحداث في سوريا فهي إما مباشرة أو من خلال حلفاء أو عملاء لها، وتعتمد بصورة رئيسية على الإعلام الصانع للرأي العام والمال والنفوذ في المنظمات الدولية والإقليمية، وبالإضافة إلى تصريحات المسؤولين الأمريكيين، إن لجهة حض المعارضة السورية على عدم إلقاء السلاح(**كلينتون**)أو اعتبار الرئيس السوري فاقداً للشرعية وعليه التخلي عن السلطة(**أوباما**)، وجميعها مخالف لأحكام القانون الدولي الذي لا يجيز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[1]، قامت الولايات المتحدة وتقوم بنشاطات داخل منظمة الأمم المتحدة الهدف منها إطاحة النظام السوري وكذلك تحفيز شركاء لها داخل منظمة الحلف الأطلسي وجامعة الدول العربية لاتخاذ مواقف معادية للنظام السوري، وفرض عقوبات ضحيتها الشعب السوري بالدرجة الأولى.

الدور الروسي:

تعد المصلحة الوطنية أهم الدوافع لانتهاج السياسة الخارجية واتخاذ المواقف .وربما كانت أهم الدوافع وراء الموقف الروسي في مجلس الأمن وسواه من المحافل الدولية، وهي المصلحة الروسية في المتوسط، وكذلك ما اعتبرته روسيا خدعة تعرضت لها من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول الحلف الأطلسي بشأن قرار مجلس الأمن في إجازة التدخل الإنساني في ليبيا، وقد أسيء استعمال هذا القرار لبلوغ أهداف تنحصر بالسيطرة على النفط الليبي ولا علاقة لها بالدوافع الإنسانية .فبعد إخراج

[1] زكي العايدي، **إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012 ، ص ص13-14.

روسيا[1] من ليبيا والقضاء على مصالحها، وبخاصة العقود التي كانت قد وقّعتها مع النظام السابق بشأن النفط، وبعد القضاء على المصالح الروسية في السودان، بقيت سوريا الملاذ الأخير لموسكو في دول المتوسط.

أضف إلى ذلك سياسة التغّول التي تعتمدها الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين بشأن الاستئثار في السيطرة على النفط في الدول العربية، واتخاذ مواقف إستفزازية مثل إقامة الدرع الصاروخية في تركيا التي تعتبرها روسيا استهدافاً للقوة الروسية، قبل أن تكون استهدافاً للقوة الإيرانية.

هناك لا شك دوافع أخرى للسلوك الروسي بشأن ما يجري في سوريا، كالإصرار على لعب دور أساسي في قضايا الحفاظ على السلم العالمي، وبخاصة عندما يكون في مواقف الولايات المتحدة وحلفائها تجاهل تام للقانون الدولي في ممارسة مهمات مجلس الأمن.

و لم يتغير الدور الروسي في الأزمة السورية كثيرا على الرغم من أن موسكو تولي أهمية خاصة لعلاقتها مع النظام السوري وتتحدث عن عدم سماحها بتكرار النموذج الليبي ، مع أن روسيا تعي تماما أن سورية ليست ليبيا و أن المعارضة السورية ترفض أي تدخل عسكري أجنبي للأزمة السورية ،و لكن الساسة الروس تحدثوا عن ضرورة الإصلاح و عن الخطوات الإصلاحية و عن الحوار، ولا يتحدثوا عن الدماء السورية بل يريد بتصحيح خطإهما بالموافقة على الفرار الدولي بشأن التدخل في ليبيا من خلال التهديد بعد تمرير قرار في مجلس الأمن حيال الوضع في سورية و أنهم لن يكرروا الغلطة ذاتها بشأن سورية،قيما يرى المحتجون السوريون بأن موقف روسيا و مع الصين و بعض الدول يدعما النظام السوري و يؤمنا لها الغطاء الدولي للإستمرار في الحل الأمني و بتبرير قمع و قتل المحتجين المسلمين وفي كلا الحالات المواقف الروسية مغايرة لما تحملها الثورات و الانتفاضات،العربية من متغيرات و تطورات،لذلك فإن الدور الروسي في المنطقة العربية في المنطقة الراهنة.

يثير مشاعر الغضب و السخط في الشارع العربي و خصوصا لدى الجمهور المختصين الذين أحرقوا الأعلام الروسية بتظاهراتهم في سابقة لم تسجل من قبل و إدانة ذو المواقف الروسية الداعمة الداعمة للأنظمة الاستبدادية إذ تعبر ردات الفعل و الانتقادات العربية للدور الروسي في المنطقة العربية من قبل السياسة الخارجية الروسية و عن شرح كبير في مرحلة الحرب الباردة.

و الواقع هو أن دوافع حيثيات الدور الروسي ترجع إلى أمور عدة منها يرجع إلى تخوف روسيا من تأثر الوضع الداخلي ،و لاشك أن المصالح الروسية في سورية كبيرة ومهمة بالنسبة إلى روسيا حيث قدرت مبيعات الأسلحة إلى سورية بمليارات الدولارات يضاف إلى ذلك عشرات المشاريع المشتركة التي يتم التوافق والتقاعد

[1] السيد أمين شلبي، "**بوتين وسياسة روسيا الخارجية**"، السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، فيفري 2009)، ص 257.

بشأنها وتقدر قيمة عقودها[1] بمليارات الدولارات حيث جرى توقيع أربعة اتفاقيات في 2012/01/09 تختص بالتعاون في مجال الغاز و النفط و تطوير العلاقات الاقتصادية و التجاري و العلمية إلى جانب تعهد روسيا بتقديم الدعم لسورية عسكريا و الوقوف إلى جانبها سياسيا، و تبدو حيثيات و حسابات المصالح الروسية راجحة في تحديد الدور الروسي و هو أمر ينطبق على سائر الدول الغربية و العربية .

خريطة تمثل الموقع الجغرافي لروسيا

المصدر : ساخروف، **تاريخ روسيا**.معهد تاريخ روسيا الأكاديمية الروسية،موسكو،2000،ص 79.

- **دور الإتحاد الأوروبي:**

ترتبط سوريا كغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط باتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار إعلان برشلونة الصادر عام 2005 ، تعتبر سوريا إحدى الدول العربية التي تصنفها أمريكيا و حلفائها في المنطقة العربية الدولة الأبرز التي تتزعم **محور الممانعة** للمشايع الصهيونية والأمريكية.

جاءت تصريحات الإتحاد الأوروبي والدول الكبرى تجاه ما يجري من أحداث في سوريا متناغمة مع

[1] السيد أمين شلبي، نقس المرجع السابق، ص 258.

تلك التي أطلقت في السابق تجاه الأحداث في ليبيا وتدرجت من مراقبة الأوضاع في البداية عن كثب إلى الدعوات لضبط النفس ومن ثم الإدانة لتنتقل فيما بعد إلى التحريض واستضافة المعارضين وعقد المؤتمرات وتقديم يد العون والمساعدة لهم في خطوة نحو بداية التدويل للقضية لدفع الدول الكبرى للتدخل بالشؤون الداخلية لسوريا كما حدث في ليبيا مسبقا.

وخلاصة المواقف الدولية الأوروبية مما يجري بسورية يتمثل في الضغط الشديد على النظام السوري في محاولة لإنهاء حكم الرئيس **بشار الأسد** ولعل ما يحدث في سورية إلى اليوم يجعلنا نشعر [1]،بأن الوضع في سوريا يتجه نحو التدويل وخاصة بعد قرارات الجامعة العربية و هذا تشديد العقوبات الاقتصادية على سوريا في محاولة منها للاتجاه نحو تدويل الفضية وعرض ما يجري على الأمم المتحدة.

المطلب الثاني:الأزمة السورية و صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

– الدور الإيراني في المنطقة:

على وقع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية بدأت تتراكم أكثر من أي وقت مضى الشروط

[1] زكي العايدي، نفس المرجع السابق،ص 16.

الموضوعية لتنافس قوى إقليمية للعب أو التغيير في معادلة المصالح الإقليمية ودورها، وذلك ما يعكس موقف الدول الإقليمية ، ويفسر حالة الارتباك الواضحة التي اتسمت بها.

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وبفضل قدرتها الاقتصادية والعسكرية و البشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والإمبراطوري الذي لا يمكن إغفاله، نجحت خلال مراحل مختلفة، في أن تمارس أدوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في المنطقة[1]، لكن ربما لم يحظ الدور الإقليمي الإيراني، في وقت مضى بنفس الأهمية والزخم اللذين حظي بهما بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة **بالشاه محمد رضا بهلوى** .

فبعد أن كانت خلال عهد **الشاه** وبالتحديد ابتداء من عقد السبعينات من القرن الماضي أحد أهم حلفاء الغرب في حماية مصالحهم على العموم والأمريكية على وجه الخصوص، شكلت الركيزة العسكرية فيما يسمى**" بمبدأ نيكسون "**مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية، بحيث تحولت إيران إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب؛ لأن إيران في عهد ثورتها لم تتخلى عن طموحها الإقليمي واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة كان على رأسها ما يسمى ب"تصدير الثورة إلى الخارج"، والتي أدت إلى توتر علاقاتها مع معظم الدول العربية، ودخولها في الحرب مع العراق دامت ثماني سنوات فضلا عن تعرضها لانتقادات دولية وإقليمية، وبفعل عوامل عديدة، مثل تراجع أهمية الخطاب الأيديولوجي داخليا وخارجيا بعد وفاة **الخميني** وانتهاء عصر الاستقطاب الدولي وتدشين ما يسمى ب" مرحلة التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة".

كما استبعدت إيران سياسة تصدير الثورة في تعاملها مع تطورات الإقليم، وعملت على تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسية على غرار سورية بهدف تمددها في الإقليم، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل: **حزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين** .فضلا عن استثمار الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لاسيما بعد ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب التي انتهت باحتلال كل من أفغانستان والعراق، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقما مهما في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها على الصعيد الإقليمي، تدرك إيران أنّ النجاح في القضاء على النظام الحليف في سوريا سوف يزيد من عزلتها ومن تعرضها للضغوط الخارجية، فضلاً عن أنّ انتقال سوريا إلى التجمع الإقليمي والدولي المعادي لإيران يقفل نافذة طهران على المتوسط، ويزيد من احتمالات العدوان المسلح عليها بحجة القضاء على برنامجها النووي .ومع تحّول النظام السوري إلى صفوف المجموعة العربية التي تهادن إسرائيل وتسير في ركاب المشيئة الأميركية،

[1] محمد السعيد إدريس،" **إتجاهات معاكسة:مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية**"، السياسة الدولية،(العدد 488 أفريل 2011 ، ص19 .

سوف تنحسر قدرة إيران على دعم القوى المقاومة للهيمنة الصهيونية في لبنان وفي فلسطين، وخاصة أنّ إي ا رن تدرك جيداً أنّها تمكنت من دخول العالم العربي من الباب الفلسطيني، ومن خلال دعم التيار المقاوم للاغتصاب الإسرائيلي منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وذلك بدءاً بقطع العلاقة مع إسرائيل، وإحلال منظمة التحرير الفلسطينية محل السفارة الإسرائيلية في طهران،وتعلم إيران يقيناً أنّه في ظل الغياب العربي للقيام بالدور القيادي الداعم للحق العربي في فلسطين على نحو فعال، فإنّ القضاء على الدور الإيراني الداعم للمقاومة لا يحقق فقط أهم الأهداف والأمنيات الإسرائيلية،لكنّه يضعف إيران إستراتيجيا ويقلص دورها المؤثر في الشرق الأوسط.

– الدور الإسرائيلي:

نظرت إسرائيل إلى ما يحدث حاليا في سورية مخاطرا مباشرة على المصالح الإسرائيلية كما أن تأثير هذه الدولة في تشكيل الشرق الأوسط مستقبل يبق محدودا ، وما آلت إليه الحالة السورية جذب الإهتمام لإسرائيل لكونها جبهة قتال معها و لكونها جزءا من المحور الراديكالي المعادي لإسرائيل في المنطقة و المكون من إيران و حزب الله و حركة حماس مما وضع إسرائيل في حالة مراقب للوضع بحذر شديد لجميع تطورات الثورة في سورية التي ربما تسبب تهديدا لأمنها و مصالحها في المنطقة فهي تخشى تحول سياسة جديدة عنها على نحو لا يتوافق مع المصالح الإسرائيلية كما تتخوف من تولي قوى معادية الحكم في العواصم الكبرى أو حدوث تقارب شيعي سني و تتحسب احتمال حدوث تقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول العربية التي تشهد تحولا ديمقراطيا و ممارسة ضغوطا أمريكية على إسرائيل لتحريك مفاوضات السلام على الجانبين الفلسطيني و السوري .

– الدور السعودي:

بالنسبة للسعودية كان لها موقف منخفض من الأزمة السورية مع الأحداث سواء باتت هذه السياسة نافعة أو غير مجدية في زمن الربيع العربي[1] ، إلا أن المملكة السعودية أثارت إطلاق العنان للإعلام السعودي الخاص ليتولى مسؤولية القيام بحملة إعلامية مساندة للثورة السورية، و لا تزال القنوات مدعومة سعوديا كقناة صفا تلعب دورا مهما على المستوى الإعلامي الذي لا يخاطب الشعب لسوريا أكثر من مخاطبته للداخل السوري و إن كان بطريقة غير مباشرة.

– دور حزب الله:

يمثل هذا الحزب أحد أهم الأوراق الداعمة لما تسميها لإيران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها هو حركة حماس و النظام السياسي في سوريا لذلك دعمتها إيران دعما معنويا و سياسيا و عسكريا حليفا لإيران و حزب الله اللبناني يتجاوز سقف السياسة ليعمل على التحالف المرجعي ليسمع لإيران بإطلالة جغرافية و سياسية و

[1] محمد بن صنيتان،**إنعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع العربي**.المستقبل العربي،العدد 393، 2011،ص 13.

يمكنها من استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقا من واقع و إبتداءا من الوضع السوري على التدخل اللبناني فإنه لم يعد بعد خافيا أن الحزب يعمل عل تحييش الشارع اللبناني على قوى عبر ترويجه و تبنيه للاتهامات السورية ضد دمار المستقبل بالوقوف وراء حركة الاحتجاجات في المنطقة السورية المجاورة للحدود اللبنانية حيث أن الحزب لم يستطع منذ إسقاطهم حكومة سعد الحريري المنتخبة شعبيا حتى اليوم و الضغط على حلفائها لتشكيل حكومة جديدة فإن إتهامات أخرى من داخل الأكثرية الجديدة تصفه بأنه يريد الفراغ السياسي مما بات واضحا أن حزب الله يستطيع أن يحد من طلبات حليفه ميشال عون المتزايدة بشأن الحصص الحكومية خوفا من أن تصبح المعارضة في حال خرج منها الحليف المسيحي[1]، من جنوب لبنان و بإجماع لدى قيادي الحرب بأن ما يجري في هذه الدول سيكون لها تداعيات كبيرة في المستقبل وهو سينعكس إجمالا بمصلحة قوى المقاومة و هذه المواقف قبل حصول التطورات الأخيرة في سوريا.

- **الدور التركي:**

إن إنعكاس التغيرات في الجغرافية السياسية على السياسة الدفاعية التركية جعلها تنظر للنهج الإستراتيجي في صنع السياسة الإقليميةو جيرانها على أنهم تهديدلأمنها مما يجب احتوائه، من ضم ثلاث اتجاهات ثنائي؛ أي علاقات التعاون وإقليمي والدولي ، و **لقد تحولت تركيا إلى دولة موجهة عن جبهات متعددة وذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي ،الذي وضعها في أقل مناطق العالم إستقرارا ومن الممكن للأزمات و النزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد وتطوق تركيا في أي لحظة.**

لكن السياسة التركية الإقليمية بقيادة **أحمد داود أوغلو**، خطت فوق العوائق السياسية و الحساسيات التاريخية، لتعيد تركيا إلى جوارها الجغرافي والحضاري بعد عقود من الغياب، حيث الإقليمية التركية الجديدة تلك الثنائيات التي استقرت في الأذهان لفترات طويلة، وعلى الأخص نحو أوروبا

أو الغرب،و الذي يتطلب تنازلا عن مد الروابط والجسور نحو الشرق أو التوجه نحو الشرق أو الجنوب حيث قامت تركيا بتهديد سورية وإتباع ضدها نفس السياسة التي انتهجتها في العراق وبنفس الأسلوب العدواني، و تحذيرها من مخاطر إستمرار دعمها لحزب العمل الكردستاني وإيوائها لمقاتليه و قاداته منذ فترة ما بعد أزمة الخليج، وتصاعدت تلك التهديدات حتى بلغت ذروتها عام 1998 عندما قامت تركياذ بحشد الجيش التركي على الحدود السورية والتهديد بإشتياح سورية، و إتخاذ مجلس الأمن القومي لتركيا بإتخاذ قرارات لمعاقبة سوريا بحجة قيامها بإيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحضور الذي يتزعمه السياسي الكردي **عبد الله أوجلان** في أراضيها وإقامة معسكرات تدريب لعناصر ذلك الحزب المعارض والسماح له بالقيام بشن عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية انطلاقا من الأراضي السورية، وكادت

[1] شامل سلطانوف،**روسيا و العالم العربي**.العدد 128، بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية،ربيع 2008، ص 87.

تلك الأزمة أن تفجر صراعا عسكريا بين البلدين لولا تدخل بعض الأطراف الإقليمية للوساطة بينهما أو الوصول إلى حل سلمي للأزمة تمثل في إخراج الزعيم الكردي من الأراضي السورية و إغلاق المعسكرات التابعة لذلك الحزب الموجود في كل من سورية ولبنان.

و الملاحظ أن تركيا تبنت موقفا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم لمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.

ومن الناحية الأمنية فقد أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص[1]، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حضر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية.

كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، أو الإضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وفرض نفسه في الحالة السورية بتصاعد الأوضاع؛ فالصعود التركي كقوة إقليمية في الشرق الأوسط يتمثل في أن تركيا اليوم تقدم نموذجا للبراعة ف الإحتفاظ بالتوازن الدقيق في علاقاتها مع القوى الإقليمية، و في تحقيق أقصى مصالحها التي تنطبق مع العالم العربي.

[1] معوض على، **تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية** . السياسة الدولية، العدد 185 ، 2011، ص 60.

خريطة تمثل موقع دول الشرق الأوسط

المصدر: – بهجت قرني، و علي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**. ترجمة:جابر سعد عوض،الطبعة الثانية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة،2002، ص 65.

المطلب الثاني:الدعم الروسي للنظام السوري

في حين تدفع العوامل السابقة إلى مزيد من التعاون والتقارب بين روسيا ودول المنطقة، تبرز تحديات عدة للدور الروسي، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها دوليا وإقليميا وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر ناجم عن مقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي باعتباره يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة[1].

أن السياسة الروسية تنطلق من رؤية تقوم على التعاون وليس المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس الأسبق **بوريس يلتسين** .فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، والتي ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى .ورغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة و احترام القانون الدولي والشرعية الدولية وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة.

لقد أكد الرئيس **بوتين** ذلك في أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن" روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلي متوازن و" أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين فى العالم، ومن هنا فإن كلا منهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي، ومنع انتشار الأسلحة النووية .وفى حل مشاكل الإرهاب الدولي، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة."...

ولم يتغير الدور الروسي في الأزمة السورية كثيرا، على الرغم من أن موسكو تولي أهمية خاصة لعلاقاتها مع النظام السوري، وتتحدث عن عدم سماحها لتكرار النموذج الليبي، مع أن روسيا تعي تماما أن سورية ليست ليبيا، وأن المعارضة السورية ترفض أي تدخل عسكري أجنبي في الأزمة السورية، لكن الساسة الروس يتحدثون عن ضرورة الإصلاح، وعن الخطوات الإصلاحية وعن الحوار، ولا يتحدثون عن الدماء السورية التي تسيل في كل يوم، بل يريدون تصحيح خطأهم بالموافقة على القرار الدولي بشأن التدخل في ليبيا من خلال التهديد بعدم تمرير قرار في مجلس الأمن حيال الوضع في سورية، وأنهم لن يكرروا الغلطة ذاتها بخصوص سورية، فيما يرى المحتجون السوريون أن موقف روسيا ومعها الصين وبعض الدول يدعم النظام السوري، و يؤمن له الغطاء الدولي للإستمرار في الحل الأمني، وتبرير قتل وقمع المحتجين.

[1] السيد أمين شلبي، **بوتين و سياسة روسيا الخارجية**، المرجع السابق، ص 88.

المبحث الثاني:جهود روسيا لحل الأزمة السورية

المطلب الأول:المبادرات السياسية الروسية

المبادرة الروسية لا تزال مجرد أفكار و طروحات، وقد تكون نابعة أصل من أزمة داخلية تعاني منها روسيا، وتريد إدارتها من خلال الملف السوري، كما إنها لا تتحدث عن مرجعيات متفق عليها، مع العلم إن المرجعية السياسية المقبولة لأية مفاوضات سياسية تجريها المعارضة مع النظام، لا تزال هي التي على أساسها انعقد مؤتمر جنيف 2 مع ضرورة بدء المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها[1]، وبضمانات دولية، ولا تلوح في الأفق حتى الآن بوادر أرضية مناسبة للتفاوض، حيث لا يزال النظام مصراً على اقتلاع البشر والحجر من كل الأراضي السورية، مستخدماً كل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وحتى الأسلحة المحرمة دولياً، مراهناً على انتصاره العسكري على المعارضة، وانشغال العالم بالحرب على تنظيم داعش الإرهابي وما يشكله من خطر على البشرية.

الوقت عاد الحل السياسي إلى الأزمة السورية ولكن من البوابة الروسية هذه المرة وعادت معه الدبلوماسية العالمية إلى التحرك بعد أن ثبت للجميع أن الحل هو سياسي بامتياز, فليست الحركة التي تقوم بها موسكو مؤخرا "باتجاه طرفي الأزمة السورية عابرة أو تهدف فقط للوقوف عند وجهات نظر محددة, فالروس يحملون حاليا" خطة متكاملة لحل الأزمة, أشبه بخارطة طريق واضحة المعالم وضعوا الجانبين (المعارضة والحكومة السورية) في تفاصيلها.

هذه المبادرة الروسية، كما أعلنتها جولة بوغدانوف الأخيرة في بيروت واسطنبول ودمشق، هي الآلية الأنشط فاعلية في الأثناء، وآخر الأخبار تؤكد أن واشنطن باتت، أيضاً، تتحرك في الاتجاه نفسه، بالنظر إلى معطيات لقاء السفير الأمريكي المفوض بملف سوريا ومعارضين سوريين في سويسرا على صلة بتحضيرات مؤتمر موسكو. كل ذلك يعقب زيارة بوتين الأخيرة إلى تركيا ومباحثاته مع أردوغان.

-لقد استطاع الروسي إلى الآن تحريك الدبلوماسية قليلا "ليحدث ثغرة" في جدار الأزمة, ساعيا " بأن تحظى هذه المبادرة بالحد الأدنى من التوافق عندما عرض بنودا" تتأرجح بين شروط الدولة السورية والمعارضة.

تفاصيل المبادرة:

[1] وليد عبد الحي،**محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية** ، ص78.

فلقد كشفت مصادر سورية مقربة من الحكومة السورية فحوى المبادرة الروسية التي تنص على: أولا" تعديل دستوري بالتنسيق مع المعارضة يضمن إجراء انتخابات نيابية مبكرة، ثانيا" التوافق على تعيين رئيس حكومة من المعارضة لا يستفز النظام السوري ثم" الإبقاء على وزارتي الداخلية والدفاع بيد الرئيس بشار الأسد, على أن تكون باقي الوزارات مفتوحة للنقاش. أخيرا" إعطاء بعض صلاحيات رئيس الجمهورية [1]لرئيس الحكومة السني, على أن تتم إعادة الانتخابات الرئاسية مع الحفاظ عل حق الأسد بالترشح.

المطلب الثاني:الدور الروسي في مجلس الأمن الدولي

[1]وليد عبد الحي،نفس المرجع السابق،ص79.

دعت مشاريع القرارات التي قدمتها روسيا إلى مجلس الأمن في عام 2011 هو وقف القتال و الإنخراط في الحوار و كان من شأن وقف إطلاق النار وفقا لتلك الشروط أن تبقى حكومة الأسد في السلطة و هو لم يكن مقبولا بالنسبة للدول الغربية و لا إلى المعارضة السورية ،و على النقيض من ذلك كانت الإقتراحات الغربية المضادة تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية ملزمة إياها و ليس المعارضة بالإنسحاب من المدن و قد إستخدمت موسكو وبكين حق النقض ضد تلك الإقتراحات مرتين و نتيجة لذلك أصيب مجلس الأمن بالشلل مما أدى إلى إثارة الأسئلة مجددا في دول الخليج و غيرها حول شرعيته و خاصة في ضوء الدور المتضخم لروسيا.

كان الدبلوماسيون الروس في الأمم المتحدة حريصين جدا على ألا يتضمن أي قرار لمجلس الأمن لغة من شأنها أن تعطي ميزة تكتيكية للمعارضة و تكون بمثابة الذريعة للتدخل ، وعندما رأت موسكو أن مشروعي القرار يميلان لصالح معارضي الأسد أو يفرضان على الحكومة السورية عقوبات بموجب الفصل السابع،فإنها لم تتردد في إستخدام حق النقد ضدهما .

في فيفري 2012 عين الكرميلين مبعوثا رئاسيا خاصا إلى سوريا و هو نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف الذي يتمتع بمعرفة ممتازة بشؤون الشرق الأوسط و الرسالة التي كان يتعين عليه إيصالها إلى طرفي النزاع في سوريا كانت "إبدأوا بالحوار و إعملوا من أجل مصالحة وطنية" وقد حضت روسيا على إنهاء العنق في سوريا .

إقترح الروس على دمشق أن تعمل على تحرير نظامها السياسي المنغلق بشدة و التواصل مع المعارضة و لكن من دون جدوى إذ لم يكن للأسد و أعوانه بحاجة إلى نصيحة من الخارج سواءا من موسكو أو من أنقرة التي حاولت أيضا الإصلاح لكنها سرعان ما توقفت و على الرغم من أن موسكو كانت تجمعها علاقة تجارية مزدهرة لم تكن لها القدرة للتأثير عليه فالتحالف السوري الروسي كان مجرد أسطورة أو خيال و كم قال الرئيس بوتين ساخرا في وقت لاحق إن السد يتردد على باريس أكثر مما يتردد على موسكو و نتيجة لحالة العداء التي نشأت بين روسيا والمعارضة السورية ، فإنه بإستثناء بضعة أشخاص متواجدين في دمشق، لم يكن هناك عمليا في المعارضة من هو مستعد لقبول جهود المصالحة المدعومة روسيا[1].

إتسم الواقع الدبلوماسي بالإتصالات الروسية، الغربية حول سورية بالدقة البالغة و ذلك على نحو يفوق كثيرا تلك الصورة العامة للتنافس بينهما ضمن إطار ما يشبه الحرب الباردة.فقد ساندت روسيا و الغرب بعثة المراقبين التابعة للجامعة العربية، و من بعدها بعثة السلام التي قام بها كوفي عنان و المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية علما أن ثقة موسكو بقدرة عنان على تحقيق النجاح كانت أكبر من ثقة واشنطن في ربيع عام 2012 ،دعمت موسكو والعواصم الغربية بشكل رسمي ما سميت خطة عنان و التي

[1] وليد ساعو،**الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيو إستراتيجية متغيرات المنطقة العربية**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013،ص 78.

تنبأت بحصول حوار وطني يفضي إلى حل يقوده السوريون على الرغم أن العرب بدا و للمرة الثانية أكثر تشككا من روسيا حيال ذلك.

و لدى إجتماعهما في قمة العشرين في لاسكابوس بالمكسيك في أوت 2012 أكد الرئيسان أوباما و بوتين مجددا دعمهما لهذا المبدأ العام و كان رأي الروس هو أن حل الأزمة السورية يجب أن يكون في أيدي السوريون أنفسهم و أنه يتعين على الأطراف الخارجية على الضغط على الشركاء السوريين الذين لديهم تأثير عليهم ، بحيث تضغط موسكو على دمشق في حين تضغط واشنطن وحلفائها على المعارضة بغية دفعهم عنوة إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات بطريقة ما.[1]

على الرغم من محاولات موسكو لدعم الحوار بين السوريين كانت عبثية إلى حد كبير إلى أن ينسب لها الفضل في قبول الأسد بمبادرة سلام الجامعة العربية ثم ببعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سورية و موافقته بعد ذلك على خطة كوفي عنان و أخيرا قرار الاسد يعد بيان جنيف بتعيين مفاوض مع المعارضو ووفقا للروس ام تلقى هذه الخطوات التقدير الكافي من جانب الغرب في حين سخرت المعارضة منها بوصفها نفاقا.

المطلب الثالث:الوساطة الروسية بين أطراف الأزمة السورية

[1] وليد ساعو، نفس المرجع السابق، ص 79.

عقدت مشاورات غير رسمية بين وفد الحكومة السورية يترأسه ممثل سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ونحو 30 ممثلا من مختلف فضائل المعارضة السورية في موسكو يومي 28 و29 فيفري، واختتمت المشاورات باتفاق الأطراف المشاركة على ما سمي بـ"مبادئ موسكو" المتضمنة أساسا الحل السياسي وفق "جنيف – واحد"، وغياب التحالف الوطني للمعارضة السورية لم يعيق توصل غالبية المعارضة السورية والحكومة السورية لأول مرة إلى حل سياسي للازمة السورية، مما تعد خطوة جديدة في حل الأزمة السورية سياسيا، وذات أهمية رمزية اكبر منها عملية[1].

وأهم الأسباب التي يمكن أن تفسر زخم العملية السياسية لحل الأزمة السورية:

1- التوافق على رؤية موحدة بين الحكومة والمعارضة السورية تجاه الحل السياسي للازمة السورية. وقد شهدت سوريا حالة من الفوضى منذ اندلاع الأزمة خصوصا بعد صعود تنظيم " الدولة الإسلامية" والجماعات المتطرفة الأخرى، مما أدى إلى وفاة حوالي 100 ألف نسمة وما يقرب من مليون لاجئ، وخسائر اقتصادية بلغت مائة مليار دولار أمريكي، و يرغب غالبية الناس في تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين معيشة الشعب بعد معاناته من الاضطرابات الواسعة النطاق، كما يعارضون صعود الإسلاميين المتطرفين للسلطة. وفي هذا السياق، بدأت تدرك جميع الأطراف في سوريا ضرورة التوحيد والتوافق في الآراء من اجل مكافحة الإرهاب وحماية الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية.

2- تحسين وضع الحكومة السورية، أولا، انتخاب بشار الأسد بأغلبية ساحقة يعكس رغبة الرأي العام في ترسيخ مكانة السلطة، وبالرغم من أن الغرب لم يعترف بهذه الانتخابات إلا أنه لا حول لهم ولا قوة. ثانيا، محافظة المجموعة الحاكمة السورية على الوحدة الداخلية، وتسيير أعمال الحكومة بشكل سلس دون خسائر ثقيلة، بالإضافة إلى ذلك، سيطرة القوات الحكومية على ساحة المعركة، ففي الآونة الأخيرة، استعادت الحكومة السورية الكثير من الأراضي التي استولت عليها المعارضة السورية، رابعا، اخذ الحكومة السورية مع الأمم المتحدة زمام المبادرة للتوصل إلى حل سياسي للازمة السورية، حيث عقد لقاءات أولى مع ممثلي المعارضة في غرفة واحدة، وإن لم يتحدث عن النتائج، إلا أنها خطوة أولى للتوصل إلى حل سياسي. خامسا، تشكيل أمريكا تحالف دولي لمحاربة تنظيم " الدولة الإسلامية" المتطرفين المسلحين في سوريا. وفي الواقع، يساعده مكافحة الإرهاب في سوريا على استعادة الحكومة السورية للأراضي المفقودة، وللحد من الضغط على بشار موضوعيا.

[1] إبراهيم عبد الطالب، **إنهيار جدار عرب المشرق**، عمان :دار زهران للنشر والتوزيع، 2011 ، ص. 41

3- فشل المعارضة السورية في إثارة ردود فعال، تواجه العديد من فضائل المعارضة السورية اختلافات خطيرة في تعيين الزعيم وتشكيل قوة مشتركة. في حين أن القتال الحقيقي في الغالب يكون مع تنظيم "جبهة النصرة" المتطرف. وقد أثار التعاون مع تنظيم " الدولة الإسلامية "للاستيلاء على الأراضي استياء ومعارضة من قبل الشعب. وذلك يقترن أيضا بالتغيير السياسة الغربية اتجاه سوريا وتحسين العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، كما جعل المعارضة تنظر في وضعه المربك[1].

4- الوساطة الروسية النشطة تسهل الحوار بين الأطراف السورية المعنية .ويمكن لهذه الإستراتيجية أن تضمن مصالح روسيا في سوريا، وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، ثانيا، تخفيف العزلة الدولية لروسيا بسبب الأزمة الناجمة عن أوكرانيا. ثالثا، يمكن خلق جو من التهدئة بين الأطراف المعنية في الصراع في سوريا، وتعزيز الكفاح ضد تنظيم " الدولة الإسلامية" وغيرها من المتطرفين الآخرين. رابعا، يمكن أن تساعد على تخفيف حدة التوتر مع أمريكا، بالمساعدة غير المباشرة في حملتها لمحاربة تنظيم " الدولة الإسلامية". ووفقا للتقارير، سوف يقوم وزير الخارجية الأمريكي بزيارة موسكو قريبا.

5- تعديل أمريكا سياستها اتجاه سوريا. خلال هذا العام، تسلط أمريكا الضوء على المعركة ضد تنظيم " الدولة الإسلامية" وتنظيم " القاعدة" ، تنظيم " جبهة النصرة" و جماعة تسمى "خراسان" وغيرها من المنظمات المتطرفة الأخرى في سوريا. وخفض خطاب الإطاحة بنظام بشار الأسد بشكل ملحوظ. ونشر موقع صحيفة "نيويورك تايمز" يوم 19 يناير مقالا بعنوان " دعم أمريكا لخطة السلام السورية يشير إلى تحول في التركيز"، ودعم وتشجيع أمريكا المبادرات الدبلوماسية لحل الأزمة السورية. مما يسلط الضوء على كيفية إنهاء الحرب الأهلية في سوريا، التحول في الرأي الأمريكي، تراجع الغرب بهدوء من طلب تنحي رئيس بشار الأسد عن الحكم فورا. وبالنظر لما يجري حاليا فإن أمريكا لا تريد صعود الإسلاميين المتطرفين للسلطة .

المبحث الثالث :سيناريوهات حل الأزمة السورية.

في حالة أن يكون الإصلاح السياسي والتغيير نتيجة لثورة عارمة تطورت حتى وصلت إلى أزمة تتطلع لمستقبل سياسي يشكل قطيعة مع الماضي الاستبدادي في سوريا، وهذا ما يعبر عنه مصطلح

[1] إبراهيم عبد الطالب،نفس المرجع السابق،ص42.

الرؤية الإستشرافية الذي يعبر عن عملية بطيئة متدرجة من الإصلاح بمعناه التقليدي.

ولابد من التنبه إلى الرؤية الإستشرافية السياسية لسورية المستقبل مرتبط بالعديد من محاور التي يجب العمل عليها بالتوازي؛ بحيث يستحيل دراسة أحدها ومحاولة الوصول إلى رؤية متكاملة خاصة بها دون الاستعانة بما وصلت إليه باقي المحاور وهذا على الداخلي.

المطلب الأول: التصور الروسي،الإيراني و الصيني.

- **التصور الروسي**:و يتمثل فيما يلي:

– تشكل سوريا أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا إذ تشكل التجارة الروسية السورية ما نسبته 20 بالمئة من إجمالي التجارة العربية الروسية كما أنها تشهد تناميا، إذ إرتفعت التجارة الروسية [1]– السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011، بزيادة تصل إلى 58 بالمئة عن عام 2010، من ناحية أخرى تصل الإستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار كما أن الشركات الروسية لاسيما في القطاع الطاقوي تعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا ،مثل:شركة تانتافت،و شركة سويوز منتغاز و بعض فروع شركة غاز بروم....

– تشكل القاعدة البحريةفي سوريا (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط و هي موجودة عملا بإتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971، و لكن إستمرارها كلف روسيا إعفاء لسوريا من ديون بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006 إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات في اللاذقية

– تعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي،إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 07 بالئة عام 2010 ، و التي بلغت 700 مليون دولار كم أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013 منها 960 مليون دولار عام 2011 و حوالي 550 مليون دولار عام 2012 طبقا لمركز تحليل الإستراتيجيات و التكنلوجيات في موسكو (كاست) و هي تقريبا

[1] عنب بلدي،**مواقف الأسد و المعارضة السورية تخلق تحديات أمام جنيف**.(العدد) 42 ، 2012، ص 85.

نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة من 2006-2010 مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2006-2013 حوالي 08 مليارات دولار .

– المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين فإذا كانت روسيا قد ساندت سوريا في مواقف عديدة فإن سوريا كانت من بين القلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا لعام 2008 و تأييدها للعب روسيا دورا في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى تأييد السياسة الروسية في الصراع الداخلي في داغستان و الشيشان.

– تدل السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغيير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي و قد دلت سلسلة المقالات التي كتبها بوتين مؤخرا في الصحف الروسية –تحضيرا للانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزه على موقف واضح في هذا الجانب ،فتحت عنوان" روسيا و العالم المتغير " أطلق بوتين على السياسات الغربية و الأمريكية بخاصة لنشر الديمقراطية أنه ديمقراطية الصواريخ و القنابل التي لا تقبلها روسيا بأي شكل نن الأشكال.

* **التصور الصيني:تتمثل فيما يلي[1]:**

تساعد الشركات الصينية سوريا في مواجهة المشكلات التكنولوجية الناتجة عن العقوبات الأوروبية على سوريا في القطاع النفطي الذي يمثل 20بالمئة من إجمالي الناتج المحلي السوري

كذاك حجم التبادلات التجارية بين الدولتين حوالي 2.48 مليار دولار من بين مئة مليا دولار تمثل التجارة العربية الصينية،عام 2011 إضافة لحوالي 1.82 مليار كعقود هندسية صينية في سوريا و 4.82 مليون دولار تحويلات عمال صينيين في حوالي 30 شركة صينية في سوريا و 16.81 مليون دولار على شكل

[1] عزت شحرور،**الصين و الشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة**. مركز الجزيرة العربية،2012،
على الرابط التالي:
www.studies.aljazeera.net

إستثمارات صينية مباشرة،و تحتل الصين المرتبة الأولى في الشركات التجاريين لسوريا و بالتالي فإشتشراف الدولة الصينية لسوريا مهم جدا و هذا نظرا لما تحتويه روسيا على ثروات هائلة و هذا يدعم الصين لكي تكون ضد سقوط دولة بشار الأسد [1].

التصور الإيراني:

حسب المعطيات التي تطرقنا لها للواقع السوري و يراقب الحراك الثوري يجد أن النظام السوري هو الدافع الحقيقي إلى ما آلت إليه الأوضاع بالداخل من خلال الممارسات التي انتهجها في تعامله مع الأزمة منذ البداية، و ذلك تسيير للمشروع الإيراني ضمن الأراضي السورية رغم أن ذلك ليس من مصلحته أبدا، لكن الدافع من وراء قيامه بتلك الأفعال لإيران لازال غير واضح لأن من مصلحته ألا يجعل

هذه الثورة مذهبية حتى يضمن بقاء الطائفية العلوية، ولكن بتصرف غير معروف الأسباب المقنعة يميل النظام السوري إلى تدويل البعد المذهبي عندما يتم تدويله سوف يكون غاليا جدا.

ولا يمكن أن نعزل لبنان في هذه المرحلة، فحزب الله اللبناني سوف يجد نفسه في موقف حرج جدا، فالتغطية الإيرانية سوف تزاح عنه جزئيا نتيجة عقد التحالفات الجديد الذي سيجري بين القوة الثالثة المتمثلة بالجيش الحر و النشطاء السياسيين في الداخل السوري وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا سوف يجد حزب الله نفسه مضطرا لاعتماد على قوته الذاتية، ونجد أيضا من الجوار العراق وهو بمعزل عن هذا التطور، حيث ستشهد في ظل هكذا مجريات إقليمية تزعزعا بالأوضاع الداخلية مما سيخلق حالةجديدة في العراق مسايرة للوضع الميداني السوري.

المطلب الثاني:التصور الأمريكي و دول مجلس الخليج.

- **التصور الأمريكي:**

و لازال الاختلاف بين الدول الكبرى على تفسير اتفاق **جنيف** باديا، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة دول أصدقاء سوريا أن الاتفاق ينص بشكل واضح على عدم مشاركة الأسد في المرحلة الانتقالية، الأمر الذي ترفضه روسيا وتعتبر أن الأسد أن يتنحى إلا من خلال صندوق

[1] عزت شحرور، مرجع سابق، ص 82.

الانتخابات أي حل سياسي لابد من أن يكون الأسد شريك فاعلا فيه ويرى الكثيرون أن الجدل الدائر بين القوى الكبرى والدول الإقليمية لن يأتي بجديد خصوصا إذ لم تتغير المعطيات في سوريا إذ أن الحالة القائمة اليوم تدل بشكل واضح على أن أي حل سياسي أو عسكري للأزمة السورية القائمة لم ينضج بعد

زيادة دعم الجيش السوري الحر بالأسلحة والأموال ومعدات الاتصالات الحديثة، مما يزيد من فعالية الجيش وقوته بالإضافة إلى زيادة قوة النشطاء في الداخل، الأمر الذي سيحتم وجود معارك حاسمة مع القوات الحكومية وهو ما يعبر عنه بصعود قوة ثالثة تتولى سير الأوضاع على الأرض.
وعندما تصل المجريات إلى هذه المرحلة من التطور فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطر لعقد تحالفات جديدة مع الطرف الجديد(الجيش الحر والنشطاء السياسيين في الداخل)، حتى تضمن البقاء الآمن لمصالحها وتتواءم مع طبيعة المتغيرات في سورية، وفي هذه الحالة سوف تدخل في مواجهة[1] مباشرة مع روسيا،

– تصور دول مجلس الخليج:

أكد مجلس التعاون الخليجي تشبثه بضرب نظام بشار الأسد، وقال إن موقفه لم يتغير، عقب قبول دمشق تسليم ترسانتها الكيميائية للمجتمع الدولي.
فقد أوضح وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن محمد آل خليفة أن المجلس يتشبث بموقفه الداعي لضرب سورية "من أجل وقف نزيف الدم"، وأضاف في مؤتمر صحفي عُقد على هامش اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في جدة ،أن "المجلس متفق على دعم الجيش الحر وضرورة حماية الشعب ودعا الوزير البحريني المجتمع الدولي إلى "تجنب التسويف والمماطلة ووقف نزيف الدم في سورية"، مشيرا إلى أن "مجلس التعاون الخليجي متفق على أن المبادرة الروسية لن توقف قتل المدنيين، ونحن لم نتأثر بأي موقف دولي في ما يتعلق بضرورة وقف نزيف دم شعبنا السوري الشقيق."

و تصور الخليج لحماية السوريين يكمن في :

[1] J.Doughrty and R.Pfaltzgraff, **Contending Theories of International Relation**. NeYork:Harper and Row Publishers, 1981.pp.564-565.

أنه قال الشيخ آل خليفة إن دول الخليج تتحمل مسؤوليتها في حال توجيه ضربة عسكرية لسورية، ولديها "تصور واضح لحماية المنطقة وأمنها وحماية بلدان مجلس التعاون الخليجي وأمنها القومي."[1]

وفي حديث لـ"راديو سوا"، قال عضو مجلس الشورى السعودي محمد عبد الله آل زُلفى إن دول مجلس التعاون لم تغير موقفها الداعم لأي إجراء عسكري ضد النظام السوري.

المطلب الثالث:التصور الأممي.

[1] عنب بلدي،**مواقف الأسد و المعارضة السورية تخلق تحديات أمام جنيف**.المرجع السابق،ص96.

يعتبر التصور الأممي من أهم التصورات إذ بحث هذا الأخير في التفاصيل للوصول إلى هدنة موضوعية مؤقتة و أشار دي ميستورا أنه طلب من النظام السوري تسهيل وصول بعثة للأمم المتحدة و هذا اختبار لوقف القتال و هذا يشجع الوضع لحل سياسي،و بالتالي السماح بنقل مساعدات والتمهيد لمفاوضات.[1]

كذلك فان دي ميستورا المكلف منذ فيفري 2014 بمهمة إيجاد حل ينهي الحرب التي تمزق سوريا منذ نحو أربعة أعوام، حرص في إحاطته أمام مجلس الأمن، كما في تصريحه أمام الصحافيين لاحقا، على توضيح التصريح المثير للجدل الذي أدلى به الجمعة في فبينا وربط فيه بين الأسد وإنهاء النزاع حيث أن المبعوث الدولي أوضح أن ما قصده بقوله هذا هو بكل بساطة أن "الحكومة السورية التي تمتلك قدرات جوية ومدفعية عليها أن تشارك في أي حل يمكن أن يحد من أعمال العنف ضد السكان المدنيين"، مؤكدا أنه لم يقصد مطلقا استشراف دور الرئيس السوري في أي تسوية سلمية للنزاع.

المطلب الرابع:مستقبل الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية

[1] عنب بلدي، نفس المرجع السابق ،ص130.

يعتمد رسم الصورة المستقبلية على قدر غير يسير من المتغيرات السياسية و الإقتصادية و العسكرية على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية،و تتمحور ملامح الصورة المستقبلية حول الأبعاد المحتملة التالية:

- إقرار أطلسي بأن روسيا قد تدفع المواجهة لحدها الأقصى في حالة الإصرار على الاستمرار في إستراتيجية التطويق لها،أو ضرب قواعد ارتكازها في مجالها الحيوي المتبقي في غرب آسيا، و هو أمر دفع الدول الغربية للتراخي في الأزمة السورية و يعني أن روسيا لن تتخلى عن تأييد الموقف السوري لكنها ستعمل على دفع النظام نحو تحولات مهمة على مستوى بنيته و لكن عبر خطوات تدريجية تسهل السيطرة على تداعياتها ، و قد تنجح في جذب أطراف من المعارضة السورية مما يعزز من هذه الإستراتيجية الروسية.

و تدرك روسيا أن تراجعها عن هذا التوجه،سيؤثر على أمنها الحيوي و مصالحها الأخرى التي أشرنا لها من ناحية، و يضع مصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران موضع مناقشة و ارتياب من ناحية أخرى.

- تبدو الصين في موقف أقل رسوخا من الموقف الروسي بسبب طبيعة إستراتجيتها إتجاه المنطقة بشكل خاص و توجهاتها الدولية بشكل عام ، غير أن بعض العوامل قد تجعل التراجع الصيني عن استمرار الموقف الحالي أمرا ليس هينا، ويتجلى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران التي تمثل موردا مهما لها في المصادر النفطية، ورغم أن السعودية تمثل المورد الأول للصين لكن الحساب الإستراتيجي الصيني يقوم على أساس أن أية أزمة حادة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد تجعل من السعودية طرفا لا يؤمن جانبه،خلافا لما هو عليه الوضع في إيران[1].

- مشكلة استثمار الولايات المتحدة لهموم الأقليات الصينية و بخاصة الأقلية المسلمة في سينكيانج قد يجعل الصين أقل ترحيبا بنجاح الحركات الإسلامية في الربيع العربي في تولي السلطة في الشرق الأوسط لكي لا يكون هناك قواعد إرتكاز تحرك تلك الأقلية مستقبلا إضافة إلى أن التغير في الموقف الصيني قد يخلق ارتباكا للعلاقات الصينية – الروسية التي تزداد تماسكا و تستند لقواعد مشتركة.[2]

[1] إبراهيم عبد الطالب، **إنهيار جدار عرب المشرق**، عمان :دار زهران للنشر والتوزيع ،2011 ، ص41 .

[2] إبراهيم عبد الطالب، نفس المرجع السابق، ص 42.

ذلك يعني أن الظلال ستزحف تدريجيا على الأزمة السورية ،و قد تغطيها أزمة كبرى في منطقة أخرى ، و قد تؤدي التفاعلات السلبية داخل مصر و ليبيا و اليمن إلى مزيد من زحف الخريف على الربيع العربي.

خاتمة الفصل الثالث:

ولا شك في أن المصالح الروسية في سورية كبيرة ومهمة بالنسبة إلى روسيا، حيث تقدر مبيعات الأسلحة إلى سورية بمليارات عدة من الدولارات يضاف إلى ذلك عشرات المشاريع المشتركة التي تم

الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، حيث جرى توقيع أربع اتفاقيات في 09 جانفي عام 2012، تختص بالتعاون في مجالي النفط والغاز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية،إلى جانب تعهد روسيا بتقديم الدعم لسورية عسكريا والوقوف إلى جانبها سياسيا، وتبدو حيثيات وحساب المصالح الروسية راجحة في تحديد طبيعة الدور الروسي، وهو أمر ينطبق على سائر الدول الغربية والأطلسية وسواها، إلا أنها في الحالة الروسية تمتلك أهمية قصوى ومتشابكة مع عوامل داخلية وخارجية، خاصة وأن روسيا تمكنت في السنوات القليلة الماضية من تحسين علاقاتها مع عدد من الدول العربية، بما فيها دول الخليج العربي، فضلا عن علاقاتها وتعاونها العسكري والتقني مع إسرائيل، وبالتالي صار لها مصالح تتأثر بالمتغيرات الجارية في المنطقة العربية، لذلك باتت تعتبر أن الاستقرار هو الضمانة الأساسية للمصالح الروسية، بصرف النظر عن ممارسات الأنظمة وعن مطالب الشعوب، إذ تؤكد مبدأ رفض التدخل الخارجي في الأوضاع الداخلية العربية، وترك الشعوب وحيدة في معركتها مع قمع الأنظمة.

الخاتـمة

الخاتمة:

تسعى السياسة الخارجية الروسية، إلى تلمُّس طريقها نحو الوصول إلى مكانتها التي تصبو إليها في النظام الدولي،ومن أجل ذلك، حاولت موسكو جاهدةً تحقيق العديد من الأهداف التي تمثِّل خطوةً هامة في سبيل اعتلاء روسيا الاتحادية مكانة سامقة في النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب الذي ترغب في تدشينه.

كان من أهم تلك الأهداف الحفاظ على الوضع الأمني واستقراره الداخلي، وتعميق أواصر العلائق مع دول الجوار في الفضاء السوفييتي السابق، وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع قوى كبرى أخرى في آسيا كالصين والهند واليابان، و ذلك دون تدخل الدول الأخرى في شئون روسيا الاتحادية أو منطقة نفوذها في المحيط السوفييتي السابق.

وقد لجأت موسكو في سبيل تحقيق ذلك إلى عدد من الوسائل والأساليب التي لم تقتصر على الناحية السياسية فحسب، وإنما امتدت لتشمل باقي المناحي العسكرية والاقتصادية وما يسمى بالقوة الناعمة من إعلام وثقافة وغير ذلك. فقد أعلنت موسكو عن عزمها على تقوية الجيش الروسي وإمداده بأحدث الأسلحة القتالية، وكذلك سعت نحو تعزيز دور ومكانة المنظمات الدولية ذات الثقل الدولي مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون؛ وذلك لمجابهة النفوذ الأطلسي الذي صار أداةً أمريكية للتغلغل والتوغل في الشئون الدولية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

كما سعت موسكو نحو إرساء نظام اقتصادي وتجاري يقوم على التبادل التجاري –لا سيما العسكري، مع الدول الحليفة والصديقة في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا، بما يساعد على إنعاش الاقتصاد الروسي بشكل كبير.

وفيما يتصل بالمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فقد عملت موسكو على وضع إستراتيجية سعت من خلالها إلى الوصول إلى تلك المصالح وتحقيقها والحفاظ عليها. تمثلت أولى ملامح تلك الإستراتيجية في محاولة إنهاك قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال مزاحمتها في القضايا الشائكة والحساسة بالشرق الأوسط.

فمثلاً، رفضت روسيا القيام بعدوان على العراق، مستخدمةً حق الڤيتو في مجلس الأمن في فبراير 2003، كما أدانت العدوان الأمريكي على أفغانستان في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. ولا يستبعد الباحث –من وجهة نظره الشخصية– أن تكون روسيا إحدى الجهات التي تمد حركة طالبان والمسلحين المناهضين للوجود الأمريكي في أفغانستان بالأسلحة والمعدات والذخيرة اللازمة لمواصلة المواجهات

العسكرية مع القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، وذلك منذ بدء العمليات العسكرية عام 2001 حتى تاريخ انسحاب القوات الأجنبية من البلاد.

ويعد الحفاظ على الأمن وما تمثِّله الناحية الجنوبية القوقازية الهشة وغير المتماسكة من مخاطر لروسيا الاتحادية ثاني ملامح الإستراتيجية المشار إليها للقيادة الروسية لا زالت تتذكر مآسي الثورات الملُوَّنة التي وقعت في بعض دول الكومنولث الروسي، وما سبَّبه ذلك من مشكلات لروسيا. ومن هذا المنطلق، أعلنت موسكو في وسائل الإعلام الروسية أن أحداث ما سُمِّي "الربيع العربي" –عند بدء تلك الأحداث، وهو ما سيرد ذكره لاحقًا– مجرد حركات تمرد، وتظاهرات وأعمال شغب قام بها البعض من أجل إزاحة السلطات الشرعية عن الحكم.

كذلك لا تزال الحكومة الروسية تخشى من خطر التطرف الديني الإسلامي، وما يشكِّله على الاستقرار والأمن الداخليين الروسيين من مخاطر وتهديدات لحركة التقدم والنمو الاقتصادي والاستثماري والسياسي، خاصةً مع وجود بعض الجماعات المسلحة الإسلامية المتطرفة الموجودة ببعض دول القوقاز وآسيا الوسطى، وكذلك ببعض الجمهوريات المندرجة تحت مظلة الاتحاد الروسي نفسه. وما حرب الشيشان عن الذاكرة الروسية ببعيدة.

كل ما سبق يؤكد الفكرة القائمة والملحة والشديدة الأهمية لدى القيادة الروسية التي تتمثل في سعي موسكو الحثيث والجاد نحو إيجاد موطئ قدم لها على قمة النظام الدولي الحالي؛ ليساعدها ذلك فيما بعد –وعلى المدى المتوسط والطويل، وبالتعاون مع قوى كبرى أخرى– على تغيير هيكل النظام الدولي القائم، واستبداله بنظام دولي متعدد الأقطاب، يراعي مصالح كافة أطرافه من القوى الكبرى، دون تفرد إحدى تلك القوى بالهيمنة على النظام من ناحية، ودون إحداث حالة من الصراع أو الصدام بين تلك القوى فيما يتصل بقضية هنا أو هناك من ناحية أخرى.

ولذلك يرى بعض الأكاديميين ودارسي العلوم السياسية أنه برغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية، وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية، وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية.ومن ثَمَّ فهي أكثر ميلاً إلى احتواء الخلافات التي تنشب من آن لآخر مع واشنطن، وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي. وبالتالي فإن روسيا حريصة على ألا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة.

وتعتبر المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الثورات الراهنة أدى إلى بروز مؤشرات التفكك التي شهدتها العديد من دول الثورات وهذا ا رجع إلى عدم المقدرة على تحقيق الانسجام بين الدولة والقاعدة ويبرز ذلك العجز عن إدارة الدولة في حد ذاتها وإعادة بناء الأمة لتصبح نخب فاقدة للخبرة وتقاليد الممارسة في موقع السلطة؛ مما خلق هوة بين القمة السياسية والقواعد الاجتماعية بجميع أطيافها، وهذا ما أدى إلى صعوبة المقدرة على الوصول إلى جوانب التوافق السياسي، وهذا ما كان سببا مباشرا في وضعية الانقسام و الصراع السياسي الداخلي مما عجل مشهد الاضطرابات الحالية التي تركت بصمة على النظام الإقليمي أما في حالة سورية فقد أظهرت الأزمة الحالية بعدين أو شكلين للصراع الأول : صراع داخلي أدى إلى انقسام سوريا على جميع الأصعدة وذلك راجع لتركيبه المجتمعية المعقدة، أما الثاني فيعود إلى وزن سوريا الإقليمي مما جعل دول الجوار والجوار الإقليمي ومختلف القوى الدولية تتجاذب الصراع بتبني أطياف داخلية؛ مما جعل سورية تعيش حالة من عدم الوضوح بسبب مراهنة فواعل جيوإستراتيجية على تغيير معادلة التفاعلات والتوازنات في المنطقة.

هكذا يبدو مستقبل النظام العربي مرتبط بتطورات العلاقات بين القوى المحلية والإقليمية والدولية ، وبشكل أخص بتطورات الأوضاع في سورية بحسب ما فسرته الثورة السورية بترجيح سيناريوهات المستقبلية المختلفة للنظام الإقليمي العربي، والأساس ستضاف سوريا إلى قائمة الهموم العربية، وقائمة أولويات الجامعة العربية وهو ما يغير تدريجيا في قضية قلب النظام متأثرا بعقيدة الفلسفة الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي و بقدرات الدور السوري الذي يطرح تحديات وأخطار على مجمل تفاعلات النظام الإقليمي وتدخل إسرائيل في أماكن حدودية مع سوريا على غرار ما حدث مع لبنان وتسليح الجيش الحر الذي من شأنه أن يشير إلى تحولات عميقة في جوهر النظام الإقليمي العربي وتفتح الباب لقرارات مختلفة للدول .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

– الكتب باللغة العربية:

01- يحى محمد نبهان، **مقومات الأمن العربي القومي**. عمان :دار أيلة للنشر والتوزيع، 2009 .

02- وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**. مركز الجزيرة للدراسات، 2012 .

03 - وليد ساعو،**الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيو إستراتيجية متغيرات المنطقة العربية**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013،ص 78.

04- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا العلاقات الروسية–العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة عربية، 1998.

05 - نجيب الأرمنازي، **سوريا من الإحتلال حتى الجلاء**. القاهرة: د.د.ن، 1970.

06-نبيل موسى الجبالي، **جغرافية الوطن العربي**. عمان :مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012 .

07- محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية**. مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط 02، 1998 .

08- ليليا شيقتوسوقا، **روسيا بوتين**، بيروت: الدار العربية، 2006.

09 - فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

10- عمر عبد العزيز عمر، **في تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2005،

11- عدنان السيد حسين،**الجغرافيا السياسية و الإقتصادية و السكانية للعالم المعاصر**.ط1،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،1994.

12- زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**. الأردن :دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2011 .

13- زهيدي عبد المجيد سمور، **تاريخ العرب المعاصر**. القاهرة :الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جماعة القدس للنشر و التوزيع ، 2008 .

14- دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**.ترجمة عماد حاتم،طرابلس:دار الكتاب الجديدة المتحدة،2010.

15- بهجت قرني، و علي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**. ترجمة:جابر سعد عوض،الطبعة الثانية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة،2002.

16- إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، الرياض :مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، 2000

17- أحمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** .الطبعة2 ،بيروت:دار الجيل، 2001 .

18 - إبراهيم عبد الطالب، **إنهيار جدار عرب المشرق**. عمان :دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

المذكرات:

01 - وليد ساعو،**الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيو إستراتيجية متغيرات المنطقة العربية**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

مقالات و دراسات:

01- محند برقوق،**الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية(ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين تطلعات الداخل و ضغوطات الخارج)**،من تنظيم قسم العلوم السياسية لجامعة الصديق بن يحي – جيجل، أيام 5-6 نوفمبر 2007.

02- نبية الأصفهاني، **السياسة الخارجية الروسية**. العدد 136، مجلد 34، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999.

03- محمد بن صنيتان،**إنعكاسات التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع العربي**.المستقبل العربي،العدد 393، 2011.

04- محمد السعيد إدريس،" **إتجاهات معاكسة:مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية**"، السياسة الدولية، العدد 488 أفريل ، 2011 .

05- ماجد صالح ، **حول نتائج الإنتخابات التشريعية لعام 1999**.مركز الدرايات و بحوث الدول النامية،1999.

06- عزت شحرور،**الصين و الشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة**. مركز الجزيرة العربية،2012.

07- شامل سلطانوف،**روسيا و العالم العربي**.العدد 128، بيروت :مركز الدراسات الإستراتيجية،ربيع 2008.

08 - السيد أمين شلبي، "**بوتين وسياسة روسيا الخارجية**". السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، فيفري 2009.

09-سمير سعيفان، **الغضب :ديناميكية القوى الإجتماعية في الثورة السورية**. مركز الجزيرة للدراسات،2012

10- سلام الكواكبي، **رقصة المذبوح هل يعد جنيف 2 فرصة بشار الأسد للبقاء في منصبه؟**. العرب السياسية" شهرية سياسية"، العدد 1589 نوفمبر 2012 .

11- سفيان صخري، **إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ،جريدة اليوم الجزائرية،العدد 2774، 25 مارس 2007 .

12- عنب بلدي،**مواقف الأسد و المعارضة السورية تخلق تحديات أمام جنيف**.العدد 42 ، 2012.

13- ساخروف، **تاريخ روسيا**.معهد تاريخ روسيا الأكاديمية الروسية،موسكو،2000.

14- زكي العايدي، **إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط**. مركز الجزيرة للدراسات، 2012 .

15 - ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، **الأزمة السورية :الجذور و الآثار الإقتصادية و الإجتماعية (الجذور التنموية للأزمة**.المركز السوري للبحوث2011.

16 - دينا شحاتة، مريم وحيد، **محركات التغيير في العالم العربي**. السياسة الدولة، العدد4 ،2011.

17- د. السيد أمين شلبي، "**بوتين وسياسة روسيا الخارجية**"، السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 44، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2009.

18- تقرير الشرق الأوسط، **أي شيء إلا السياسة :وضع المعارضة السياسية السورية**. تحت رقم 22 أكتوبر 2012 .

19- أسامة عبد الرحمن، **الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي**. الجيزة :هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2012 .

20- معوض علي، **تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية** . السياسة الدولية، العدد 185 ، 2011.

الكتب بالغة الفرنسية:

01 -J.Doughrty and R.Pfaltzgraff, **Contending Theories of International Relation**. New York:Harper and Row Publishers, 1981.

02 -Howard H. Lentner, **"Public Policy and Foreign Policy: Divergences, Intersections, Exchange", Review of Policy Research,** Volume 23, 2006.

03 - Joseph Yacoub، **les minorites dans le monde** : **faits et analyses** . (PARIS: DESCLE DE BROUWER ، 1988.

الملخص:

تعتبر روسيا من أهم الدول على الساحة الدولية وهذا لأنها تلعب دور لاعبا دوليا رئيسا في مجلس الأمن ،وكذلك تسعى الى أن تستعيد مناطق نفوذها ،ونظرا لأن سوريا تمثل حليف روسيا الوحيد خصوصا في لعبة المصالح،والصراع الذي حدث في سوريا جعلها تتدخل في الأزمة ،ولتعزيز مصالحها ،حول ذلك قمت بدراسة هذا الموضوع وتقيمه إلى ثلاث فصول وهذا بتحديد وضبط المفاهيم الأساسية لدراسة مع رصد أبعادها ،ثم دراسة المقاربات النظرية المناسبة للتحليل هذا بالنسبة للفصل الأول.

أما الفصل الثاني فعززة دراساتي بدراسة موقع سوريا في السياسة الخارجية الروسية مع تحليل أهداف الرئيسية للسياسة الروسية في الشرق بإضافة الى مؤسسات صنع القرار ثم دراسة سوريا من حيث تعريفها تعريفا مفصلا خزصوصا الموقع وأهمية الجيو بوليتكية والعلاقات السورية قبل وبعد الحرب الباردة مع تفصيل في الأسباب الرئيسية مع بلورة الأزمة السورية وأطراف الأزمة وكيف أثرت الأزمة السورية على التوازنات الداخلية والإقليميو ،بإعتبار أن الأزمة السورية ونقطة تحول كبير في سياسة موسكو الخارجية .

أما في الفصل الثالث فكان هناك تحليل وتفسير لموقف روسيا من الأزمة السورية بتحليل دور القوى الإقليمية والدولية وكيف دعمت روسيا النظام السوري وما نظرة القوى الطبرى لسوريا بالإضافة الى أهم المبادرات الروسية ودورها في مجلس الأمن الدولي وكيف لعبت دور الوساطة ،وأخيرا إستشراف حل الأزمة السورية من خلال التصور الروسي ،الإيراني ،الصيني ،الأمريكي ،ودول الخليج والأممي مع ذكر مستقبل الأزمة السورية في ظل المتغيرات الراهنة.في الإستقرار السوري هنا هو الضمان الأساسية لمصالح الروسية.

La Russie est l'un des pays les plus importants de la scène internationale et ce parce qu'ils jouent le rôle d'un acteur international en tant que Président du Conseil de sécurité, ainsi que la recherche de regagner leurs zones d'influence, et parce que la Syrie est le seul allié la Russie, en particulier dans le jeu des intérêts, et le conflit qui est arrivé en Syrie leur faire intervenir dans la crise, et à promouvoir intérêts, alors je étudiés sur ce sujet et a organisé trois saisons et cette identification et d'ajuster les concepts de base de l'étude du suivi de ses dimensions, et ensuite étudier les approches théoriques appropriées à l'analyse de ce pour le premier semestre.

Le deuxième chapitre Fez mes études examinent le site Syrie dans la politique étrangère russe avec une analyse des principaux objectifs de la politique russe au Moyen ajoutée aux institutions décisionnelles et étude Syrie définies comme étant la définition détaillée Khozsossa le site et l'importance de géo Politis relations syriennes avant et après la guerre froide avec la ventilation dans les principales causes avec cristalliser la crise syrienne et les parties à la crise et comment la crise syrienne a affecté les équilibres internes et Alakulaimao, comme le point de la crise syrienne et un changement majeur dans la politique étrangère de Moscou.

Au troisième trimestre, il était l'analyse et l'interprétation de la position de la Russie sur l'analyse de la crise syrienne sur le rôle des pouvoirs régionaux et internationaux et comment la Russie a soutenu le régime syrien et de regarder les forces Tabari à la Syrie, en plus des plus

importantes initiatives russes et son rôle dans le Conseil de sécurité des Nations unies et de la façon dont il a joué un rôle de médiation et, enfin, prévoir la solution à la crise syrienne par le biais la perception russe, iranienne, chinoise, américaine, et les États du Golfe et de l'ONU ainsi avec l'avenir de la crise syrienne à la lumière des variables de stabilité Alrahenh.vi syrienne ici est la garantie fondamentale pour les intérêts russes.

الفهـرس

البسملة
الدعاء
التشكرات
الإهداء
قائمة الخرائط
خطة الدراسة
مقدمة .....أ–ح
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة ص10
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة.....ص 11
المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية.....ص 11–14.
المطلب الثاني:مصادر و أدوات السياسة الخارجية.....ص 15–16.
المبحث الثاني :الإطار النظري للدراسة.....ص 17.
المطلب الأول:نظرية الدور الإقليمي.....ص 17–19.
المطلب الثاني:النظرية الجيوبوليتيكية.....ص 20–28.
خاتمة الفصل الأول:.....ص 29.
مقدمة الفصل الثاني:..... ص 31.
الفصل الثاني: موقع سوريا في السياسة الخارجية الروسية.....ص 31
المبحث الأول : السياسة الخارجية الروسية إتجاه الشرق الأوسط.....ص 32.
المطلب الأول:محددات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.....ص 32–35.

المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط..... ص 36–37.
المطلب الثالث:مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية.....ص 38–43.
المبحث الثاني: الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية.....ص 44
المطلب الأول:سوريا نظرة عامة.....ص 44–48.
المطلب الثاني:الموقع و الأهمية الجيوبولبتيكية لروسيا.....ص 49–51.
المطلب الثالث:العلاقات السورية الروسية أثناء و بعد الحرب الباردة.....ص 52–55.
المبحث الثالث: الحراك السياسي و بداية الأزمة السورية..... ص 56.
المطلب الأول:أسباب الأزمة في سوريا.....ص 56– 63.
المطلب الثاني: أطراف الأزمة السورية.....ص 64–67.
المطلب الثالث:تأثير الأزمة السورية على التوازنات الداخلية و الإقليمية.....ص 68–71.
خاتمة الفصل الثاني:.....ص 72.
مقدمة الفصل الثالث:.....ص 74.
الفصل الثالث :السياسة الخارجية الروسية إتجاه الأزمة السورية.....
المبحث الأول :موقف روسيا من الأزمة السورية .....ص75.
المطلب الأول:صراع القوى الدولية في سوريا.....ص 75–79
المطلب الثاني:الأزمة السورية و صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.....ص 80–84.
المطلب الثالث:الدعم الروسي للنظام السوري.....ص85
المبحث الثاني :جهود روسيا لحل الأزمة السورية..... ص86.
المطلب الأول:المبادرات السياسية الروسية.....ص86 –87.

المطلب الثاني:الدور الروسي في مجلس الأمن الدولي.....ص88-89.
المطلب الثالث:الوساطة الروسية بين أطراف الأزمة السورية.....ص90-91.
المبحث الثالث :سيناريوهات حل الأزمة السورية.....ص92
المطلب الأول: التصور الروسي،الإيراني و الصيني..... ص92-94
المطلب الثاني:التصور الأمريكي و دول مجلس الخليج.....ص95-96.
المطلب الثالث:التصور الأممي.....ص97.
المطلب الرابع:مستقبل الأزمة السورية في ظل المتغيرات الراهنة.....ص98-99.
خاتمة الفصل الثالث:.....ص 100.
الخاتمة ص102-104
ملخص المذكرة
الملاحق
المراجع
الفهرس